

**منتدى غزة  
للدراسات السياسية والاستراتيجية  
السابع**

**المصالحة الفلسطينية  
المواقف المحلية والإقليمية والدولية**

**غزة - 2014**

## رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

## مدير التحرير:

د. خالد شعبان

## هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

## طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو  
خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأي وسيلة  
إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر  
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو  
مؤسسة فريديش إيبيرت

# المحتويات

## تقديم

- كلمة مركز التخطيط الفلسطيني 5 أ. مجد الوجيه مهنا
- كلمة مؤسسة فريدريش إيبرت 7 أ. أنغريد روس

## الجلسة الأولى إدارة الجلسة

- موقف الولايات المتحدة الامريكية من المصالحة الفلسطينية 9 أ. لنا شاهين
- الموقف الاسرائيلي من المصالحة الفلسطينية 13 أ. جعفر فرح

## الجلسة الثانية إدارة الجلسة

- الدور العربي في تحقيق المصالحة الفلسطينية 29 أ. مصطفى إبراهيم
- الموقف الإيراني- التركي من المصالحة الفلسطينية 46 أ. د. أسامة أبو نخل

## الجلسة الثالثة إدارة الجلسة

- أهمية وأبعاد المصالحة الفلسطينية لدى حركة فتح 58 أ. جمال البابا
- موقف حركة حماس من المصالحة الفلسطينية 61 د. غازي حمد

64 أ.د. ناجي شراب - الفلسطينيون والمصالحة، سيناريوهات وبدائل النجاح والفشل

78 - المداخلات والردود

## الجلسة الرابعة إدارة الجلسة أ.مجد الوحيه مهنا

91 د.أحمد مجدلاني - المصالحة الفلسطينية والقرار الفلسطيني الموحد

95 - مداخلات وردود

**Abstract** -



# تقديم

## كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا\*

الاخوة والاخوات الحضور،

أهلاً وسهلاً بكم في منتدانا السنوي الذي يعقد للمرة السابعة أي للسنة الثامنة على التوالي. وإذا كنا قد اعتدنا في جميع المنتديات السابقة تناول مواضيع تشكل في مجملها لب العمل النضالي والسياسي الفلسطيني من ثوابت أو مفاصل حاسمة ومصيرية في مشرونا الوطني الفلسطيني، فلن نشذ اليوم عن هذه القاعدة فموضوعنا لهذا اليوم يشكل الشرط الجوهرى والأساسى لإنجاز المشروع الوطنى وهو وحدة الشعب الفلسطينى وإنهاء الانقسام المدمر الذى كاد أن يطيح بكل نضالنا الفلسطينى وانجازاتنا السابقة بل أصبح الوصفة المسمومة لإنهاء آخر آمالنا بدولة مستقلة موحدة متواصلة جغرافياً.

إن موضوع المصالحة الذى بقى مجال أخذ ورد وتناول خلال السنوات السبع السابقة دون نتائج بل دون نوايا جدية، أصبح اليوم قاب قوسين أو أدنى من الإنجاز، كما تشير التصريحات والتحركات. وحكومة انتقالية تجهز لانتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطنى، وتزيل الالغام المتوطنة والناجمة عن الإنقسام، تكاد تعلن بين يوم وآخر. ويبدو أن النوايا لإنهاء الانقسام صادقة هذه المرة. نأمل ذلك.

---

\* مدير عام مركز التخطيط الفلسطينى.

وهنا يجب ألا يغرب عن بال الجميع أن موضوع المصالحة وعودة اللحمة الوطنية ليس شأنًا داخلياً فلسطينياً كما يتصور البعض، بل يدخل عميقاً في صلب عملية التسوية وفي التشكيل المستقبلي لمنطقة الشرق الأوسط شأنها شأن الانقسام الذي أفرز اصطفاً دولياً وإقليمياً، فضلاً عن إسقاطاته الكارثية على الموقف السياسي والاستراتيجي الفلسطيني.

نأمل اليوم من خلال استكشاف المواقف الدولية والإقليمية والمحلية عبر الأوراق والتحليلات التي ستوضح المواقف والاستشرافات المستقبلية أن نبلور تصوراً واضحاً وشاملاً لعملية المصالحة وعودة الوحدة الوطنية بين مكونات الجسم الفلسطيني السياسية والاجتماعية والجغرافية.

أتقدم بالشكر العميق للأخوة من الخبراء والمحللين، والسياسيين الذين تجاوزوا مع دعوتنا وساهموا بتحليلات ورؤى ومواقف أرجو أن تضيف وتثري لقاءنا هذا. الأستاذ نتان ستوك مدير مركز كارتر للسلام، والأستاذ جعفر فرح مدير مركز مساواة من حيفا من عمق وطننا السليب، د. خالد صافي، أ.د. أسامة ابو نحل، أ.د. ناجي شراب، الأخوة الأكاديميين الأعزاء من قطاعنا الحبيب.

وشكر الى كل من د. فيصل أبو شهلا ممثل حركة فتح، ود. غازي حمد ممثل حركة حماس.

وفي النهاية اتوجه بالشكر للسيدة أنغريد روس مديرة مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية التي قامت بدعم هذا المنتدى انطلاقاً من قيم المؤسسة والحزب الألماني في دعم الحوار الديمقراطي. متمنين استمرار اواصر التعاون بين المركز والمؤسسة.

وشكراً

## كلمة مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

أ. انجريد روس\*

الاخت مجد الوجيه مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني  
السيدات والسادة الحضور.

نعتر بشراكتنا مع مركز التخطيط الفلسطيني للعام الثامن على التوالي.  
ننفذ برنامج منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية والذي يهتم  
بالأمور الاستراتيجية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية  
تعتبر مؤسسة فريدريش ايبرت هي مؤسسة ألمانية تتبع للقيم الديمقراطية  
والعدالة الاجتماعية التي مضمونها الأساسي الحرية. لدينا مكتب منذ عشرين عاما  
في القدس الشرقية ومكتب في قطاع غزة منذ عشرة أعوام ونعمل مع مؤسسات  
المجتمع المدني والمراكز البحثية في القدس الشرقية وقطاع غزة. وننتشارك في  
الحوار السياسي بين متخذي القرارات والأكاديميين والمجتمع المدني.  
في هذا العام عقد هذا المؤتمر حول موضوع المصالحة بهدف النقاش  
لمعرفة أين نحن ذاهبون والمناقشة ستكون في المحاور السياسي وكيفية التعاون  
الداخلي بين الفلسطينيين للتغلب على الوضع الحالي.

---

\* مديرة مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

اليوم نحن على عتبة إنهاء سبع سنوات من الانقسام وعملية إيجاد حكومة تكنوقراط أو حكومة مستقلة أو حكومة كفاءات هو أمر يعتبر خطوة مهمة جدا. نحن نعلم أن الوصول إلى المصالحة خطواته طويلة جدا وصعبة وهناك الكثير من التحديات الموجودة مثل كيفية التغلب على الوضع الاجتماعي الداخلي ودمج المؤسسات الحكومية وغيرها. وكما نعلم يوجد العديد من التأثيرات الإقليمية والخارجية فيما يتعلق بموضوع المصالحة الفلسطينية. ستتجح المصالحة في حال دعم دول الجوار مثل مصر ودعم الاتحاد الأوروبي لها.

لقد اخذ الاتحاد الأوروبي موقفا جيدا تجاه الحكومة المستقبلية سواء من الدعم أو التحضير للانتخابات وما يرافق الحكومة من مهام. وأنا أتطلع للتعرف على وجهات النظر المختلفة من الأكاديميين والسياسيين وأصحاب القرار.

## موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المصالحة الفلسطينية

أ. نتان ستوك\*

تتناول الورقة جذور السياسات الأمريكية تجاه المصالحة الفلسطينية وكيف تتعاطى أمريكا الآن مع الورقة التي وقعت في ابريل الماضي.

إن قضية المصالحة الفلسطينية وحماس هي من المواضيع التي تمثل الكثير من التقاطعات والاختلاف في الموقف الأمريكي. في عام 2006 دفعت حكومة الرئيس بوش الأسبق الفلسطينيين لخوض الانتخابات الديمقراطية التي أدت إلى فوز حماس في المجلس التشريعي وهذا الفوز أدى إلى رفض الأمريكان التعامل مع الحكومة التي فازت بها حماس. وذكرت الحكومة الأمريكية في وقتها أنها ستعترف بحكومة يوجد بها وزراء من حماس بشرط أن تتبذ العنف وتعترف بإسرائيل.

ويعتبر موقف الولايات المتحدة ليكون مماثل لموقف الرباعية والتي تتبناه حتى الآن. منذ 2006 حتى سيطرة حركة حماس على غزة 2007 وأدى ذلك الموقف إلى التقليل من الدعم الأمريكي للحكومة الفلسطينية. ويبدو أن الموقف

---

\* مدير مركز كارتر للسلام

الأمريكي كان محرجا للرئيس بوش الابن لتبنيه هذه السياسة تجاه الحكومة الفلسطينية رغم كونه دعما للديمقراطية.

تكمن السياسة الأمريكية تجاه حماس والمصالحة الفلسطينية في موقفين متناقضين يتقاطعان مع بعضهما البعض واحد منهما هو محاربة الإرهاب حيث ينظر إلى حماس كحركة إرهابية وتم تبني هذه النظرة ثلاث مرات من قبل الإدارة الأمريكية. في عام 1997 وضعت الحكومة الأمريكية حماس تحت قائمة الإرهاب وكذلك في عام 2007 أعلنتها كحركة إرهابية وأيضاً عام 2010 وهذه إحدى إشكاليات في وضع الحركات تحت قائمة الإرهاب انه يتم التعامل معها جميعاً بشكل متساوي ضمن قائمة الإرهاب.

وهذا يعني أن يمنع أي متحدث رسمي أو ممثل للحكومة الأمريكية من التعامل مع هذه الحركات أو أعضائها ولو كان التعامل الأمريكي هكذا في حال كانت الحركة صغيرة لكان الأمر مقبولا لكن في وضع حركة حماس التي لديها جمهور كبير فهنا تكمن المشكلة. الحركة لها تأثير كبير في الشارع الفلسطيني. ماذا يعني هذا الأمر بشكل عملي؟ إن الحكومة الأمريكية قررت عدم التعامل مع حكومة حماس أو أي فرد من أفراد تلك الحركة .

إن المشكلة الأصعب في قضية أن تكون منظمة إرهابية أنها عندما تدرج في هذه القائمة تدرج بسهولة لكن أن تحي منها فهو أمر صعب جدا هناك جانب يرى حماس والمصالحة كجزء من المنظور الأمريكي للإرهاب ومن جانب آخر تعتبر حماس هي جزء من المشروع الفلسطيني وكذلك هي موضوع لا يمكن عزله من هذه القضية . لا أريد إخباركم بالقائمة الطويلة من الأسباب السياسية والإيديولوجية والموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل ما أريد قوله أن هذا التمييز الأمريكي في صالح إسرائيل له تبعات سلبية على الأمريكيين أنفسهم بالإضافة إلى وجود اللوبي الصهيوني الذي يعمل بنشاط في الكونجرس الأمريكي لدفع السياسة الأمريكية ضد الوحدة الفلسطينية .

كل ما شرحته لكم ينعكس في دوايات مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية أحدها عام 2007 وهو القرار الذي صدر من الحكومة الأمريكية ضد الإرهاب الفلسطيني وهذا القانون يضمن موقف الرباعية وهو أن دعم الحكومة الفلسطينية لن يحدث إلا إذا قام الفلسطينيون بنبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل إضافة إلى شروط موضوعة على الفلسطينيين منها الامتناع عن التخطيط لأي نشاطات قادمة قد تضر بإسرائيل والامتناع عن التعاون مع أي فصيل لديه مواقف ضد إسرائيل .

في 2012 بعد اتفاقية القاهرة تغيرت اللغة في الموقف الأمريكي وكان الموقف الأمريكي يشترط على أي حكومة فلسطينية أن لا تحتوي على أعضاء من حماس بل حتى إذا كانت متأثرة بموقف حماس بطريقة أو بأخرى لن تتعامل معها. إذن حتى التأثير سيجعل الموقف الأمريكي ضد الحكومة وهذا القانون وضع خصيصا ليكون بالإمكان تحقيق حكومة تكنوقراط مستقبلية .

لكل هذه الأسباب ندرك الآن انه من الصعب للأمريكيين والرباعية التعبير عن الموقف تجاه الحكومة الفلسطينية والتي تحوى حماس والمواقف التي تعتبر حماس حركة إرهابية.

بالرغم من ذلك وفي الأسابيع الأخيرة كان هناك الكثير من الأشخاص في حكومة اوباما الذين أعلنوا عن استعدادهم للتعامل مع حكومة تكنوقراط فلسطينية. تحدث شخص رفض الإفصاح عن اسمه أنهم يريدون حكومة تكنوقراط فلسطينية تقبل شروط الرباعية الدولية والاعتراف بإسرائيل .

لذلك مواقف الرئيس عباس مهمة من ناحية قبوله التعامل مع الرباعية الدولية والشرعيات التي سنتها لأنها تساعد في التعامل مع الفلسطينيين.

إن هناك اختلاف بين الإدارة الأمريكية تحت إمرة اوباما وتلك تحت إمرة بوش والمواقف التي تظهر من قبل حكومة اوباما وكيري تظهر انه يجب إعطاء مساحة للفلسطينيين كي يتوحدوا بالرغم أنها لا تعتبر هذا الأمر مسألة حساسة .

رغم إنني متشجع للموقف الحالي الأمريكي تجاه تشكيل حكومة وحدة إلا أنني اشعر أن ما سيحدث في الانتخابات القادمة سيكون أمرا معقدا. من المؤكد أن الحكومة الأمريكية لن تقف موقف مختلف وستطلب من أي حكومة مستقبليّة الاعتراف بشروط الرباعية الدولية.

أمريكا أيضا قد تطلب من أي وزير في الحكومة الجديدة أن يقسم بالتعامل مع الرباعية والاعتراف بها.

لذا أنا قلق من انه من الممكن أن يكون هناك تقلييل في الدعم الأمريكي حتى بعد الحكومة الأخيرة.

إن هذا الوضع له تبعاته في حماس أيضا وأدرك أنه صعب جدا على حماس الاعتراف بشروط الرباعية وإسرائيل لكن يمكنها التفكير أنه سيكون وزرائها في حكومة سوف تعترف بالرباعية حتى لو كانت حماس كحركة لا توافق. قد لا توافق أمريكا على ذلك لكن اعتقد انه هذا هو الحل الواقعي لهذه القضية.



# **المصالحة وإعادة بناء الشعب الفلسطيني**

## **ما بين رؤيا إعادة بناء الشعب الفلسطيني والمصالحة**

### **الإسرائيلية**

أ.جعفر فرح\*

تعاني الشعوب من أزمت، مثل تلك التي يمر فيها الشعب الفلسطيني، من تحديات كثيرة وأهمها إعادة بناء الشعب بعد المصالحة الإقليمية ومن خلال مصالحة داخلية. بعد عشرات السنوات من النكبة والتهجير والاحتلال الداخلي أصبح من المتوقع أن تضع النخب الفلسطينية خطة عمل وطنية لإعادة بناء الشعب الفلسطيني على أمل أن تساهم المصالحة الفلسطينية في إنهاء مآسي الشعب الفلسطيني وأن تساهم المصالحة الإقليمية بين القوى العربية والإسلامية والعالمية في حماية المصلحة الوطنية والإنسانية.

تتناحر المنطقة العربية، ما بين المشروع الوطني ومشروع الإسلام السياسي. فأصبحت معركة التحرر من الاحتلال معركة جانبية في المعركة الأكبر

---

\* مدير مركز مساواة لحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

على هوية الشعب الفلسطيني وهوية المنطقة العربية. وتعمق أزمة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة العربية يومياً، منذ بداية مسار التغيير في المنطقة المتوسطة. حيث تعدت الخلافات الفكرية بين التيارات الفلسطينية والعربية مرحلة الحوار الفكري والديمقراطي لتتحول إلى حروب أهلية طاحنة تدمر شعوب المنطقة وتساهم في ازدهار الإقتصاد والسياسة الإسرائيلية.

في ظل الصراع على هوية الشعب وهوية المنطقة أصبح الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية والمصالحة مع الطرف الإسرائيلي قضية هامشية تنتظر رحمة المجتمع الدولي وتثير استهزاء اليهود ومؤسسات الدولة الإسرائيلية. صبت الأزمة الفلسطينية في مصلحة الأطراف المتشددة في الطرف الاسرائيلي الذي انتصر في المعارك الانتخابية الاسرائيلية معتمداً على الأزمة الفلسطينية والانقسام الفكري والجغرافي بين غزة والضفة الغربية وبين فتح وحماس ولاحقاً من انهيار المنطقة العربية وقسم كبير من الأنظمة العربية.

يجب أن تعتمد عملية بناء الشعب، حقوق الإنسان مرجعية لها لا بد من بناء الديمقراطية التي تحدد بوضوح معالم الشعب الفلسطيني والقيم التي يتم تبنيها سرّاً وعلناً، على مشروع توحيد الأجهزة الأمنية بعد تحديد معالم الديمقراطية الفلسطينية لتمكنها من المشاركة في معركة التحرر معركة بناء الشعب ولاحقاً بناء الدولة.

إن مركبات المجتمع الإسرائيلي المشمولة ضمن مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والحكومية والمؤسسات المدنية بما فيها الجمعيات والأحزاب السياسية والسلطات المحلية والإعلام، جميعها تستهتر في جدية عملية التحرر الفلسطينية ولا تعتبرها جدية ذات رؤيا جماعية وتشير إلى الاقتتال الداخلي كبرهان على عدم جاهزية ونضوج الشعب الفلسطيني في التحرر وبناء دولة.

تتابع إسرائيل بمكوناتها العسكرية والإعلامية والرسمية، الإنقسام الفلسطيني وتغذيه، خصوصاً في أعقاب عملية الطرد الجماعي لقيادات إسلامية عام 1992. وساهم التقارب الفلسطيني والحوار بين فتح وحماس الذي حصل في

أعقاب عملية الطرد الجماعي والمفاوضات الجدية لانضمام حماس إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 في تعجيل عملية المفاوضات السرية والعلمية التي قادت الطرفين الى اتفاق أوسلو عام 1993 .

يمكن تغيير التعامل الاستعلائي الإسرائيلي من خلال تغيير التصرف الفلسطيني على المستوى المؤسسي. من المهم أن يتم تنسيق الجهود الفلسطينية حتى لو تعذر إنهاء الانقسام الفكري. يمكن مواصلة النضال من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال في وقت تتحاور فيه الأطراف الفلسطينية حول هوية الشعب الحالية والمستقبلية، أما الاقتتال المسلح وما رافقه من مظاهر قمعية فقد أدى إلى تحييد جدية الطرف الفلسطيني في التحرر وإلى تقوية وتمكين اليمين الفاشي الإسرائيلي الذي يسيطر على الحكم منذ اغتيال رابين وانتخابات عام 1996.

يساهم الانقسام الفلسطيني والتراجع عن العمل العسكري وفهم محدودياته في سيطرة الموقف الإسرائيلي المتشدد ويبعد العالم عن التدخل الفعال لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني. في نفس الوقت تضمن المصالحة الفلسطينية تغييرا في موقف الحكومة الإسرائيلية ولكنها قد تساهم في تغيير الرأي العام في الشارع الإسرائيلي وتدعم القوى المناهضة للاحتلال محلياً وعالمياً. لذا يجب فهم تركيبة الشارع اليهودي الإسرائيلي والرأي العام والإعلام والقوى الإدارية لبناء إستراتيجية متكاملة تساهم في تغيير ميزان القوى لصالح إنهاء المأساة الفلسطينية وإعادة بناء الشعب الفلسطيني من خلال رؤيا تكاملية يتم خلالها تنسيق الجهود بين قوى تختلف فكريا حول هوية هذا الشعب ولكنها تتفق على مصالحه العليا وهي إنهاء مأساة التهجير واللجوء والإحتلال.

## المصالحة الفلسطينية وإعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني

نشأ الانقسام الفلسطيني نتيجة تلاقي مصالح لنخب فلسطينية بحثت عن دعم ومصالح دولية دعمتها ومولتها وتخدم مصالحها. وبما أن عملية بناء الشعب الفلسطيني بعد دمار النكبة وتأثير الاحتلال تتطلب تحديد هوية هذا الشعب وتعمل على بناء مستقبل آمن للأفراد والجماعات إلا انه وللانقسام تأثيرات متعددة ولكنها

في الأساس تؤثر على عملية إعادة بناء الشعب الفلسطيني وتحديد هويته وقيمه الإنسانية والوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

يتحمل الاحتلال مسؤوليات الاحتلال ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه انتهاك حقوق الانسان ما قبل النكبة وبعدها مروراً في نشوء السلطة الوطنية وحتى الانقسام والإقتتال والمفاوضات. وعلى الشعب الفلسطيني بنخبه تحمل مسؤولياته في عملية إنهاء الاحتلال وإعادة بناء الشعب الفلسطيني على أسس ديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

سننترق في هذه الورقة إلى المصالح الإسرائيلية ونقترح استراتيجية قد تساهم في استهداف الشارع الإسرائيلي ومؤسساته لدعم عملية المصالحة في إطار تحويل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من وضعه الحالي نحو إنهاء مأساة الشعب الفلسطيني على مركباتها.

## التدخل العالمي في القضية الفلسطينية

لا يمكن التعامل مع الانقسام والمصالحة الفلسطينية دون التعمق في أدوار التدخل العالمي والعربي والإسرائيلي والإسلامي في القضية الفلسطينية. فهناك من يتخذ موقف المتفرج وهناك من يتدخل دفاعاً في الأساس عن مصالحه المحلية والإقليمية. فمثلاً تساهم المفاوضات الدولية مع إيران في إحراز تقدم في عملية المصالحة وتحاول إسرائيل زج إيران في عملية نزع الشرعية عن الشعب الفلسطيني ومؤسساته خلال فترة المفاوضات. وتستخدم عمليات عسكرية مثل السيطرة على سفينة الأسلحة عام 2014 لمواجهة المفاوضات الدولية ولزج العالم في مواجهة عسكرية إقليمية لتحديد القضية الفلسطينية وتهميشها. فمنذ "إعلان الدوحة" في شباط 2012 وحتى عشية "إعلان الشاطئ" تتجاهل إسرائيل خطوات المصالحة وتتجاهل الموقف العربي والموافقة الدولية على إنجازها.

## التدخل العربي

يتأثر الانقسام من نماذج التحرك السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية والعالم. حيث تمول أطراف عربية وإسلامية وعالمية طرفي الانقسام. ففي حين تحافظ قطر على علاقات وطيدة مع الحكومات الإسرائيلية والأمريكية يُسمح لها دولياً بالمراهنة على الاخوان المسلمين في مصر وحماس في غزة وقوى متشددة في سوريا. النموذج القطري المراهن على حماس ويدعم حماس علناً وسراً يجابه بصمت إسرائيلي، وللمقارنة يجب متابعة الحملة الإسرائيلية ضد الدعم الإيراني لحماس وما حدث من حملة ترويج للسيطرة على سفينة أسلحة رافقت زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلي للولايات المتحدة في شهر آذار عام 2014.

## التدخل التركي:

يتأثر الموقف الإسرائيلي من التحرك التركي الإقليمي. تتأرجح قوى سياسية وعسكرية إسرائيلية بين خيار تفعيل الدور التركي المتواطئ مع الولايات المتحدة وبين تهميشه لصالح تواطؤات أخرى. تعمل بعض الأطراف الأمنية ووزارة الخارجية الإسرائيلية على التعامل بعقلانية مع التدخل التركي ولكن المؤسسة السياسية وخصوصاً حزب "إسرائيل بيتنا" قد حاول تحصيل دعم سياسي من خلال تهميش الدور التركي إلى حد إهانته.

تعمل تركيا لمصالح مختلفة عن المصالح القطرية ولكن الطرفين يخدمان المؤسسة الحزبية الحاكمة في هذه المرحلة في إسرائيل. هذا لا يعني أن تقييم المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية يتوافق مع الموقف الحكومي الرسمي الداعي لإدارة الصراع وعدم حلّه فقد باءت مبادرات الحوار التركية والقطرية مع أحزاب في الحكومة الإسرائيلية مثل "يش عتيد" بالفشل. تتردد هذه الأحزاب في التدخل في هذه المرحلة في المفاوضات الإقليمية وتسمح لتسيبي ليفني وليبرمان ومنتياهو في إدارة وقت المفاوضات. فقد رفض غالبية أعضاء "يش عتيد" مقابلة وفود رسمية فلسطينية من منطلقات انتخابية ضيقة. وتعمل الإدارة الأمريكية حالياً

على إجراء حوار غير علني وغير مباشر مع بعض أطراف "يش عتيد" بهدف تجبيرها لصالح الاقتراح الأمريكي.

تتحفظ الإدارة الأمريكية من التدخل المباشر في المصالحة الفلسطينية خوفاً من استخدام هذا التدخل لنزع شرعية الاقتراح الأمريكي ودوره من قبل إيباك في الكونغرس الأمريكي. حيث نرى وزير الأمن "يعلون" يجمع ملفات أمنية بهدف التلويح فيها أمام الجمهور الاسرائيلي والجمهور الأمريكي اليهودي وإيباك ضد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وتعمل السياسة الرسمية الإسرائيلية وحلفاؤها في الكونغرس بمجلس الشيوخ والنواب على مواجهة المبادرات اليهودية الأمريكية المعتدلة، حيث رفضت المؤسسات اليهودية الرسمية التحاور مع حركة "جي ستريت" وتلاحق أعضاء الكونغرس الذين زاروا المنطقة بمبادرة منها في شهر أيار عام 2014. وتعمل الحكومة الإسرائيلية الرسمية وحلفاؤها على منع زيارات رسمية أو برلمانية أمريكية لقطاع غزة .

### المصالحة الفلسطينية من منطلقات إسرائيلية:

تعارض المؤسسة الأمنية الإسرائيلية المصالحة الفلسطينية من منطلقات مختلفة أهمها قدرة الطرف الفلسطيني على بلورة تحرك مشترك يواجه الاحتلال بأشكال متعددة. وتحلل إسرائيل الرسمية الحالة الفلسطينية الحالية كالتالي "إختارت منظمة التحرير الفلسطينية طريق النضال غير العنيف وتدويل الاعتراف بالدولة الفلسطينية اختارت حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة إدارة غزة ومواصلة التسلح بهدف الاستعداد لمواجهة عسكرية مقبلة تكون أشبه بما حدث في جنوب لبنان منها ما حدث في غزة عام 2008". وتختلف المؤسسة الأمنية في موقفها من مخاطر الاستراتيجيات الفلسطينية وهناك من يعتبر الحراك المدني خطراً إستراتيجياً يجب مواجهته بسبب أضراره الاقتصادية. حيث تم رفع مستوى ملاحقة حملات المقاطعة الدولية من مستوى المواجهة المدنية إلى مستوى الخطر الأمني الاستراتيجي على إسرائيل مما يتطلب من الموساد والقوى الأمنية ملاحقة

العمل الدولي المدني. لذا فإن للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية مصلحة في دفع المنطقة الحدودية إلى مواجهة عسكرية يمكن السيطرة على تطورها ونتاجها.

## المخابرات العسكرية وميزانية الجيش:

يستعرض النقاش الدائر بين أوساط المخابرات العسكرية في جلسات لجنة الخارجية والامن البرلمانية للكنيست حيث يتم تقديم تحليلات متنوعة بين أطراف متعددة في المخابرات العسكرية. أما الموقف السائد حالياً يرجح التقييم الإيجابي للانقسام ويتفاعل مع موقف اليمين الحكومي. وتتوقع هذه الاطراف أن ينهار نظام حماس من خلال محاصرة غزة من الطرف المصري والاسرائيلي.

على الرغم من هذا التقييم إلا أن أطراف مركزية في المخابرات العسكرية تشجع التعاون المدني غير الرسمي مع سلطة حماس في غزة بهدف منع انهيار تام في الخدمات الإنسانية وفقدان السيطرة على الجماهير الغزيّة. تتحاور التحليلات العسكرية للجيش مع تحليلات جهاز الأمن العام وتعمل على التنسيق بين الطرفين.

نشهد توتراً موسمياً للحدود مع غزة ولبنان مع اقتراب مناقشات ميزانية الدولة وميزانية الجيش. حيث نشهد في الأيام الأخيرة من شهر أيار الحالي تصعيداً في الخطاب العسكري على التهديدات الأمنية من حماس وقطاع غزة وبسبب المصالحة ومخاطرها، حدّت برئيس الأركان الإسرائيلي بالاعلان عن وقف التدريبات العسكرية لجنود الاحتياط.

## جهاز الأمن العام:

على الرغم من الانسحاب الرسمي لإسرائيل من غزة إلا أن جهاز الأمن العام (الشاباك) ما زال يقوم بأدوار عسكرية ويوجه الجيش لتنفيذ العمليات العسكرية. ويرفض جهاز الأمن العام في هذه المرحلة التدخل لصالح المصالحة الفلسطينية من منطلق دعمه لقرار المؤسسة السياسية الاسرائيلية. حيث يسمح

الجهاز لقيادات فتحاوية في الوصول إلى غزة لإجراء حوار مع حماس ولزيارات عائلية.

يتحاور جهاز الأمن العام مع قياديين حماسيين رهين الاعتقال الإسرائيلي ويوجه من خلالهم ومن خلال أطراف أخرى رسائل إلى حماس وحتى إلى قيادته العسكرية. ويؤيد الجهاز في هذه المرحلة موقف تحميل حماس المسؤوليات المدنية الفلسطينية في غزة والسلطة الوطنية المسؤوليات الاقتصادية والسياسية الخارجية للسلطة الوطنية وفتح. وتعتقد بأن إشغال حماس وفتح في المسؤوليات المدنية يساهم في السيطرة على العمل العسكري الفلسطيني لحين اتخاذ قرار سياسي إسرائيلي رسمي حول المرحلة القادمة.

## القطاع الاقتصادي الاسرائيلي:

باشر القطاع الاقتصادي الإسرائيلي منذ أوسلو ببناء شبكة علاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية واستفاد من المحادثات لاستقطاب الاستثمارات العالمية والعربية في الاقتصاد الإسرائيلي. يتردد هذا القطاع من اتخاذ موقف مباشر من المصالحة ولكن أطراف مركزية في هذا القطاع لا تعارض فعليا المصالحة بحال ساهمت في الاستقرار الأمني.

## الاحزاب السياسية في إسرائيل:

### "حزب العمل":

يتخوف حزب العمل من اتخاذ موقف حول المصالحة الفلسطينية ويستخدم الانقسام حجة لتقهقر قوته الانتخابية. يتهم حزب العمل حماس والعمليات العسكرية خلال المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية في فقدان السيطرة على الحكومة الاسرائيلية منذ عام 1996. ترافق قيادة حزب العمل خيبة أمل من فتح وقيادته خاصة خلال فترة رئاسة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات.

امتنعت رئيسة حزب العمل السابقة (شلي يديموفيتش) من طرح الموضوع الإقليمي وانتقلت إلى القضايا الاجتماعية آملة أن تحصل على دعم



الشارع الاسرائيلي في أعقاب حركة الاحتجاج الاجتماعي التي اندلعت عام 2011. وقد برهنت نتائج الانتخابات وصعود حزب المركز اليميني "يش عتيد" أن المجتمع الاسرائيلي يبتعد تدريجيا عن حل المأساة الفلسطينية ويتعايش مع ثمن الاحتلال.

### حزب شاس:

ترفض شاس تدخلها في القضية الفلسطينية عامة وفي موضوع المصالحة لأسباب داخلية تطورت في أعقاب وفاة قائد الحزب (عوفديا يوسف) وتتويج (أريه درعي) قائدا للحزب مكان (إيلي يشاي). ويتربص (إيلي يشاي) لدرعي منذ عودته لقيادة الحزب ويتخوف الطرفان من نشوء أزمة قد تؤدي الى انقسام الحزب.

أعربت أطراف في شاس عن استعدادها للاستماع للموقف الفلسطيني الفتاوي سرّاً وترفض إجراء لقاء رسمياً بين الرئيس أبو مازن وقائد الحزب أريه درعي. لقانون "توزيع العبء" الذي صادقت عليه الحكومة الاسرائيلية بتركيتها الحالية أهمية خاصة في إعادة التنسيق بين أطراف "شاس" ومع "يهדות هتورا"، وهما حزبان متدينان يختلفان فكرياً وفي مبنى المصوتين (شاس تعتمد على المتدينين المهاجرين من الدول العربية ويهدوت هتورا على المهاجرين الأشكناز).

تمنح الحملة على (الحرديم) من قبل هذه الحكومة فرصة حقيقية للطرف الفلسطيني للتداول مع الأحزاب الدينية وخاصة "شاس". إن التنسيق بين أحزاب اليسار والأحزاب التي تمثل الجماهير العربية مع الأحزاب المتدينة في منتدى أحزاب المعارضة يشكل فرصة في التأثير على معسكر السلام.

مررت الكنيست الاسرائيلية بإقتراح قانون الاستفتاء ومن المتوقع أن تمتنع جماهير الأحزاب المتدينة من المشاركة في قرار دعم اتفاق سلام اسرائيلي فلسطيني. حيث يتبع قسم من الأحزاب المتدينة موقف الامتناع من القضايا الإقليمية ولأسباب دينية ويمكنها تغيير موقفها وإلزام مؤيديها المشاركة في

الاستفتاء فقط في حالة تشكل ضغط دولي من شأنه إقناع القيادة الدينية أن الاتفاق يحمي اليهود ويحمي في الأساس مؤسسات "شاس". يغازل (نتنياهو) وأحزاب المستوطنين "شاس" ويسمح في تحويل الأموال إلى مؤسساتها بهدف ابتزاز مواقفها في القضايا الإقليمية مستقبلاً.

يشار إلى أن قوى مركزية في "شاس" تتغازل مع القوى الدينية الإسلامية معتبرة أن الموقف الديني مشترك للطرفين. وقد حصل حوار عميق بين الحركات الإسلامية في الداخل وقيادة "شاس" في قضايا مختلفة ويجري بينهم تنسيق في قضايا الدين على المستوى البرلماني.

### "هبايت هيهودي"

يؤيد البيت اليهودي المصالحة الفلسطينية ليستخدمها ضد منظمة التحرير الفلسطينية أمام المجتمع الدولي. فقد جمع طاقم مهني في البيت اليهودي ومؤسسات المستوطنين معلومات وبراهين حول التنسيق الفلسطيني الداخلي ما قبل المصالحة. وأضراره ضد إسرائيل ولعل المستفيد الأكبر من انهيار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية هو جمهور هذا الحزب وهو الممثل المركزي للمستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 .

يستغل هذا الحزب الفترة الحالية لتحويل الموارد المالية وتغيير القوانين لصالح المستوطنات، وتؤدي سياسته إلى رفع أسعار المنازل في مركز البلاد لتشجيع الهجرة إلى الضفة الغربية. يعمل هذا الحزب على توتير العلاقة مع المجتمع الفلسطيني في الداخل من خلال اختلاق مواجهات في النقب والمدن المختلطة ليبرهن أن المعركة هي على إسرائيل- فلسطين الكاملة وليس على حل الدولتين.

### "الليكود بيتنا"

ارتكزت قيادة الليكود منذ فشلها في انتخابات 1992 على سياسة إدارة الصراع الإقليمي وتخفيف الضرر على الوحدة اليهودية بسبب القضية الفلسطينية.

ساهمت حركة رفض الخدمة العسكرية في قطاع غزة في دعم موقف قوى عسكرية واسعة بقضية الانسحاب من غزة.

تمكن (أبيغدور ليبيرمان) من تعميق سيطرته السياسية منذ 1996 من خلال مشاركته الفعالة في الحكومات المتعاقبة وخدمة جمهوره على مستوى العمل والمسكن. وتحريضه على الحرب إقليمي وحملته ضد الفلسطينيين في إسرائيل وصل إلى قمته في انتخابات 2009 لكنه تراجع عن هذا الخطاب عام 2013.

إدارة الصراع والسيطرة على الشعب الفلسطيني هي محور الفكر بالنسبة لنتنياهو وليبيرمان ويساهم الانقسام الفلسطيني في دعم موقفهم على المستوى الشعبي الاسرائيلي وعلى المستوى الدولي. يستخدم نتنياهو المصالحة كحجة لوقف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية.

### "اليسار الاسرائيلي":

ساهم اليسار الصهيوني الاسرائيلي بنشر فكر الفصل العنصري الذي رافق الانسحاب من غزة وبناء الجدار. (حاييم رامون) والذي انفصل عن حزب العمل كان من أوائل المنادين بإقامة الجدار وتسويق الفصل العنصري. "اليسار" المناهض للاحتلال وللصهيونية:

يؤيد اليسار المناهض للاحتلال وللصهيونية المصالحة الفلسطينية وقد يصل بعض أطراف هذا اليسار الى حد السذاجة في تفاعله مع اقتراحات المصالحة.

### الاحزاب التي تمثل الجماهير العربية:

تصرح مؤسسات الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل بدعمها لعملية المصالحة. ولكنها تنقسم فيما بينها حسب تياراتها الفكرية. ففي حين تنتقد الحركات الاسلامية والتجمع "تهادن" و"تواطؤ" فتح بقيادة (أبو مازن) في الحوار مع المؤسسة الاسرائيلية فأن منطلقاتها الحقيقية هي الموقف من الاخوان المسلمين في مصر والموقف القطري.

يفتقر المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إلى إستراتيجية تساهم في إنهاء الاحتلال، وخصوصا في أعقاب تهيش هذا الجزء من الشعب الفلسطيني في أعقاب أوسلو، حيث اختارت القيادة الفلسطينية استثناء هذا الجزء من الشعب الفلسطيني من عملية الحوار السياسي وحتى من عملية إعادة بناء الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

تتواصل القيادات الفلسطينية في السنوات الأخيرة مع الداخل، في محاولة لتحريكه للتأثير الإيجابي على عملية السلام ودعم إقامة الدولة الفلسطينية.

التقت القيادات الفلسطينية مع بعض الأطراف الحزبية والسلطات المحلية والجمعيات بهدف تفعيلها في التأثير الفعال. تنقسم القيادات السياسية في الداخل بين المؤيد للمصالحة الفلسطينية وبين المتعاس عن دعمها وبين الراض لها.

لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني ولمنتخبه دور استراتيجي وهام في تفسير الموقف الفلسطيني خصوصا أنه الجزء الوحيد من الشعب الفلسطيني والعربي الذي يلتقي الاسرائيلي يوميا وحتى إنسانيا ويعرف مبناه الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي ويتفاعل مع هذا المبني يوميا.

يسأل الفلسطيني في إسرائيل يوميا حول رغبة الفلسطيني عامة في السلام الحقيقي مع اليهودي. تهيش الفلسطيني في إسرائيل يساهم في استمرار الاحتلال ومواصلة الانقسام الفلسطيني ويتخوف الفلسطيني في إسرائيل من الانقسام ويعتبره نموذجا في الفشل العربي في بناء الشعب والديمقراطية. ويقارن هذا الفشل مع النجاح اليهودي في بناء مؤسسات الشعب بعد دمار الشعب من قبل النازية وعملية تجميع هذا الشعب وبلورة هويته منذ عام 1948 .

على النخب الفلسطينية بحث ومتابعة عملية بناء الشعب اليهودي في أعقاب انتصارهم عام 1948. عملية تقسيم الأدوار العسكرية بين القوى السياسية وتوحيد الجيش ومؤسسات الأمن من جهة وعملية السماح لنخب معينة في تفعيل مؤسسات اقتصادية وخدمائية، كل هذه الأمور، ساهمت في التنافس الحزبي مثل تعدد نقابات العمال، وتعدد نوعيات الاستيطان وحتى أنواع الكيبوتسات وتعدد المؤسسات الأكاديمية والاتفاق على تقسيمها فكريا وحزبيا لمرحلة متواصلة نسبيا.

وضع قضية القوات المسلحة الفلسطينية على طاولة الحوار الوطني، وجعلها أجهزة أمنية تخضع للمصلحة الوطنية العليا بعيداً عن الحزبية، تحزيب الأجهزة الأمنية سيضر في المصلحة الوطنية على المدى البعيد وما يحصل على المدى القصير من تجنيد القوى العسكرية للمواجهة الداخلية ما هو إلا مقدمة لما قد يحصل.

نجحت المؤسسة الاسرائيلية في خلق توازن معين بين المصالح الحزبية والفكرية وبين مشروع بناء الشعب. لم تفرض وحدة على جمعيات الاحزاب الصهيونية مباشرة بعد الانتصار وإقامة دولة اسرائيل، بل سمحت للحزب الشيوعي من جهة و"الحירות" من جهة ثانية في إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية ولكنها لم تسمح لها في مواصلة العمل العسكري ووحدته تحت قيادة واحدة وافقت أن تخدم القيادة السياسية وفهمت مسؤوليتها في حماية القرار اليهودي الديمقراطي.

### المؤسسات اليهودية الدولية:

بنت هذه المؤسسات شبكات التضامن العالمية معتمدة على اليهود ولكن هذه الشبكات أوسع وأنجع، يساهم في تمويلها القطاع الخاص اليهودي في العالم مما أنشأ شبكة تضامن يهودية عالمية تساهم في تطوير شبكات اقتصادية.

### المصالحة مسؤولية مدنية:

إن انتهاء الانقسام بين غزة والضفة وبين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية هو خيار فلسطيني ومسؤولية مدنية فلسطينية. للموقف الاسرائيلي والعربي والدولي أهمية تكتيكية ولكن المهمة الاستراتيجية هي مسؤولية فلسطينية. على المصالحة اعتماد معايير حقوق الانسان كمرجعية تحترمها الأطراف التي تنوي بناء الديمقراطية الفلسطينية.

### بين النموذج التونسي والسوري:

غيب الإعلام الإسرائيلي التجربة التونسية في إعادة بناء مؤسسات الدولة وأبرز الإنهيار السوري والعراقي. تحذر السياسة الاسرائيلية من الانهيار الفلسطيني والحرب الأهلية الفلسطينية ولا تعتبرها مصلحة اسرائيلية ولكنها

تكرس الانقسام وتفضله على مصالحه تشمل بناء حكومة توافقية. المطالب الاسرائيلية تتعدى مطلب الموافقة الفلسطينية على شروط الرباعية وتشمل تنازلات سياسية في قضايا مركزية في المفاوضات خاصة في قضية اللاجئين والقدس والحدود الفعلية للدولة الفلسطينية. فالتنازل الاسرائيلي عن مراقبة الحدود بين غزة ومصر لن يقبل على مستوى الضفة والتي تجاور مركز اسرائيل. فما يمكن التعايش معه أمنيا في منطقة (سدروت) لن تتعايش معه إسرائيل في منطقة تل أبيب والمركز.

### التعلم من النماذج الدولية:

تتحاور الشعوب ونخبها في مراحل ما بعد التحرر حول هويتها الفكرية من خلال عملية بناء الدستور. وتسبق أو ترافق عملية بناء الدستور عملية مصالح ومصارحة بين النخب السياسية والعسكرية التي ستعمل سوية على بناء الشعب.

تصارحت النخب والمجموعات العرقية والفكرية في جنوب إفريقيا حول ما نفذته خلال معركة التحرر من الأبارتهايد. وساهمت الثقافة الدينية والاجتماعية الجنوب أفريقية بمساعدة القوى الدولية بعملية المصالحة على مستوى النخب ومستوى المؤسسات والنشطاء خلال الفترة الدامية، إعتذرت النخب عن قرارات أدت الى إراقة الدماء الإفريقية وتحت بعض هذه القيادات وتحملت قيادات أخرى مسؤولية فشلها ونجاحها في مرحلة التحرر.

يجب الاستفادة من تجارب الجزائر وتونس وجنوب أفريقيا، فعملية التفاوض على الدستور الفلسطيني لابد لها من احترام سيرورة تحريرية قيمية تعتمد حقوق الانسان.

إشراك صاحب القرار الاسرائيلي على المستوى الدولي في ورشات عمل يفهم خلالها مسؤوليته في مأساة الانسان الفلسطيني ومحدوديته في التأثير على هوية الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والثقافية.

## ملخص:

للتحرك الدولي والإسرائيلي أهمية في تأجيج الانقسام وفي إنهائه. استمرار الاحتلال ورفض إسرائيل إنهاء المأساة الفلسطينية يجب أن يوفر الفرصة للشعب الفلسطيني ومؤسساته لاتخاذ قرار إستراتيجي حول هوية الشعب الفلسطيني وحقوقه ومؤسساته المدنية والسياسية والعسكرية والادارية. الأزمة العربية وخصوصا الانهيار السوري يجب أن يتحول إلى درس حول ما يمكن أن يجنيه الشعب الفلسطيني على نفسه بحال استمر الانقسام.

التعلم من تجربة إيرلندا وجنوب أفريقيا ولبنان ومتابعة المشهد السوري والتونسي يجب أن تتحول إلى دروس يمكن الاستفادة منها في عملية الحوار المدني للمصالحة التي تعتمد على المسؤولية والاعتذار عن جرائم تم تنفيذها في مرحلة التحرر.

للموقف الاسرائيلي أهمية بالغة، ويستطيع الشعب الفلسطيني التأثير على الموقف الاسرائيلي بحال تبني استراتيجية تحررية تعتمد الديمقراطية وتحترم حقوق الانسان.

للحل السياسي الذي يتم اختياره، دولة على كامل التراب أو حل الدولتين، تأثير على الموقف الاسرائيلي والموقف الدولي من عملية المصالحة وبناء الشعب. من يعتقد أن المجتمع الدولي الذي تبني موقف الدولتين سيغير موقفه في المرحلة القربية فإنه يراهن على حقوق الانسان الفلسطيني وعلى استمرار الاحتلال لهذا الشعب.

الوقت الذي مر وسيمر لحين إنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال وإعادة بناء الشعب يحدث شرخا فلسطينيا عميقا يصعب عملية بناء الشعب الفلسطيني. للطرف الاسرائيلي مسؤولية دعم مسار الحوار الفلسطيني وعليه أن يختار مجاورة شعب تقدمي يختار الحياة والديمقراطية أو استمرار الحرب الدموية لأجيال قادمة.

## توصيات:

الاستفادة من تجارب شعوب خاضت عمليات تحرر عنيفة وبنيت لجان المصالحة والمسامحة الوطنية وخصوصا تجربة جنوب إفريقيا، وتفعيل الدور الأوروبي لدعم عملية المصالحة.

تفعيل أدوار مجموعات لم تشارك في المواجهة العسكرية لتحمل مسؤولياتهم توحيد الخطاب ودعمه فلسطينيا وعربيا،

إستهداف المجتمع الإسرائيلي اليهودي بهدف إجراء تغيير في مواقفه السياسية مع الاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى وما حصلته من تغيير أدى الى الاعتراف بالشعب الفلسطيني و بحقوقه.

تفعيل حركات التضامن العربية والدولية لدعم الشعب الفلسطيني وجهوده في المصالحة.

تشكيل هيئة للحوار الدستوري الفلسطيني تمكن مركبات الشعب الفلسطيني من المشاركة الفعالة في صياغة الاتفاق المدني المطلوب لبلورة دستور مستقبلي مقبول على مركبات الشعب الفلسطيني.



## الدور العربي في محاولة تحقيق المصالحة الفلسطينية

د. خالد محمد صافي\*

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الدور العربي في محاولة تحقيق المصالحة الفلسطينية. فقد احتدم الخلاف الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية في 25 يناير 2006م، وفوز حركة حماس بالأغلبية، وما أعقبها من تشكيل حكومة حمساوية في 29 مارس 2006م. وبالتالي شهد النظام السياسي الفلسطيني سلطة تنفيذية برأسين تقوّعت حركة فتح حول الرئاسة فيما توترست حركة حماس حول الحكومة. وتطور الخلاف إلى صراع على السلطة فتح فيه باب الاقتتال الداخلي على مصراعيه حتى وصل إلى مرحلة متقدمة في ديسمبر 2006م بالرغم من تدخلات مصرية سياسية وأمنية بين الطرفين. وتدخلت المملكة العربية السعودية ورعت حواراً واتفاقاً تم في مكة في فبراير 2007م. وبناء عليه تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي لم تسهم في تحقيق التوافق الفلسطيني مما أدى إلى عودة الاقتتال الداخلي والذي بلغ درجة عالية من الاحتقان في مايو 2007م. ثم سعت حركة حماس إلى حسم الأمور الأمنية لصالحها في انقلابها في 14 يونيو 2007م والذي أطلقت عليه الحسم

---

\* أستاذ تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر في قسم التاريخ بجامعة الأقصى.

العسكري. وبذلك سيطرت حركة حماس على المقار الحكومية والعسكرية في قطاع غزة، وانفردت بحكم قطاع غزة فيما انفردت فتح بالضفة الغربية. وأصبح هناك حكومتان حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية بقيادة السيد سلام فياض، وحكومة مقالة في غزة برئاسة السيد إسماعيل هنية. وعاش الشعب الفلسطيني حالة من الانقسام لشطري الوطن على كافة الصعد الرأسية والأفقية في النظام السياسي والمجتمعي الفلسطيني.

وقد سعت جامعة الدول العربية إلى رَأب الصدع بين الطرفين، وأوكلت ملف تحقيق المصالحة لجمهورية مصر العربية بسبب ثقلها العربي، وعلاقتها التاريخية والجيوسياسية مع قطاع غزة، ومحاولاتها السابقة لحل الخلاف بين الطرفين في مساعٍ سياسية وأمنية.

## أولاً: دور الدول العربية في تحقيق المصالحة

وسوف نتناول الدراسة دور أربع دول عربية لها تأثير على الملف الفلسطيني عامة وملف المصالحة خاصة. سوف يتم دراسة الدول من الأكثر تأثيراً إلى الأقل تأثيراً. ومن الجدير بالذكر أن دولاً عربية أخرى حاولت التدخل في ملف المصالحة ولكن بقي دورها محدوداً وهامشياً مثل اليمن والمملكة المغربية.

### أ- الدور المصري:

يعتبر الدور المصري هو الدور الأهم في مجال المصالحة الفلسطينية وذلك بحكم الجوار الجيوسياسي، والمكانة الهامة التي تتمتع بها مصر في العالم العربي وثقلها السياسي العربي. وقد احتضنت مصر ملف المصالحة الفلسطينية قبل حدوث الانقلاب العسكري في 6/14 حيث إن الدور المصري قد سبق ذلك لخفض حدة الخلاف السياسي بين الطرفين حيث جمعت القاهرة الطرفين في مارس 2005م الذي شكل حجر الأساس لما تم بين الطرفين من تفاهات لاحقة. وقد استمر الدور المصري في رَأب الصدع بين الطرفين في الصدمات الدموية التي تفجرت بين الحين والآخر بين الطرفين سنة 2006م، وكذلك النصف الأول

من سنة 2007م. وقد زارت وفود أمنية قطاع غزة عدة مرات للفصل بين الطرفين ووضع تفاهات أمنية بينهما. ومحاولة تحقيق التهدئة— ووقف الصدامات المسلحة. وبالرغم من الدور المصري النشط بين الطرفين وصل الصراع إلى ذروته في 6/14 عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً، منهية بذلك الوجود العسكري والسياسي لحركة فتح.

وقد اتخذ وزراء الخارجية العرب في المؤتمر الذي عقد في 2007/7/7 قرار تكليف مصر بملف المصالحة الفلسطينية الفلسطينية. وجاء قرار وزراء الخارجية العرب تعبيراً وتقديراً واستمراراً والأهم من ذلك اعترافاً بالدور المصري الذي أدار ملف معالجة الخلافات الفلسطينية الفلسطينية حتى قبل فوز حركة حماس في الانتخابات في يناير 2006م.

واستمرت المحاولات المصرية لتحقيق المصالحة بين الطرفين، وتبع ملف المصالحة للمخابرات المصرية بقيادة عمر سليمان. وأصبح ملف المصالحة الفلسطينية ملفاً مصرياً بالدرجة الأولى على الصعيد العربي. وقد نظمت جمهورية مصر العديد من اللقاءات بين الطرفين في القاهرة. كما التقى وفدا حماس وفتح المسؤولين المصريين عن ملف المصالحة. وانبثق عن هذه اللقاءات ما عرف باسم "الورقة المصرية للمصالحة بين الطرفين". وللأسف لم تجد هذه الورقة طريقها للتنفيذ بسبب تلكؤ الطرفين في ذلك. ومناورة كل طرف تجاه الآخر في محاولة لاستغلال المتغيرات الإقليمية. وعندما حدثت ثورة يناير 2011م في مصر تعاطفت حركة حماس مع الثورة، وأبدت دعماً إعلامياً وسياسياً واضحاً لها حتى تم الإطاحة بنظام الرئيس محمد حسني مبارك. وبعد إجراء الانتخابات المصرية وفوز حركة الإخوان المسلمين بالرئاسة ومجلس الشعب احتفلت حركة حماس بهذا الفوز، وأعدته نصراً لها بسبب الارتباط الأيديولوجي بين حركة حماس والنظام المصري الجديد. وشوهد توزيع الحلوى في عدة أماكن في قطاع غزة. واعتبرت حركة حماس أن فوز الإخوان يشكل فوزاً لها، بحيث سوف تشكل مصر تحت حكم الإخوان ظهيراً داعماً ومسانداً لها.

وبذلك بدا أن محوراً قطرياً مصرياً تركياً حمساوياً قد برز في المشهد السياسي العربي والإقليمي.

ورأت حركة حماس أن الحكم الجديد في مصر من شأنه أن يفكك الحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على حكم حماس في غزة.

ولذلك انفتحت حركة حماس على النظام المصري الجديد. فتم اتخاذ إجراءات لتخفيف الحصار على قطاع غزة، فنشطت حركة تجارة الأنفاق وتضاعفت، وتم فتح معبر رفح بشكل يومي. وتم تخفيف قيود السفر حيث سمح للرجال فوق سن الأربعين بالسفر دون تأشيرة أو تنسيق، والسماح للسيدات بالسفر دون تحديد العمر. كما سُمح للوفود وقوافل الإغاثة بزيارة قطاع غزة عبر مصر. ولكن الأهم من ذلك هو زيادة التعاون على المستوى السياسي. حيث تم استقبال خالد مشعل في القاهرة بشكل متكرر. كما تم استضافة السيد إسماعيل هنية كرئيس وزراء الحكومة المقالة في مقر الرئاسة المصرية حيث تم الالتقاء بين الطرفين في اجتماعات رسمية. وانفتحت حركة حماس سياسياً على القيادات السياسية الإخوانية. وساهمت مصر في تعزيز العلاقات التركية الحمساوية. فزاد سفر الشخصيات الحمساوية إلى الخارج بتسهيل وتعاون وتنسيق مصري. وفوق ذلك سهلت مصر ونسقت لزيارة السيد خالد مشعل لقطاع غزة تحت مظلة أمنية مصرية هذا إضافة إلى زيارة العديد من الشخصيات الحمساوية في الخارج مثل موسى أبو مرزوق -نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وأعضاء آخرين من المكتب السياسي مثل عزت الرشق. كذلك زيارة أسامة حمدان - مسؤول ملف العلاقات الخارجية في حركة حماس. كما ساهمت ونسقت القيادة الإخوانية في النظام المصري بزيارة شخصيات عربية وإقليمية لغزة وعلى رأسها زيارة الأمير حمد- أمير دولة قطر وزوجته الشبيخة موزة حيث تم التبرع لغزة بمبلغ 450 مليون دولار لتنفيذ عدة مشاريع في مجال البنية التحتية والإعمار وغيرها.

وتشير كل هذه المعطيات إلى الانفراج الذي تم في علاقات حماس مع النظام المصري الجديد الذي شهدت علاقاته فتوراً مع الطرف الفلسطيني الآخر

ممثلاً بالرئيس أبو مازن الذي استقبل في القاهرة استقبلاً فاتراً، وتم التعامل معه بتعال خلال زيارته للقاهرة. وتناقلت وكالات الأنباء وشخصيات مقربة من الرئيس تفاصيل عن تعامل فاتر للنظام المصري مع الرئيس أبو مازن بما فيها التلكؤ في الإجابة على اتصالاته التلفونية مع الرئاسة المصرية. كل ذلك دفع حركة حماس في ظل الانفراج السياسي والاقتصادي للتلکؤ في تناول ملف المصالحة من أجل كسب المتغير الجديد لصالح الحركة في مفاوضاتها مع حركة فتح. وشعرت أنها ليست بحاجة للمصالحة الآن في ظل الانفراج في وضعها في قطاع غزة.

ومع ذلك شهدت القاهرة خلال فترة الرئيس مرسي احتضان حوار للفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركتي فتح وحماس في 2013/2/10م. وسادت بعض الاختلافات في الرؤى بين حركتي وفتح وحماس حول تطبيق بنود الوثيقة المصرية. ومن أهم نقاط الخلاف ما يلي:

- إن حركة فتح وجميع الفصائل والشخصيات المستقلة تريد نظاماً انتخابياً واحداً للمجلس الوطني والمجلس التشريعي، فيما تصر حركة حماس على إجراء انتخابات المجلس الوطني وفق نظام التمثيل النسبي الكامل. على أن يتم انتخاب 75% من أعضاء المجلس التشريعي وفق النظام النسبي، وعلى أساس الدوائر الانتخابية.

- لا تمنع جميع الفصائل أن يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في فلسطين أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني، فيما ترى حركة حماس أن لكل مجلس خصوصيته، ويجب أن ينتخب أعضاء كل مجلس على حده. ويكون لكل مجلس دوره وصلاحياته.

- تريد حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الوطن دائرة واحدة والخارج دائرة ثانية، فيما ترى حركة حماس أن الخارج يجب أن يكون ست دوائر انتخابية.

- تريد حركة فتح أن يتزامن تشكيل الحكومة مع مرسوم تحديد موعد الانتخابات، فيما ترى حركة حماس أن يتم تشكيل الحكومة أولاً، ويكون دور هذه الحكومة إنهاء الانقسام، وبعدها يتم تحديد موعد الانتخابات التي تشرف عليها الحكومة.

- تريد حركة حماس تشكيل لجنة انتخابات جديدة في الخارج فيما ترى حركة فتح والفصائل الأخرى أن يتم تشكيل لجنة فرعية للانتخابات في الخارج تكون فرعاً للجنة الرئيسة أو المركزية للانتخابات (1).

- وافقت جميع الفصائل على برنامج مشترك، وهو وثيقة الوفاق الوطني التي تعتبر وثيقة الأسرى أساساً لها، لكن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد "خالد مشعل" اعتبر أن هذا برنامج توافق وطني، وأن لحركة حماس برنامجها السياسي الخاص بها.

ولكن مع حدوث التغييرات في مصر في 30 يونيو 2013م، وقيام الجيش بالسيطرة على حكم الإخوان المسلمين متجاوباً مع السخط والتحريك الشعبي انعكس ذلك سلباً على العلاقات بين مصر وحركة حماس في غزة. فقد استخدم الجيش الخيار الأمني في مواجهة الإخوان المسلمين في مصر حيث تم اعتقال الرئيس محمد مرسي، وتم اعتقال جميع القيادات البارزة من الإخوان وقدموا للمحاكمة بتهمة مختلفة. وتعامل النظام المصري الجديد مع حركة حماس على أنها جهة معادية تشكل ظهيراً مسانداً لحركة الإخوان المسلمين. وتم توجيه الاتهامات لحركة حماس بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية في مصر، وأنها قامت أثناء الثورة بالمشاركة في اقتحام السجون المصرية وإطلاق سراح عناصر لها كانوا معتقلين في السجون المصرية مثل أيمن نوفل -القيادي في كتائب عز الدين القسام. كما تم توجيه اتهامات لحركة حماس بأنها تقوم بتوفير التدريب والتمويل والإيواء والتسليح لعناصر سلفية جهادية تقوم بأعمال قتل في سيناء ومصر. وبالرغم من نفي حركة حماس في غزة للاتهامات المصرية، وقيامها بعقد أكثر من مؤتمر صحفي للرد على الهجوم الإعلامي المصري فإن النظام المصري لا يزال يواجه الاتهامات لحركة حماس في حملة إعلامية يقودها إعلاميون وقيادات عسكرية

ومن بينها وزير الداخلية المصري. وتم على أثر سيطرة الجيش على الحكم إغلاق معبر رفح الحدودي بشكل شبه كامل ما عدا وفود المعتمرين، وبعض الحالات الإنسانية في المجال التعليمي والصحي. ومنع دخول قيادات حركة حماس في الداخل والخارج من دخول مصر. كما تم منع وفود وقوافل إغاثية من دخول غزة. حيث تم احتجاز هذه الوفود في مطار القاهرة ثم إعادتهم إلى بلادهم. وفوق ذلك قامت سلطات الأمن المصرية بحملة واسعة النطاق لهدم الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية مما شكل حصاراً اقتصادياً خانقاً لحركة حماس وتقليصاً لمواردها المالية. وسبب ذلك أزمة مالية تعاني منها الحكومة المقالة في غزة. وازدادت العلاقات سوءاً بقيام محكمة مصرية بإصدار حكم في يناير 2014م بأن حركة حماس حركة إرهابية يحظر ممارسة أي نشاط لها في مصر.

وبسبب هذه التطورات تراجع ملف المصالحة ولم يعد أولوية مصرية، حيث إن النظام المصري الجديد أصبح منشغلاً في ترتيب أوضاعه الداخلية، ومعالجة ملفاته الأمنية العالقة مع حركة الإخوان المسلمين التي لا تزال تقاوم النظام الجديد بالاعتصامات والمظاهرات، وأعمال العنف في المحافظات المصرية ولا سيما بالتحالف مع العناصر السلفية الجهادية في سيناء. ويبدو من الصعب أن يتم الاهتمام بملف المصالحة الفلسطينية وإعادته إلى الواجهة بعد التوتر الشديد في العلاقات المصرية الحمساوية. تخوفاً من حركة حماس من الموقف العدائي الذي يتخذه النظام المصري من حركة حماس وحكومتها المقالة في غزة.

وقد أجرى السيد إسماعيل هنية اتصالاً تلفونياً في قيادة جهاز المخابرات المصرية بتاريخ 2014/4/14م، ووضعهم في صورة التحركات الهادفة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة. وأكد هنية حرصه على استمرار الرعاية المصرية للمصالحة معرباً عن تقديره لدور مصر في هذا الملف (2).

كما وتحاول حركة فتح استثمار المتغيرات السياسية الجديدة من أجل الضغط على حركة حماس. فكما حاولت حركة حماس استخدام المتغير المصري في فترة مرسي للتهرب من المصالحة والضغط على حركة فتح، تحاول حركة

فتح لعب نفس الدور وتوظيف المتغير المصري لصالح حركة فتح من أجل إجبار حركة حماس على الدخول في المصالحة من البوابة التي تريدها حركة فتح وهي الانتخابات. وقد صرح مشير المصري بتاريخ 2014/4/7 في صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية أن حركة حماس تريد أولاً تشكيل حكومة وحدة وطنية ثم تجرى الانتخابات بعد تسعة أشهر. فيما ترى حركة فتح أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بشكل متزامن مع إصدار مرسوم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية(3).

ولكن حدث تطور مهم في ملف المصالحة الفلسطينية في النصف الثاني من شهر إبريل، حيث تم الإعلان عن وصول عزام الأحمد \_مسؤول ملف المصالحة\_ إلى غزة من أجل بحث وتوقيع اتفاق المصالحة مع حركة حماس متزامناً مع وصول الدكتور موسى أبو مرزوق \_نائب رئيس المكتب السياسي في حركة حماس\_. وتم توقيع اتفاقية الشاطئ بين الطرفين بتاريخ 23 إبريل 2014م. وبتاريخ 2014/4/28م أشاد أبو مرزوق بالدور المصري وقال: " كان لمصر الدور الأبرز في ملف المصالحة في كل منعطفات المصالحة" (4). وحول أسباب التوصل للاتفاق قال: " إن المأزق التي تمر فيه حركتي حماس وفتح شكل الحاضن الأهم للاتفاق، فحركة فتح تعاني من تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وحركة حماس ليست بأحسن حالاً من فتح لاسيما مأزقها مع مصر". كما قال: " كان العامل الخارجي دائماً يعيق المصالحة، والآن عندما تم تهميش العامل الخارجي تم التوجه للمصالحة بقوة" (5).

وقد تم الاتفاق بالتنسيق مع القيادة المصرية التي سمحت للدكتور موسى أبو مرزوق بالدخول إلى قطاع غزة لتوقيع وتطبيق الاتفاق. ومن الجديد بالذكر أن وثيقة المصالحة المصرية ظلت هي الأساس في كل التفاهات بين حركتي فتح وحماس.

وبتاريخ 2014/5/22م صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية أن مصر تدعم المصالحة الفلسطينية، وأن معبر رفح سوف يتم فتحه بانتظام بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني (6).



وتم التوافق على تشكيل حكومة توافق وطني برئاسة الرئيس أبي مازن. وتم تحديد مهامها.

وفي خطاب له بتاريخ 2014/5/20م بمناسبة ذكرى النكبة قال خالد مشعل: " لقد تم طي صفحات الانقسام" (7). وتم تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي الحمد الله، وأدت اليمين أمام الرئيس محمود عباس بتاريخ 2014/6/2م.

### ب- الدور السعودي

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة هامة في النظام العربي الرسمي، وتتمتع بقوة نفوذ وتأثير. وحاولت المملكة العربية السعودية أن تصدر التحرك العربي للمصالحة الفلسطينية في بداية 2007م، حيث سعت السعودية إلى تزعيم العالم السني في مواجهة العالم الشيعي الإيراني في مقابل تراجع الدور المصري. وتم ذلك بضوء أخضر أمريكي في ذلك الوقت في سعي من واشنطن إلى تخفيف حدة الصراع الداخلي في فلسطين والصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أجل توحيد الجهود العربية ضد المشروع الإيراني، ومحاولة جلب حركة حماس إلى قطب الدول العربية المعتدلة ذات العلاقة القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن التجاذب الإيراني الذي يحاول توظيف حركة حماس والساحة الفلسطينية كورقة ضاغطة في ملفاته الشائكة على الساحة الفلسطينية. ولذلك جاء توقيع اتفاق مكة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 2007/2/8م برعاية الملك السعودي. التي لم تتدخل في الحوار بين الطرفين ولكن مثلت مكانتها ضغطاً أدبياً على الطرفين. حيث لم تقدم المملكة العربية السعودية ورقة سعودية للتوافق بين الطرفين. ولم يأت اتفاق مكة ببند جديدة تختلف عما اتفق عليه في حوارات لجنة المتابعة العليا في غزة. وجاء تنويجاً لعملية حوار مستمر لشهور طويلة تخلله التوقيع على مسودة وثيقة الاتفاق الوطني في أيلول 2006م، والتي شكلت وثيقة الوفاق الوطني للأسرى الأرضية الصلبة لها. وتخلل ذلك حالة من الاستعراض الداخلي للقوة بين حركتي حماس وفتح وصلت ذروتها في شهري كانون الأول

2006م، وكانون الثاني 2007م وأدت إلى سقوط ما يقرب من مئة وإصابة مئات آخرين (8).

وقد أدى فشل اتفاق مكة وقيام حركة حماس بالإنقلاب العسكري في 14/6/2007م إلى تراجع الدور السعودي. وبالرغم من ذلك حافظت المملكة العربية السعودية على علاقاتها مع الطرفين. وربما رغبة في المملكة العربية السعودية في إبقاء حركة حماس ضمن دائرة النفوذ العربي السني في مقابل إبعادها عن محور سوريا، إيران، حزب الله. وقد قام خالد مشعل في يناير 2010م بزيارة المملكة العربية السعودية. وقد كتب خالد مشعل في رسالة وجهها للعاهل السعودي في يناير 2010م ذكر فيها " أعلم أنكم متألمون جداً على نقضه وإجهاضه، وحق لكم ذلك، فنقض العهود والمواثيق جريمة كبيرة، فكيف حين يبرم الاتفاق برعايتكم وفي البلد الحرام بجوار الكعبة المشرفة، وفي أمر يمس فلسطين ودماء أبنائها؟ ولكن يعلم الله تعالى من فوق سبع سماوات أن الذي نقض اتفاق مكة غيرنا وليس نحن، ونقسم على ذلك إيماناً مغلظة، فنحن في حماس كنا نعص على الاتفاق بالنواجذ، وندعو لكم ليل نهار على مبادرتكم الشجاعة والصادقة لرعايته وإنجازه، وكنا نسعى لتطبيقه على الأرض نصاً وروحاً بكل إمكانياتنا". وسعت السعودية في قيادتها للعالم السني إلى كسب حركة حماس إلى صفها لإبعادها عن إيران وفي ذلك يقول مشعل في رسالته " لكننا لا يمكن أن نقبل دعماً مشروطاً من أي دولة أو أي طرف. فلا يمكن على الإطلاق أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران، على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا، عقيدة أهل السنة والجماعة التي نشأنا عليها" (9).

وقد قال سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية عقب لقائه مع مشعل " لقد ألمانا كثيراً أن اتفاق مكة لم ير طريقه للنور، ولكن ما فات مات، والأمل في المستقبل في أن يكون هناك استجابة للمبادرة المصرية بالسرعة التي تعيد للوحدة الفلسطينية فعاليتها" (10) وهذا يبرز أن المملكة العربية السعودية تدعم الجهد المصري ولا تتقدم عليه.

ولكن مع ثورات الربيع العربي، وخشية النظام السعودي من امتداد الثورات له، تراجع الملف الإيراني في الخيارات الاستراتيجية السعودية، وتصدر موقف السعودية من الحراك العربي قمة الاهتمام السعودي. وجاء فوز الإخوان المسلمين بالحكم في مصر ضربة قوية للملكة العربية السعودية التي خشيت من تصدير الإسلام السياسي ممثلاً في الإخوان المسلمين لاسيما وأن المملكة العربية السعودية تنطلق في حكمها من مرجعية دينية تتمثل في الفكر الوهابي. وهنا شكلت المرجعيات الدينية المتنافسة حلقة الصراع المعاصرة في الأداء السياسي في المملكة العربية السعودية والمشرق العربي. ولذلك دعمت المملكة العربية التحرك المصري للفريق عبد الفتاح السيسي بإزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم في 3 يوليو 2013. وذلك لإجهاض تجربة الإخوان المسلمين وإفشال أي تصدير للإسلام السياسي. كما قامت المملكة العربية السعودية بالحدو حذو النظام المصري في فبراير 2014م بإعلان حركة الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي. وحذت الإمارات والكويت حذو السعودية وهذا يعني الملاحقة المالية والسياسية والأمنية للإخوان المسلمين في هذه الدول. وهذا بالتأكيد انعكس على الصالحة الفلسطينية مما يعني تراجع الدور العربي عن دعم المصالحة طالما أن أحد أطراف المصالحة وهو حركة حماس مرتبط بأيدولوجيا وتنظيمياً بالإخوان المسلمين في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن مصدراً من أفراد الأسرة الحاكمة قد صرح في 2013/10/8م أن المملكة العربية السعودية على استعداد لتقديم مبادرة سعودية للمصالحة بمشاركة مصرية وفق شروط و ضمانات مسبقة يتم الاتفاق عليها ومنها موافقة الطرفين وهما حركتي حماس وفتح على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في وقت محدد والالتزام باحترام نتائجها (11). ولكن لم تترجم هذه الأقوال لأفعال بسبب إحباط المملكة العربية السعودية من الأداء التصالحي الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية هي من أكثر الدول التزاماً بدفع استحقاقاتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

## ج- الدور القطري:

لعبت قطر دوراً هاماً في الشأن الفلسطيني من خلال حركة حماس، وهناك أصابع اتهام كثيرة توجه لإمارة قطر بأنها ساندت الانقلاب العسكري الذي قامت به حركة حماس في غزة في 14/6/2007م، وأنها احتضنت الحكومة المقالة في غزة سياسياً ومالياً. وهذا يشير إلى السياسة التي اتبعتها قطر في السنوات الماضية وهي لعب دور رئيس في الساحة العربية بعد تراجع الدور المصري والسعودي. حيث أخذت قطر تلعب دور العرب الأمريكي في المنطقة. وحيث إن القضية الفلسطينية هي قضية محورية في العالم العربي، ولها حضور رسمي وشعبي فإن لعب قطر دوراً في العالم العربي لابد أن يشمل العبور من البوابة الفلسطينية. ولذلك حاولت قطر من خلال سياسة التقارب مع حركة الإخوان المسلمين الذين أصبح لهم نفوذ واسعاً في قناة الجزيرة التي تعد النافذة الإعلامية المؤثرة للسياسة القطرية. ولذلك شهدت الفترة بعد عام 2007م تقارباً ق طرياً حمساوياً برزت مؤشرات من خلال الزيارات المتكررة لخالـد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس. بحيث أضـحى واضحاً وجود محور ق طري تركي تجاه حركة حماس. وحاولت قطر بثقلها السياسي الذي يفوق جغرافيتها خلال فترة حكم الأمير حمد، ووزير خارجيته حمد بن جاسـم إبرام ملف المصالحة. ولذلك كان هناك بيان المصالحة الذي وقع من قبل الرئيس أبو مازن وخالـد مشعل في الدوحة بتاريخ 6 فبراير 2012م.

**ونص بيان الدوحة الذي جاء بعد مفاوضات قصيرة بين محمود عباس وخالـد مشعل برعاية حمد بن خليفة آل ثاني - أمير قطر على:**

- التأكيد على الاستمرار في خطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 18 فبراير/ شباط 2012م.

- تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة محمود عباس، وتكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والبدء في إعمار غزة.

- التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية.

- التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة (12).

ولكن هذا التوقيع لم يجعل البيان يصل إلى مرحلة التنفيذ. ومع ذلك استمرت قطر في لعب دور داعم للحكومة المقالة في غزة من خلال الدعم السياسي والمالي والذي توج بزيارة أمير قطر وزوجته لغزة في 2012/10/23م، مما جعل البعض يؤكد أن الزيارة تحمل مضامين سياسية تشرعن الانقسام، وتكرس شرعية الحكومة المقالة في غزة، وأنها تجاوزت ما تم الإعلان عنه من أنها تحمل مضامين إنسانية.

ومن الواضح أن قطر بصغر حجمها الجغرافي وقلة عدد سكانها تحاول أن تخلق لها أوراقاً للتعامل مع المحيط العربي والإقليمي والدولي. وتعد ورقة الإخوان المسلمين من الأوراق التي تلعب بها قطر سياسياً لتحقيق مصالحها. وهذا ما يسمى في العلاقات الدولية بمنطق فلسفة الواقعية الدفاعية بهدف تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الرئيسية. لاسيما وأن قطر تجاوزت قوى عربية إقليمية مثل السعودية في المجال السياسي، والإمارات في المجال التنموي. ولعب قطر بورقة الإخوان المسلمين لتلويح للقوى الإقليمية باستخدامها هذه الورقة غير المرغوب بها سعودياً وإمارتياً (13). كما تحتضن قطر الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، والذي يشكل بخطبه وفتاواه المرجعية الدينية للإخوان المسلمين ومن بينهم حركة حماس. ولذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي

والسعودية بسحب سفرائها من قطر احتجاجاً على دعم قطر للإخوان المسلمين لاسيما في مصر وفلسطين. وبعد التغيير الذي حدث في قطر في يناير 2014م ووصول الأمير تميم إلى الحكم بدلاً من أبيه. بدأ الدور القطري الإقليمي يتوقع وينكفي نحو الداخل بما في ذلك الدور القطري من المصالحة الفلسطينية.

#### د. الدور السوري:

لم يكن الدور السوري بارزاً إعلامياً وسياسياً كما هو أدوار الدول العربية الأخرى المعنية مثل مصر والسعودية وقطر. حيث كان من الواضح أن سوريا لم تكن تدعم المصالحة الفلسطينية خلال الفترة بين 2007-2012م، وذلك لوجود محور سياسي تحالفي هام بين حركة حماس من جهة وبين النظام السوري وإيران وحزب الله من جهة أخرى. وبالتالي لم تكن سوريا حريصة على تقارب فلسطيني فلسطيني يمكن أن يؤثر سلباً على هذا المحور. ولذلك لم تقم على الصعيد الرسمي بتقديم أي مبادرة من أجل المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، واكتفت بتعميمات إعلامية وسياسية حول دعم القضية الفلسطينية والوحدة الفلسطينية. فعندما تم الاتفاق على التوقيع على اتفاق القاهرة في نيسان 2011م نقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية قوله: إن "سوريا ترحب بتحقيق المصالحة الفلسطينية وتبارك وتؤيد ما توصل إليه الفلسطينيون". وأضاف أن سوريا "ترحب بالنتائج الإيجابية التي وصلت إليها الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية". وتابع "أن دمشق ترى في قرب توقيع اتفاق المصالحة المنشودة انتصاراً كبيراً لقضية الشعب الفلسطيني في نضاله العادل لتحرير أرضه، واستعادة حقوقه الأمر الذي عملت سوريا من أجله وتطلعت إلى تحقيقه. وأكد المصدر نفسه أن "سوريا تبارك وتؤيد ما توصل إليه الأشقاء الفلسطينيون. وتقدر عالياً الدور الإيجابي الكبير الذي قامت به" مصر "وتتطلع في الوقت نفسه إلى المزيد من الخطوات الفلسطينية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه" (14).

ولم يبادر الرئيس السوري إلى طلب عقد اجتماع بين حركتي حماس وفتح ترعاه سوريا. وفي عام 2012م ساءت العلاقات بين النظام السياسي في سوريا

وبين حركة حماس بسبب تأييد حركة حماس للثورة السورية التي يشكل الإخوان المسلمون جزءاً هاماً منها. وكذلك بسبب التقارب الحمساوي والإخواني الرسمي المصري والقطري فيما يشبه تحالف جديد بدلاً من التحالف الحمساوي السوري الإيراني. ولذلك يمكن القول إن التباعد السوري الحمساوي كان له دور إيجابي في اقتراب حركة حماس من المصالحة الفلسطينية بعيداً عن الأحلاف الإقليمية التي أعاقَت بشكل أو بآخر تقدم المصالحة الفلسطينية.

## ثانياً: نتائج الدراسة:

- شكل الدور المصري الدور الرئيس والمستمر في رعاية المصالحة الفلسطينية بالرغم من المتغيرات التي حدثت في النظام السياسي المصري.
- كان الدور القطري حاضراً وداعماً للدور المصري، وترافق ذلك مع دعم سياسي ومالي قطري لحركة حماس. وتوقع الدور القطري في سنة 2014م مع التغيير السياسي الذي حدث في قطر.
- كان الدور السوري غير واضح في رأب الصدع، ويمكن القول إن الموقف السوري لم يكن جاداً تجاه تحقيق المصالحة ضمن مصالح وتقاطعات وتحالفات النظام السوري الذي يوظف الورقة الفلسطينية حتى بانقسامها ضمن أجنحته الإقليمية والدولية.
- كان الموقف السعودي حاضراً في الصراع الذي سبق الانقسام، ورعى اتفاق مصالحة في مكة في فبراير 2007م. ولكن تراجع الدور السعودي بسبب عدم احترام الطرفين الفلسطينيين لاتفاق مكة، وبسبب المتغيرات العربية. وبالرغم من إعلان المملكة العربية السعودية استعدادها لاستضافة اتفاق مكة 2 إلا أن ذلك لم يخرج إلى حيز التنفيذ.
- تم إدارة ملف الانقسام والمصالحة من قبل دول عربية كما تم إدارته فلسطينياً.

- إن متغيرات سياسية عربية هي من ساهم في إحداث المصالحة، وهياً الظروف المواتية لها أكثر مما أسهم الدور الرسمي في حوارات واتفاقيات المصالحة.

### ثالثاً: توصيات الدراسة:

- ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية بالاعتماد على الذات الفلسطينية وعدم رهنها برعاية نظام عربي هنا أو هناك مع تقديرنا للدور المصري. فالدول العربية تعيش حالة من التحالفات والتجاذبات التي تعبر عن مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى.
- ضرورة بناء استراتيجية وطنية فلسطينية خاصة تأخذ بعيد الاعتبار الخصوصية الفلسطينية، وعدم الدخول في تحالفات عربية وإقليمية يمكن أن تؤثر سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني.
- ضرورة الحصول على مظلة سياسية ومالية عربية من أجل تحقيق المصالحة.
- وجوب تحقيق مصالح فلسطينية قائمة على الشراكة وعدم الإقصاء، وعلى ثقافة تقبل الآخر. وأن تكون مستندة على برنامج وطني توافقي.
- ضرورة تخلي الأطراف الفلسطينية عن أي مناورة السياسية من خلال توظيف المتغيرات الإقليمية في عملية الضغط على الطرف الفلسطيني الآخر، وأن توظف العلاقات الفلسطينية مع القوى العربية والإقليمية والدولية في مصلحة المشروع التحرري الفلسطيني، وعدم توظيف ذلك في ممارسات حالات من الاستقواء الداخلي.
- ضرورة تركيز الفصائل الفلسطينية لاسيما الإسلامية على الهوية الوطنية، وعدم الانجرار إلى مشاريع إقليمية أو دولية تحت أي ذريعة أيولوجية.



رابعاً: قائمة الهوامش:

- 1-فرانس برس، 2013م.
- 2-صحيفة دنيا الوطن، 2014/4/14م.
- 3-صحيفة دنيا الوطن، 2014/4/7م.
- 4-لقاء تم بين الدكتور موسى أبو مرزوق ولفيف من الباحثين والكتاب ورجال الأعمال في فندق الكوميدور بتاريخ 2014/4/28م ومن بينهم الباحث.
- 5-لقاء تم بين الدكتور موسى أبو مرزوق ولفيف من الباحثين والكتاب ورجال الأعمال في فندق الكوميدور بتاريخ 2014/4/28م ومن بينهم الباحث.
- 6-صحيفة الايام، 2014/5/22م.
- 7-خطاب للسيد خالد مشعل بتاريخ 2014/5/20م، تم بثه في فضائية الأقصى الساعة التاسعة مساء.
- 8-صافي، خالد: اتفاق مكة واقع وتحديات، مجلة سياسات، العدد الثاني، 2007م، مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، رام الله، ص 43-58.
- 9-[www.pal-home.net/ar//print/26718.html](http://www.pal-home.net/ar//print/26718.html)
- 10- [www.moslem.org/vb/showthread.php?373146](http://www.moslem.org/vb/showthread.php?373146)
- 11- <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/10/08/445346.html>
- 12- [www.aljazeera.net/news/pages/faea995e-b60d-41d4-8b01-3e192a32042f](http://www.aljazeera.net/news/pages/faea995e-b60d-41d4-8b01-3e192a32042f)
- 13- صحيفة البيان الإماراتية، قراءة سياسية في علاقة قطر بالإخوان، 2014/3/30م.
- 14- صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3157، السبت 3 إبريل 2011م.

# الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية

## موقفي (إيران / تركيا)

أ.د. أسامة محمد أبو نحل\*

### مقدمة

قبل أن ندخل في صلب موضوعنا عن الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية، حريٌّ بنا الإشارة إلى ثلاثة مصطلحات، منها اثنان مازالا يُستخدمان في الساحة الفلسطينية، وفي أروقة السياسة الإقليمية، الأول: الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، والثاني: المصالحة بينهما، والثالث: التمايز بينهما.

وفي الحقيقة؛ فإن المصطلحين الأولين باتا من الماضي، وقد أدّت الفترة الزمنية الطويلة منذ اختلاف الحركتين على المشروع والبرنامج الوطني لكل منهما - بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 - إلى توسيع الهوة بينهما، بحيث بات من الصعب بل من المحال، محاولة الرتق وتضييق الفجوة بينهما. وعليه؛ فإن التوصيف الدقيق للحالة بين حركتي فتح

---

\* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - منسق برنامج دراسات الشرق الأوسط (الأسبق) جامعة الأزهر - غزة

وحماس الآن، يجوز لنا تسميته بالتمايز المُطبق، أو إن جاز التعبير (الطلاق البائن بينونة كبرى)، مع بعض المحاولات على استحياءٍ منهما ومن المراقبين المحليين والإقليميين لحالهما، لإيجاد - ما يُسمّى باللغة الدينية - محلٍ يعمل على جسر الهوة بينهما. فالواضح جلياً، أنه لم يعد من السهل التقائهما معاً عند منتصف الطريق. فالتمايز بين الطرفين، هو تمايزٌ في الطبع والسلوك؛ أي اختلافٌ مُطبق لا إمكانية في رتقه. فالطرفان لا توجد لدهما بدرجاتٍ متفاوتة، رغبةٌ حقيقيةٌ في الالتقاء عند نقطةٍ معينة.

**صحيح** أنه تمّ التوقيع على ورقة المصالحة بين الحركتين في 23 نيسان (أبريل) 2014، في مدينة غزة، واستبشر الكثيرون خيراً بأنها ستكون نهايةً سعيدة لملف الانقسام بكل إفرازاته، وأن عهداً جديداً من المستقبل المشرق سيكون سيد الموقف، وأن مشاكل قطاع غزة المزمنة سيتم حلّها بسرعةٍ مذهلة. لكننا نرى أن التوقيع على اتفاق المصالحة في غزة، لن يكون له قيمة فعلية على الأرض، ما لم تُدَلّ كافة المشاكل والعوائق بين الحركتين قبل الولوج في المصالحة نفسها. لذلك، فإن ما تمّ التوقيع عليه لا يعدو كونه اتفاقاً لإدارة الانقسام وليس انهاؤه تماماً.

## المواقف الإقليمية من تحقيق المصالحة الفلسطينية

إن الورقة التي بين أيدينا، سوف تتطرق فقط لموقف دولتين مركزيتين ومحوريتين من دول منطقة الشرق الأوسط من تحقيق المصالحة الفلسطينية، هما: إيران وتركيا. ولكي نتعرّف على موقف هاتين الدولتين من هذه المصالحة، لا بدّ ابتداءً من الوقوف عند بعض المحاور المهمة، والتي تُعتبر الناظم لهذين الموقفين.

**علماء** بأن ما سيتم التطرّق إليه هنا سابق لتوقيع حركتي فتح وحماس على اتفاق المصالحة في مدينة غزة. لكننا في نهاية الورقة، سوف نشير لموقف إيران وتركيا من تحقيق هذه المصالحة.

## أولاً - إيران:

### منطلقات إيران في المصالحة الداخلية الفلسطينية:

#### 1- طبيعة العلاقة بين حماس وإيران والتطورات التي شهدتها:

على الرغم من الاختلاف المذهبي بين حركة حماس وإيران، إلا أن الطرفين تلاقيا معاً على توحّد موقفهما من المقاومة، والعداء لإسرائيل، وضرورة مجابهة المشروع الإسرائيلي التوسّعي في المنطقة، في ظلّ خوارٍ عربيٍّ رسميٍّ كاملٍ في مجابهة إسرائيل، وتساقق عربيٍّ وفلسطينيٍّ رسميين مع الحلول التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ومهما يكن من أمر، فقد جرى تحالفٌ غير مُعلن، ضمّ: (إيران وسوريا وحركات المقاومة العربية بما فيها حماس)، سُمّيَ بمحور المقاومة والممانعة. ولقد اتّهمت حركة فتح مرّات عدّة إيران بمناصفة وبدون مناسبة، بأنها تقف عائقاً أمام قبول حماس للمصالحة، لأسبابٍ سوف نصلّها لاحقاً.

بالتالي؛ فإن العلاقة بين حماس وإيران كانت وطيدة قبل فوز الأولى في الانتخابات التشريعية، ثم توثّقت بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة، ثمّ بلغت الذروة بعد أن قررت حماس السيطرة العسكرية على قطاع غزة منتصف العام 2007. ومنذ ذلك التاريخ، بات الدعم الإيراني لحماس غير محدود، سواء في الجانب المالي، أم في الجانب العسكري واللوجستي. الأمر الذي أدّى إلى تدهور علاقات السلطة الفلسطينية بإيران، واتهامها بوقوفها حجر عثرة في وجه المصالحة الفلسطينية.

#### 2- طبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإيران:

إن العلاقة المتوتّرة أصلاً بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة وإيران من جهةٍ أخرى، لم تكن وليدة اتهام الطرف الأول للطرف الثاني بالانحياز إلى جانب حركة حماس، والضغط عليها لعدم إتمام المصالحة الداخلية. وإنّما تعود لحقبٍ تاريخيةٍ خلت، منها: اتهام إيران لمنظمة التحرير والتي تقودها حركة

فتح، بالوقوف إلى جانب العراق في حربه ضد إيران (1980 - 1988)، ومعارضة إيران لتوقيع اتفاق أوسلو بين المنظمة وحكومة إسرائيل عام 1993، وخلافات منظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية مع سوريا، والتي انعكست سلباً على طبيعة علاقة إيران بالطرفين الأولين.

وبالتالي؛ كانت العلاقة بين الطرفين منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بالغة السوء، ولم تجد معها محاولات إصلاح ذات البين. وبالإمكان القول، أن العلاقة بين الطرفين في أحسن أحوالها، لم تتعدّ حالة قبول كلاهما بالآخر على عيوبه - كما يقول المثل الشعبي.

### 3- المصالح الإيرانية في استمرار الانقسام الفلسطيني من

عدمه:

وفي المحصلة، فإن الناظم لاستمرار الانقسام الفلسطيني من عدمه، يكمن في المصالح الإيرانية الإقليمية. فإيران كدولة ذات ثقل ديموغرافي وموقع جيوسراتيجي، استطاعت بعد انتهاء حربها مع العراق بصيغة لا غالب ولا مغلوب، من إعادة تأسيس نفسها على طراز عالمي، فباتت تعتمد على إمكانياتها في بناء مؤسسة عسكرية وعلمية متقدمة، وباتت الدول الإقليمية سواء عربية أم إسرائيل، تحسب لها ألف حساب.

وعليه؛ فإن لإيران شأنها شأن غيرها من الدول المحورية في المنطقة كتركيا على سبيل المثال، مصالح في المنطقة وفي غيرها من مناطق العالم كأفريقيا، يشجعها على ذلك عدم وجود قوى عربية مؤثرة. خاصة تراجع الدور المصري إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، ثم اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979. وتراجع الدوري السعودي بسبب الصراع الخفي بين أبناء الجيل الثاني من الأسرة الحاكمة بعد شيخوخة أو وفاة معظم أبناء الملك عبد العزيز آل سعود.

ومن ثم، فإن مصلحة إيران تكون دوماً بوجود خلافات جذرية حادة بين الدول العربية بعضها البعض، أو وجود خلافات داخل دولة عربية ما، لكي

تستطيع في نهاية المطاف تحقيق حلمها، بإحياء الدولة الصفوية التي قضى عليها العثمانيون السنيون في القرن السادس عشر، ولتستطيع الادعاء فيما بعد بزعامتها للعالم الإسلامي، وفي الشأن الفلسطيني الداخلي وحتى لا نغرق كثيراً في سوء الظن بإيران؛ فإن الأخيرة داعمة بشكل ملحوظ لقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين، خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، بعيداً عن السلطة الفلسطينية الملتزمة باتفاقيات السلام مع إسرائيل.

## المتغيرات الإقليمية وأثرها على الدور الإيراني في المصالحة الفلسطينية:

إن ما أصاب المنطقة من حركات شعبية منذ أواخر عام 2010 وحتى يومنا هذا، أثر تأثيراً مباشراً في تغيير تركيبة المحاور الموجودة في المنطقة قبل هذا التاريخ. ومع دخول المنطقة في آتون فوضي عارمة أكلت الأخضر واليابس، وانقسام شعب كل دولة من دول هذه الحركات إلى شعبين متميزين، فقد أيدت إيران الحركات التي جرت في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، لكنها عارضت الحراك الشعبي السوري، وأيدت سياسات النظام الرسمي السوري ضدّ معارضيه لأسباب عدة، ومع تدويل الأزمة السورية، وتسرع الدول الغربية في قطف الثمار، بإسقاط النظام ورأسه متمثلاً بالرئيس بشار الأسد، ودخول أطراف مسلحة غير سورية على خط الأزمة، تشكل تحالف غير مُعلن ضم: (إيران وروسيا والصين وسوريا ودول البريكس)، ضدّ محورٍ أو تحالفٍ آخر ضم: (الدول الغربية ودول الخليج العربي).

وفي هذا السياق، انسلخت حركة حماس من تحالفها مع إيران وسوريا، بعدما تبنت رسمياً موقفاً داعماً للمعارضة السورية، وأحرقت كافة السفن الواصلة بينها وبين النظام السوري، ممّا أدى إلى توتر علاقاتها بإيران توتراً ملحوظاً، لكنه لم يصل إلى حد القطيعة التامة، وذلك يعود من وجهة نظرنا، إلى حرص إيران على إبقاء الدعم لحماس ولو في حده الأدنى. ومع ذلك ورغم الخلاف الإيراني الحمساوي؛ فإنه لن يؤدي إلى تقاربٍ إيراني مع السلطة الفلسطينية ومع

حركة فتح، وذلك بسبب تباين الرؤى والمصالح بينهما حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وعليه؛ لم يكن بوسع إيران التوسّط بين الطرفين الفلسطينيين، لإحلال المصالحة بينهما.

#### 4- التقارب الإيراني الأمريكي في الآونة الأخيرة:

إن التقارب الإيراني الأمريكي الأخير بعد الحلطة النوعية في الملف النووي الإيراني، لم يؤثر على علاقة إيران بحركة حماس، ولو في حدّه الأدنى. كما أن هذا التقارب لم يمنح إيران بطاقة غربية للتدخل في ملف المصالحة الفلسطينية.

### ثانياً - تركيا

#### منطلقات تركيا في المصالحة الداخلية الفلسطينية:

##### 1- الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة:

مع استلام رجب طيب أردوغان رئاسة الوزراء في تركيا، ومع انتمائه لحزب العدالة والتنمية المنتمي لتنظيم الإخوان المسلمين، بدأت تركيا تبحث لها عن فرصة لا كموطى قدم في المنطقة فحسب، بل المنافسة على الزعامة في ظل مساع إيرانية حثيثة للانقضاض على هذه الزعامة التي تعمل من أجلها حثيثاً من جهة أخرى. فتركيا بحكم: عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وقوتها العسكرية الملحوظة، وتقاربها الواضح للعيان مع الولايات المتحدة، واتّباع سياسة صفر مشاكل مع الدول الإقليمية، خصوصاً الجارة سوريا حتى انطلاق الحراك السوري في آذار (مارس) 2011، ومع مصر حتى تاريخ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013.

في ضوء ذلك كله، ارتأت تركيا أن الألوان قد آن لاسترداد زعامتها على المنطقة العربية، بعدما فقدتها أبان الحرب العالمية الأولى. وبالتالي؛ فإنها رأت بعد ازدياد شعبيتها عربياً وإسلامياً بسبب موقفها من حصار غزة، أنها باتت

مؤهلة للاضطلاع بملف المصالحة الفلسطينية. غير إن حدوث هذا الأمر بدا صعباً، بسبب إصرار السلطة الفلسطينية وحركة فتح على دور الوسيط المصري لاعتبارات كثيرة.

## 2- المتغيرات الإقليمية، خاصة طبيعة علاقة مصر بتركيا:

إن العلاقات التركية المصرية خلال عقود طويلة لم تشهد أي تعقيدات، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ولاحقاً تنصيب رئيساً للبلاد من الحزب نفسه، أدى إلى انعطاف خطير في العلاقات بين الدولتين، وخصوصاً بعد فرض الحصار الإقليمي والدولي على قطاع غزة. ومع تساوق مصر مع هذا الحصار وإغلاقها المتكرر لمعبر رفح الموصل بين مصر والقطاع، دأبت الحكومة التركية على مطالبة مصر بفتح المعبر، وتخفيف الحصار على هذا القطاع. غير أن العلاقات بين الدولتين وصلت إلى مرحلة التوتر والجمود، مع إطاحة المؤسسة العسكرية المصرية بالرئيس المنتخب محمد مرسي عام 2013. لذلك، ومع اعتبار مصر لحركة حماس بأنها حركة إرهابية، فتح الباب على مصراعيه، لدخول لاعبين جدد يأخذون على عاتقهم التدخل في الملف الفلسطيني الداخلي. ويبدو أن تركيا أملت أن تكون أحد هؤلاء اللاعبين الجدد، بسبب القرار المصري السابق، حيث اعتقدت تركيا أن مصر لم تعد وسيطاً نزيهاً تقبل به حماس، ممّا يدفع تركيا للانطلاق نحو لعب دور أكبر في المصالحة. ويبدو أن الأمنية التركية من ناحية رفض حماس للوساطة المصرية لم تكن في محلها، لأن حماساً غير معنية في ظل توتر علاقتها بالنظام الجديد في مصر، من زيادة حدة ذلك التوتر الملتهب أصلاً، ولأن حركة فتح ما كانت لتقبل بالدور التركي، بديلاً عن الدور المصري.

## 3- طبيعة العلاقة الايجابية بين حماس وتركيا:

إن العلاقة التي تربط تركيا بحركة حماس لا تشوبها شائبة ومتميزة منذ عام 2002، ووصلت تلك العلاقات ذروتها في الاحتفال الرابع الذي أقامه حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في 30 أيلول (سبتمبر) 2012، عندما ألقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي شارك في الاحتفال كلمة حرق فيها كافة الصلات التي تربط حركته بالنظام السوري. فمشعل خلال الخطاب



وجّه انتقادات لاذعة للنظام السوري، معلناً تأييده الجليّ للمعارضة السورية. وفي المقابل كان غزله لأردوغان رئيس الوزراء التركي بارزاً، حتّى يمكن القول معه إن مشعل كزعيم لحركة حماس، استبدل التعامل مع نظام كان حتّى وقت قريب أهم دعائمه عسكرياً ولوجستياً بمنظومة جديدة، وإن كانت تتبنّى النهج الإسلامي، لكنها تقيم علاقات أكثر من رسمية مع إسرائيل.

وعلى أية حال، فإن علاقة تركيا بالسلطة الفلسطينية وحركة فتح، ليست بالسوء الذي يجعل السلطة ترفض وساطتها. وبالتالي كان ذلك مدخلاً أو منطلقاً لتركيا نحو لعب دور في المصالحة الفلسطينية. غير أنه وكما أسلفنا الإشارة، لن يكون بمقدور السلطة وفتح القبول بهذه الوساطة، بسبب التزامهم وثقتهم بالراعي المصري الذي يمسك بأدق دقائق الملف منذ بداياته، أو الانحياز التركي لجانب حماس.

#### 4- اندلاع الحراك العربي:

أدى اندلاع الحراك العربي المعاصر بشكل عام وخاصة في مصر، وانشغال الأخيرة بمشاكلها وهمومها الداخلية إلى شعور تركيا بأنها باتت الأقرب للإسهام في إتمام المصالحة الفلسطينية.

### التقارب الإيراني الأمريكي الأخير:

عمل التقارب الإيراني الأمريكي الأخير، إلى خشية تركيا من تعمّد الإدارة الأمريكية مستقبلاً، التقليل من شأن الاعتماد الأمريكي على العلاقات الاستراتيجية معها؛ وبالتالي البحث الأمريكي عن حليف استراتيجي جديد حتى لو كان إيران، وذلك لإعادة ترتيب أوراق المنطقة من جديد على أسس مغايرة لما كانت عليه سابقاً، قد تودّي إلى تعزيز التواجد الإيراني في بعض المواقع المهمّة في المنطقة؛ كمنطقة الخليج العربي واليمن وسوريا ولبنان والعراق بطبيعة الحال. لكن في المقابل، قد ترى الدبلوماسية التركية مخطئة، أن التقارب الإيراني الأمريكي، قد يعزز من مكانة تركيا في مثل هذه الملفات، ومنها الملف الفلسطيني برمته، ومن بينه موضوع المصالحة الفلسطينية.

## طبيعة وحدود الموقفين الإيراني والتركي وقدرتهما في تحقيق المصالحة الفلسطينية

### أولاً - إيران:

إيران دولة إقليمية ذات ثقل سياسي وعسكري ملموسين، وباتت حدود تدخلاتها إقليمياً ودولياً مؤثرة، خصوصاً في ظل:

- ابتنائها لقوة عسكرية تمتّ بجهود إيرانية محلية صرفة.
- أنها باتت صاحبة مشروع نووي تخشى القوى الإقليمية والدولية من تعاضمه مستقبلاً.

• أصبح لها يدٌ طويلة نوعاً ما في أنحاء متفرقة من العالم، خاصة في المنطقة العربية وأفريقيا، معتمدة في ذلك على نشر المذهب الشيعي بين طبقات المتعلمين والمتقنين من جهة، وبين طبقات الفقراء المعوزين الذين ينتظرون الدعم المادي من أي طرف من جهة أخرى.

ومع ذلك، ونظراً لخشية النظم السياسية الرسمية في المنطقة، فإنها تعمل حثيثاً على كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية، ومن ثمّ لم تسمح لها بالتدخل في ملفات المنطقة السنية، وخصوصاً ملف الأزمة السورية بكل تشعباته، وكذلك ملف المصالحة الفلسطينية. وبالتالي، تتمكّن مستقبلاً من بسط هيمنتها السياسية والعسكرية التوسعية في المواقع المهمة والحساسة من المنطقة العربية؛ كسوريا والبحرين واليمن، بعد أن باتت لاعباً لا يمكن تجاوزه في العراق، الجار الذي كان ندّاً لها لعقود طويلة من الزمن.

إن السلطة الفلسطينية وحركة فتح، لم يقبلتا بحال من الأحوال قيام إيران بالتوسط في ملف المصالحة مع حماس، لريبتهما وشكهما المسبق بانحيازها إلى صف الأخيرة، حيث لا زالت ترتبط حماس وإيران بحد أدنى من العلاقات.

## ثانياً - تركيا:

تركيا أيضاً دولة ذات ثقل سياسي وعسكري ملموسين إقليمياً ودولياً، وحدود تدخلاتها مؤثرة خصوصاً في ظل:

- أنها تمتلك أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.
- أنها منذ تولي حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية، اتبعت سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار وغيرها.
- نظراً لأنها تلحّ في طلب الانضمام للاتحاد الأوروبي، فإنها من حين لآخر تتبع سياسة المراوغة مع الدول الغربية وإسرائيل، لعلّ سياستها تلك تؤتي ثمارها بالانضمام لهذا الاتحاد. وذلك، من خلال التلويح دوماً بسياسة التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.
- وجودها في موقع جيوسراتيجي بين دول حلف شمال الأطلسي وروسيا، يجعل الكثيرون يهتمون لسياساتها المستقبلية؛ فهي بمثابة لسان الميزان في السياسة الغربية عالمياً.
- طموحاتها ورغبتها الظاهرة للعيان، بإعادة أمجاد الدولة العثمانية في السيطرة على المنطقة العربية.

وعلى الرغم من كافة الإمكانيات التي تمتلكها تركيا، لكنها لم تكن مرحباً بها على الأقل من جانب بعض القوى الإقليمية العربية، أو حتى من جانب إسرائيل، كل حسب مقتضيات مصالحه الوطنية. فمصر والسعودية المتنافستان على زعامة العالم العربي، لا يرضيا مزاحمة قوة إقليمية مؤثرة كتركيا لهما. وإسرائيل لا تحبّ هيمنة تركيا الإسلامية العصرية القوية بكافة المقاييس الدولية على المنطقة العربية، وتفضل التعامل مع واقع الدول العربية الضعيفة والمتخلفة على كافة الصعد: سياسياً وتقنياً وعسكرياً. لذلك، فإن أي محاولة تركية وُجدت ولو على استحياء، لم يكن مرحباً بها من الأطراف الإقليمية بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

## الموقفين الإيراني والتركي بعد تحقيق المصالحة الفلسطينية

### أولاً - إيران:

قد يعتقد البعض متسرّعاً وواهماً بعد تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في 23 نيسان (أبريل) 2014، أن إيران رحّبت ترحيباً منزهاً بهذه المصالحة. فالواقع، أن إيران في ظل المتغيّرات الإقليمية المتلاحقة، خصوصاً ما يجري في مصر من إعادة ترتيب الأوراق، ومحاولة العهد الجديد في مصر تقليص أظافر حركة حماس، أو على أقل تقدير محاولة ترويضها، للتخلّي عن نصرة جماعة الإخوان المسلمين المصرية المرتبطة بها فكرياً وأيديولوجياً. إذ ليس من مصلحة إيران أن يتم التوافق الفلسطيني، لأن ذلك قد يؤدي لاحقاً إلى اضطراب حركة حماس الابتعاد نهائياً عن المحور الإيراني؛ وبالتالي ففي هذه الحالة ستفقد حليفاً استراتيجياً في المنطقة، ولن يبقى لها من أعوان في الساحة الفلسطينية سوى حركة الجهاد الإسلامي التي على أهميتها، لكنّها ليست بذات التأثير السياسي والعسكري الذي تتمتع به حماس.

وبناءً عليه، فقد تعتمد إيران في المستقبل القريب إلى استخدام أسلوب الترغيب مع حركة حماس، لكي تعيد علاقتها معها بالكامل وليس جزئياً كما هو الحال الآن. مع تقديمها تسهيلات مالية وعسكرية متطورة، تكون حماس بحاجة ماسة لها. وإن كنا لا نرى حاجة إيران لإفشال المصالحة الفلسطينية، لأن هذه المصالحة في الأساس محكوم عليها بالفشل عند أول اختبار.

### ثانياً - تركيا:

إن الموقف التركي قد يختلف جذرياً عن الموقف الإيراني، فتركيا التي ترتبط بعلاقات جيدة مع السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح وحركة حماس، ليس لديها أي مانع من إجراء المصالحة بينهما، وتجد أن نجاح هذه المصالحة يصبُّ في صالحها العام؛ فهي بذلك تعتقد ونظراً لوجود علاقات دبلوماسية تربطها

بإسرائيل، أنها قد تحاول تليين موقف حركة حماس من مسألة المفاوضات مع إسرائيل، وقد تدفعها للقبول بأي تسوية سلمية مقبلة.

وعليه؛ فمن وجهة نظرنا ثمة تباين في موقف إيران وتركيا من اتفاق المصالحة الذي وُقِعَ أخيراً بين حركتي فتح وحماس، فكل منهما رؤيته السياسية لذلك الاتفاق، بما يتواءم ومصالحه الوطنية، ولكل منهما حساباته الإقليمية التي يسعى لتحقيقها.

فإيران التي تبحث جاهدة لتصدير فكرها وثورتها الإسلامية إقليمياً، لن تُسلم بسهولة بتعطيل مشروعها التوسعي لأي سبب من الأسباب، وقد تنسّل إلى ملف المصالحة الفلسطيني الداخلي، من خلال استغلال بعض القضايا العالقة في ملف تلك المصالحة في محاولة لتعطيلها، أو أن تستغل فرصة نشوب أي خلافٍ مستقبلي بين طرفي المصالحة، لتعيد الوضع المتأزم إلى ما كان عليه قبل توقيع المصالحة.

وأما تركيا التي تعمل حثيثاً على استعادة أمجادها القديمة بتزعم العالم الإسلامي، ترى أن الأوان قد آن لضم الفلسطينيين بالذات إلى محورها، لأنهم أصحاب قضية نضال عادلة، ويكتسبون شعبية جماهيرية عارمة عربياً وإسلامياً، وخصوصاً حركة حماس التي تتميز بشعبية كبيرة في الشارع العربي والإسلامي، بسبب ما تتبناه من مواقف ملموسة في الكفاح المسلح ضد الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين. لذلك، فمن وجهة النظر التركية فإن بوابتها لزعامة العرب والمسلمين، مرتبطة أساساً بكسب التأييد الفلسطيني بمختلف أطيافه، ما قد يُسهّل لها مهمة الزعامة مستقبلاً.

## اهمية وأبعاد المصالحة لدى حركة فتح

### د. فيصل أبو شهلا

يعتبر الانقسام الفلسطيني الفلسطيني والذي عايشه الفلسطينيون منذ العام 2007 مرحلة قائمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لا احد يستطيع أن يذكر ميزة واحدة للانقسام ولقد سمعنا معلومات كثيرة حول حجم المؤامرة على المشروع الوطني الفلسطيني عبر الانقسام وكيف أن هناك قصور في الرؤية حين اعتبر البعض أن بإمكانهم تحقيق شيء من خلال الانقسام. لقد كنا في حركة فتح منذ البداية ضد الانقسام ونؤمن انه لم يحقق شيء للمجتمع الفلسطيني وكانت استراتيجيتنا واضحة . إن اتفاق إنهاء الانقسام الذي اعد بعد حوارات بدأت في فبراير 2009، حيث كانت هناك وثيقة جاهزة من قبل المصريين للتوقيع عليها في أكتوبر 2009 وعند النظر إلى الوثيقة التي وقعت في مايو 2011 نجد انه لا فرق بينها وبين ما تم التوقيع عليه الآن في 23 ابريل 2014 وان اتفاق الشاطئ هو نفس ما أعلن عام 2011 إذن من المهم معرفة الأسباب التي أدت إلى تأخير إعلان المصالحة ومراجعتها وتحديد المسؤوليات ومن كان له دور يحاسب حتى لا تتكرر هذه الأمور مستقبلا.

يجب علينا التعلم من عدونا الذي يقوم دائما وبعد حدوث أي عملية ضده بتشكيل لجنة استخلاص العبر والحصول على المعلومات الحقيقية. حتى هذه اللحظة لا يوجد في حكومة نتتياهو من يوافق على حل الدولتين ولو قام بطلب ذلك منهم ستهار حكومته.

هناك مؤامرة في طرح دولة غزة ولولا انتباه الجانب المصري والثورة المصرية التي استطاعت وقف تلك المؤامرات التي كانت تدفع بغزة باتجاه سيناء وفي آخر لقاء لصائب عريقات مع ليفني ذكر أن الإسرائيليين غير معنيين بدولتين ويعملون على إفشاله ودعا إلى إغلاق هذا الملف والتحدث حول حل الدولة الواحدة وقد وافقت ليفني على ذلك على أن تكون غزة خارج هذه المعادلة. إن ما نعانيه في مجتمعنا المحلي من فرقة وانقسام وفقر وعدم قدرة على السفر ومشكلة الكهرباء والمياه جميعها مشاكل على الصعيد المحلي بينما في المؤتمرات العربية والإسلامية لا يوجد حديث حول القضية الفلسطينية والقدس فقط موضوع الانقسام يأخذونه مبررا لتقاعسهم في تأدية دورهم. وفي الساحة الدولية هناك دائما تساؤل حول من الذي تمثله القيادة الفلسطينية وأبو مازن؟

الآن هناك جدية لتنفيذ المصالحة وتشكيل حكومة التوافق التي حرصنا أن لا تكون من فتح أو حماس أو أي نكهة فصائلية كي تكون هناك استقلالية كاملة من شخصيات لها القدرة والعلم والخبرة وإمكانية التحرك بين غزة والضفة بحرية لإدارة الوزارات. إن عنوان المرحلة القادمة هو الشراكة في الوطن والمسؤولية والدفاع عن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وهذا هو نهج المرحلة القادمة.

يجب أن يكون لدينا حاضنة وطنية فصائلية من كافة الشخصيات لهذا المشروع لأنه ليس لدينا بديل آخر سوى الدمار وتشتيت الوضع الفلسطيني.

نحن نؤمن أن مشروع المصالحة مصلحة وطنية وإستراتيجية للشعب الفلسطيني يجب تبنيها والتمسك بها والعبور إلى المرحلة الانتقالية. إن هذه الحكومة واسمها حكومة الإنقاذ هدفها ترتيب الأمور للوصول إلى مرحلة الانتخابات واحترام الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون وحرية الإنسان والمواطن وتوحيد الجهود حتى يصبح أقوى في مواجهة تحديات المرحلة القادمة المفروضة على شعبنا.

لقد فكر الكثيرون لماذا لم تشكل الحكومة حتى الآن واستغرقت خمسة أسابيع لذلك وأنا أقول أن هذا الأمر جاء نتيجة للتركيز والجهود ورؤية الموقف

الأوروبي وصدور بيان الاتحاد الأوروبي وتراجع موقف أمريكا وإسرائيل التي تعرضت لضغوط كبيرة حين أوقفت عائدات الضرائب وأنا أرى أن هناك إدارة سياسية جيدة لهذا الموضوع وأتمنى أن يظل الجميع على مستوى المسؤولية.

لقد كان خطاب الرئيس أبو مازن أمام منظمة التحرير الفلسطينية واضحاً وصريحاً وقدم رسالته إلى العالم وكان الموقف الإيجابي من حركة حماس حين خرج جميع المتحدثين باسمها لتأييد ما جاء في الخطاب وهو الأمر الذي كان له أهمية كبيرة .

أتمنى أن تطوى صفحة الانقسام إلى غير رجعة وان نستخلص العبر من تلك الفترة وان يكون جهدنا في المرحلة القادمة مؤسس على الشراكة والانتماء لفلسطين والالتزام بذلك والتصدي لكل من يحاول العبث بموضوع المصالحة الفلسطينية ويجب الاستعداد جيداً للمرحلة القادمة لأنها مرحلة حساسة . ونؤكد على الاحتضان الوطني لهذه الحكومة وان يكون هناك وعي لدى الجميع والتصدي لأي شيء يسعى لإفساد هذه المصالحة سياسياً أو محلياً أو امنياً ويجب أن نكون متوحدين دائماً كي ننجح هذه التجربة.



## موقف حركة حماس من المصالحة الفلسطينية

د. غازي حمد

من المهم جدا أن نتجح المصالحة ومن هنا علينا معرفة أسبابها والاهتمام بها. لقد كان الانقسام الفلسطيني متعمقا في الساحة الفلسطينية ولم يكن وليد عام 2007 فقط فمنذ الانتفاضة الأولى ونحن نعاني من أزمة في الحالة الفلسطينية وأنها لم تكن حركة جمعية وليست حالة وطنية بقدر ما هي فصائلية. إن جميع الحوارات التي دارت سابقا بين حماس وفتح تجاوزت القضايا الإستراتيجية وتتعاطى مع الخلافات والمشاكل التي تنشأ الأمر الذي أدى إلى تراكم القضايا الإستراتيجية بحيث أصبحت مدفونة تحت البساط وبعد ذلك تخرج دفعة واحدة.

من أسباب إنجاح المصالحة ضرورة فهم لماذا حدث الانقسام ولماذا بدأنا في عام 2009 ثم تأخرنا بعد ذلك ثلاث سنوات. إنني أرى أن هناك أزمة ثقة عميقة بين فتح وحماس وكان احد أسبابها المهمة اختلاف البرنامج السياسي والضغط الخارجية وإدارة عملية المصالحة وكانت هذه جميعها إشكالية كبيرة. أنا لم أكن راض عنها من حيث متابعة الملفات وان لا تكون مصالحة بالتقسيط. في اتفاق الشاطئ لم نقم بأي شيء جديد فقد قمنا بإعداد جدول زمني وبدأنا في تطبيق المصالحة. إن مسألة الزمن مهمة جدا في تاريخ الشعوب والحركات هناك من يصل إلى حل الإشكاليات في يوم وشعوب أخرى قد تستغرق سنوات. وهنا الإشكالية في الفرق بين السياسي والمفكر والإنسان التقليدي. إن فهم المصالحة يعتمد على فهم أزمة الانقسام والعمل على جسر الهوة بين حماس وفتح والخروج من حالة الاحتقان والتنافس اللامحمود والتنازع على الساحة إلى أن يكون بطريقة

حضارية وبالإمكان التوصل إلى برنامج مشترك وهناك مقاربات عند فتح وحماس يجب أن تدفع إلى إلغاء مقولة نحن خطان متوازيان لا يلتقيان وهذه المقولة تتردد عند حماس أكثر من فتح. إنني اعتقد أننا يمكن أن نلتقي وفي جميع دول العالم تم الاتفاق. إن العقلية الفلسطينية الفصائية تنزع للتفرد بالأمور واحتكارها وهذا الأمر يجب أن ينتهي فالعمل السياسي ليس حكرا على احد والمقاومة ليست حكرا على احد أيضا ومن أسباب الفشل الفلسطيني طوال 66 عاما هو هذه العقلية التي تمثلت في لبنان وسوريا وفي الداخل الفلسطيني أيضا من هنا يجب العمل بعقلية جمعية وإذا حدث ذلك فإن عمر إسرائيل لن يدوم طويلا. إن لدى الفلسطينيين قدرات عظيمة في الفهم السياسي وجميع الأمور الأخرى لكن المشكلة هي مسألة التنازع الداخلي .

لقد جاءت المصالحة بناء على توازن قوى وليست بسبب ضعف حماس وما حدث من تغيير للأحوال أدى إلى وصول الطرفين إلى قناعة بأنه لا خيار إلا المصالحة. هناك أزمة ثقة بين الطرفين وهناك مشكلة في إدارة المصالحة مما أدى إلى أن يأخذ الموضوع وقتا أطول. يجب وضع سكرتاريا حوار للمتابعة أولا بأول كي تتجج المصالحة ولم يخطر ببال احد موضوع إنشاء دولة في غزة وهذا الأمر يعد خيانة للقضية الفلسطينية ولم يتم طرحه من قبل حتى في أيام الرئيس مرسي وهذا فقط طرح إسرائيلي .

إن الاتصالات بين خالد مشعل وإسماعيل هنية وأبو مازن دائما موجودة ولم يتم الحديث فيها عن دولة غزة .

إن حكومة الوفاق هي البوابة الصغيرة لتحقيق المصالحة وبعدها هناك مشاكل كبيرة نحن بحاجة لمعالجتها تلك التي تراكمت سنوات طويلة. والأمر لن يقف عند حكومة الوفاق ويجب إعادة صياغة الوضع الداخلي الفلسطيني وترميم العلاقة الفلسطينية داخل منظمة التحرير وعدم الاسترخاء لتشكيل الحكومة فقط وهي حكومة خدمتية إدارية لإحداث هدوء واستقرار ولترتيب للانتخابات القادمة ومعالجة الملفات الأخرى. هناك قناعة بمعالجة الملفات تحت مظلة الوحدة وليس تحت مظلة الانقسام وهذا يعطي أجواء ايجابية. لقد بدأ تشكيل حكومة الوفاق دون وجود لأي من حماس أو فتح فيها والمعيار فقط أن يكون الوزير مؤهل وجيد

للمرحلة القادمة لأنها مرحلة هامة جدا ويجب أن يكون هناك تركيز في تحمل المسؤولية لأن كل تبعات الانقسام ستظهر في الأشهر القادمة. لقد استمر الانقسام سبع سنوات لذا لا يمكن تصور حل جميع المشاكل في غضون أشهر قليلة.

إن الزمن جزء مهم جدا من العلاج ونحن كفلسطينيين نفسنا قصير ولا ننجح الإنسان الناجح لذا يجب إن نعطي فرصة لإخراج الحالة الفلسطينية من القاع الذي وصلت إليه ويجب احتضان الحكومة وإعطائها دعما قويا حتى تنجح لأن هذا الأمر محسوب على الجميع .

يجب إعادة النظر في ملف منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة صياغتها بشكل يجمع كل القوى الفلسطينية في داخله بالإضافة إلى إعادة صياغة البرنامج الوطني الفلسطيني ولذا يجب الخروج من البرنامج الفصائلي للوصول إلى برنامج وطني لمواجهة الاحتلال لأن العمل التفاوضي وحده لا يستطيع ذلك وعمل المقاومة أيضا لا يستطيع ذلك لذا يجب جمع الخيارات السياسية الفلسطينية .

ومن المهم التفكير بطريقة فيها نوع من الإخلاص الوطني لمواجهة الشكل المتسارع للمنهج الإسرائيلي الذي يقوم على بناء المستوطنات وتدمير البنية التحتية والحدود وتقسيم الضفة الغربية. نحن لم نتقدم كثيرا في مشروعنا الوطني وحققنا انجازات قليلة ويجب مواجهة الواقع الاحتلالي بكل قوة. إن مشكلتنا الأساسية ليست السلطة أو الحكومة ومهمة المصالحة فتح المجال أمام هذه القضايا الكبرى وأهمها إعادة تأهيل وترتيب منظمة التحرير الفلسطينية. وصياغة البرنامج الوطني الفلسطيني وصياغة الحياة الداخلية الفلسطينية على أساس من التعايش السلمي وعدم اللجوء إلى السلاح وترميم العلاقات الخارجية التي تضررت بشكل كبير جدا بسبب الانقسام.

إن الفرص أمامنا جيدة لكن التحديات كبيرة ونحن في أول الطريق وبحاجة لكل القوى السياسية والمجتمع المدني والمفكرين للجلوس جميعا. هناك صدق لدى فتح وحماس لطى صفحة الانقسام والتفكير فيما هو أبعد من ذلك والتحدي الأكبر فيما بعد بوابة المصالحة كي نخرج للعالم بصورة حضارية بعيدة عن الصغائر التي يمكن أن تعترض طريقنا.

# الفلسطينيون والمصالحة ، سيناريوهات وبدائل النجاح والفشل

أ.د. ناجى صادق شراب\*

## مقدمه :

الإنقسام السياسى الفلسطينى الفلسطينى له أبعاد ومحددات كثيرة تتراوح ما بين الأبعاد التاريخية والعقيدية الايديولوجية، والسياسية ، وتتعدد مستوياته ما بين المستوى الفلسطينى الداخلى على مستوى العلاقة بين حركتى فتح وحماس، ومستوى العلاقة مع إسرائيل كسلطة إحتلال، والمستوى الإقليمى العربى والمجاور وصولا إلى المستوى الدولى ، وهو ما يعنى أننا امام حالة من الإنقسام البنىوى المركب والمعقد، والذى يعكس جوهر القضية الفلسطينية ، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى كقضية وصراع مركب وممتد وشامل وتدخل فى مكوناته العديد من المتغيرات التى تتفاوت فى حجم تأثيرها. وفى هذا السياق ستركز الورقة على تحليل دور هذه المتغيرات، وتبيان تراجع المتغير الفلسطينى من متغير رئيس إلى متغير تابع يخضع لتأثير المتغيرات الخارجية، مما يجعل من حالة الإنقسام مرهونة بالتوافق من عدمه بين المتغيرات الإقليمية والدولية ، وقد يجعل من متغير الإنقسام المتغير الرئيس، وليس متغير المصالحة الذى بات يخضع لما تفرضه حالة الإنقسام السياسى من تداعيات وتناقضات. والبعد الآخر إن حالة الإنقسام ترتبط بمستقبل القضية الفلسطينية وتسويتها ، وأما متغير المصالحة فيرتبط بالمصالحة الفلسطينية العليا، وفى ضوء ما سبق فالورقة تثير

---

\* أستاذ العلوم السياسية \ جامعة الأزهر

التساؤل الرئيس الذي يدور حول ماهية الإنقسام السياسى ليس كمجرد خلاف أو صراع حول سلطة أو حكم، او حول خيارات فلسطينية لإنهاء الإحتلال ، بقدر ما هو خيار إقليمي ودولى يعتبر خيارا ناجعا للتخلص من القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ،وفى هذا الفهم يمكن النظر لخيار الإنقسام على أنه خيار مرتبط بالتحويلات الكبرى التي تشهدها المنطقة ومحاولة إستبدال النظام العربى الذي تقع في قلبه القضية الفلسطينية ،إلى نظام شرق أوسطى جديد تقع في قلبه إسرائيل

## إتفاق غزة للمصالحة :

لقد جاء إتفاق غزة ليؤسس لمرحلة سياسية جديدة في الشراكة والتوافق الفلسطينى نحو بناء نظام سياسى توافقى وصولا إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا في إنهاء الإحتلال الإسرائيلى ، وقيام الدولة الفلسطينية الكاملة، ولقد جاء هذا الإتفاق بعد إدراك أن الإنقسام لم يعد خيارا يمكن من خلاله تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا، وبدأت تداعياته السلبية تعود بالضرر على حركتى حماس وفتح، وخصوصا الحالة في قطاع غزة، وأن هذا الخيار لم يعد ممكنا أو محتملا، وبعبارة أخرى أن خيار الإنقسام قد وصل لنهاياته، والبديل لذلك هو الإستقلال أو الإنفصال الكامل ، وهذا لا يمكن أن يحدث في ظل الإحتلال الإسرائيلى، ومن ناحية أخرى باتت عائقا امام تمدد حركة حماس وفتح، لإنحصاره في إطار مكانى محكوم بمحددات خارجية لم تعد تعمل لصالح أيا منهما. وعلى الرغم من أهمية إتفاق غزة الذي سيتم تناول بعض جوانبه في نقاط اخرى ، وبعيدا عن التفاؤل والتشاؤم المشروع بعد ست إتفاقات مصالحة إنتهت بالفشل فإن هذا الإتفاق قد تم في ظل معطيات سياسية فلسطينية وإقليمية ودولية وتحولات عربية عملت ضد هدف الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وأوصلت الجميع لمدركات سياسية أنه لا بديل لتفعيل عامل المصلحة الوطنية الفلسطينية وتغليبها على المصالح الإقليمية والتنظيمية الضيقة .وهنا التساؤلات هل هذا الإتفاق هو من باب إتفاقات المصلحة أم الضرورة أم إتفاق تكتيكي مرتبط بأهداف وقتيه لكل من حماس وفتح، وان الهدف منه فقط القفز على الأزمات التي تواجه

كله منهما بعد فشل خياراتهم . ومما قد يدفع أيضا إلى هذا القدر من التشاؤم هو الغموض الذي صيغت فيه عباراته، ولا يتضمن تفاصيل دقيقة للعديد من القضايا التي قد كانت سببا في فشل الإتفاقات السابقة ، مثل قضية الإعتقال السياسى والتوافق حول مفهومه، والعقيدة الأمنية والسياسية لكل منهما ، وكيفية دمج بنية المصالحة في بنية إنقسام قائمة ، وكيفية مواجهة الخيارات الإسرائيلية والأمريكية الضاغطة لإجهاض المصالحة ، وما مدى مصداقية الدعم العربى للمصالحة وتوفير الدعم المالى لها، والأهم من ذلك هل التحولات في المدركات والتصورات السياسية التي دفعت في إتجاه المصالحة تعتبر تحولات جوهرية ، ام أنها مجرد تحولات وقتية ، وإذا كان الأمر كذلك فمعنى ذلك بقاء بنية الإنقسام قائمة في إطار من المصالحة الهشة القابلة للإنتهيار في أى وقت حتى مع إجراء إنتخابات فلسطينية جديدة . لأنه لا يمكن الذهاب والإستمرار في طريق المصالحة بنفس المدركات والتصورات التي حكمت الإنقسام السياسى .والسؤال الرئيس الذي يثيره الإتفاق هو لماذا المصالحة في هذا التوقيت ؟ ولماذا في غزة تحديدا؟ وهل ستنتج هذه المرة بعد فشل الإتفاقات السابقة علما إن الإتفاق الجديد هو تأكيد على ماسبق في القاهرة والدوحة ؟ فما هو الجديد في بيئة المصالحة ومعطياتها؟ وهل ستصمد السلطة الفلسطينية في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية ؟ وماذا لو إستمرت المفاوضات؟ ما هو موقف حركة حماس ؟ وهل بمقدور حماس العودة عن خيار المصالحة ؟ والسؤال الأهم هل يمكن لغزة بخصوبيتها السكانية والجغرافية إن تذهب بعيدا عن المصالحة ؟ وما حدود الدور المصرى في تحديد خيارات من يحكم غزة ؟ والسؤال ذاته على إسرائيل؟ فهم هذه التحولات يحتاج إلى تحليل وتفسير القرار السياسى على مستوى الحركتين ، ومستوى السلطة الفلسطينية ذاتها ، وهذا في سياق منهج التحولات الإقليمية والدولية على اعتبار أن القرار الفلسطينى تحكمه متغيرات خارجية لا يمكن تجاهلها ، ولا تقل تأثيرا عن المحددات الداخلية .والفرضية المحورية التي يقوم عليها هذا الجزء من الدراسة إن خيار المصالحة خيار حتمى ، لأن خيار الإنقسام لا يتوافق وخصوصية الحالة الفلسطينية التي يحكمها الإحتلال ، وبقدر إستمرار الإحتلال بقدر رفض الإنقسام.

أولا حماس ومأزق خيار الإنقسام لم يعد امام حركة حماس إن تذهب بعيدا بغزة أكثر مما وصلت إليه ،بل إن حالة الإنقسام قد وصلت لطريق مسدود بدا يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية والثوابت العقيدية والأيدولوجية التي تحكم حماس، بمعنى عدم القدرة على التمدد إلا من خلال الضفة الغربية ،وان هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الضفة الغربية ، ومن خلال الكل الفلسطيني أو الشرعية الفلسطينية ، وبالتالي النموذج الإسلامي لا يمكن تحقيقه من خلال غزة كما كان يعتقد، وخصوصا بعد خسارة الإخوان الحكم في مصر ، وتوصيفها إرهابية بقرار مصرى ، وخسارة مدخل التمدد من خلاله. وإلى جانب ذلك الأزمة المالية الخانقة بعد التوسع الوظيفى الأمنى والإدارى ، وغلق الإنفاق التي كانت تشكل دخلا كبيرا على مستوى الحركة . وزيادة وتيرة المعارضة السياسية الداخلية والخارجية ، وزيادة درجة الإحباط لدى المواطن الفلسطينى في غزة بسبب زيادة نسبة الفقر والبطالة التي قد وصلت لحدود أربعين في المائة.وزادت الأمر تعقيدا بعد تأزم العلاقات مع مصر بخسارة الإخوان المسلمين الحكم في مصر ، وبداية موجة من العنف على أثرها اعتبرت حركة الإخوان إرهابية ، وهو القرار الذي وصلت تأثيراته السلبية على حركة حماس لدرجة حظر نشاطها في مصر وتلويا بصدور قرار مماثل.وتزامن ذلك مع تحولات إقليمية ودولية لا تعمل لصالح رؤية وأهداف الحركة، فالمصالحة الخليجية قد تترك تداعيات سلبية ، والتراجع في الدور الإيراني ، وفقدان الدور السورى ، والأهم في هذه التحولات التطورات السياسية التي قد شهدتها مصر بخسارة الإخوان ، وتأزم العلاقات مع مصر، على إعتبار إن غزة منفذها الوحيد هو مصر وإسرائيل. والعلاقة مع إسرائيل يحكمها العداء وخيار الحرب.وفى يقينى إن أحد اهم التفسيرات لهذا التحول بداية إدراك صعوبة عودة الإخوان، وأن إستمرار نهج نفس الموقف قد يصل بالعلاقة مع مصر لخيار الصدام. وبالمقابل هناك التخوف من حرب إسرائيلية جديدة على غزة ،والتعامل مع الحرب في ظل المصالحة أفضل بكثير في ظل الإنقسام ، ورفض التعامل معها عربيا وفلسطينيا. ومن هنا كان قرار المصالحة الذي قد يعنى إحتواء للعلاقات المتدهورة مع مصر، ومدخلا لإستعادة دورها الإقليمى، وإستعادة قدرا من شرعيتها، ومن ناحية أخرى إحتواء

للأوضاع الاقتصادية المتدهورة داخليا بعد فقدان الأنفاق التي كانت تشكل مصدرا للدخل ، وتسببت في خسائر وصلت لحوالي 500 مليون دولار أثرت في القدرة على صرف رواتب لحوالي خمسين ألفا تصل جملة رواتبهم حوالي 37 مليون دولار.. مما أدى إلى إرتفاع البطالة مع نهاية العام المنصرم لحوالي أربعين في المائة.. ، وثالثا التعامل مع الكل الفلسطيني والتهئية لكل الإحتمالات التي تطرأ على الساحة الفلسطينية ، ومن ثم المشاركة الكاملة التي قد تحقق لها التوازن في دورها ، هذه الأسباب الآتية هي التي قد تفسر لنا لماذا المصالحة في هذا الوقت؟ ويبقى السؤال الرئيس هنا ماذا خسرت حماس؟ وماذا كسبت؟ من المنظور القريب حماس لم تخسر شيئا من منظور العوامل التي قد دفعتها للمصالحة ، فهي في الوقت ذاته لا يعد فقدانها للحكومة خسارة كبيرة ، لإحتفاظها ببنيتها التي أرستها على مدار السنوات الست التي حكمت فيها غزة ، فبقت مؤسساتها الأمنية قائمة ، وحافظت على بنيتها الاقتصادية ، ونجحت في دمج بنيتها الإدارية في بنية السلطة ، وهذا في حد ذاته مكسبا لها ويحقق لها الشراكة والانتقال من الجزء للكل . ومسألة خسارة الحكومة قد تكون وقتيه ، بإجراء الإنتخابات التي تعتقد الحركة أنه يمكن أن تحقق نتائج إيجابية لها وخصوصا على مستوى الضفة الغربية مستفيدة من تدهور السلطة هناك وتراجع شعبيتها.

## السلطة ومآزق القرار السياسي :

وعلى هذا المستوى القرار السياسي لا يتسم بالوحدانية من ناحية، فالتعدد واضح على مستوى السلطة والرئاسة ذاتها ، والمستوى الثاني مستوى حركة فتح ، والمستوى الثالث على مستوى الفصائل والقوى السياسية ذاتها. فعلى مستوى الرئاسة والرئيس شخصيا وبعد تأكيد على عدم نيته الترشح للرئاسة ثانية ، وبعد قناعته بفشل المفاوضات مع إسرائيل وعدم القدرة على تحقيق إنجاز سياسي ، فكان لا بد من التفكير في إعادة ترتيب وصياغة الوضع الفلسطيني ، والعمل على تحقيق إنجاز سياسي فلسطيني داخلي بتحقيق الوحدة الفلسطينية ، وهذا بلا شك سيسجل له. ولا شك إن رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى ومن بينهم 14 أسيرا من الداخل قد أوصل القيادة الفلسطينية إلى قناعة تامة بفشل



المفاوضات ، ولما لذلك من تأثير على شعبيتها وشرعية خياراتها وأن الذهاب لخيار الأمم المتحدة يستوجب التوافق السياسى على رؤية فلسطينية واحدة حول الخيارات الفلسطينية .ولا تقتصر أزمة السلطة في البعد السياسى التفاوضى ، بل إن الأزمة لها ابعادا إقتصادية لا تقل لخطورة وتأثيرا عن الأزمة في غزة. وخصوصا في ضوء العقوبات المالية التي تهدد بها حكومة נתانيا هو والتي تقدر بحولى مليار دولار ونصف سنويا. ولا شك أن هذا التأزم السياسى على مستوى المفاوضات والعلاقات مع إسرائيل خلق قوة معارضة وضاغطة على السلطة الفلسطينية للتوجه نحو المصالحة ، وهذا ما قد اكده إستطلاع للرأى اجراه المركز العربى للأبحاث والدراسات العربية أن حوالى 89 في المائة من الفلسطينيين يرفضون المضى قدما في المفاوضات بالشروط الإسرائيلية، ورفض إطار الإنفاق المعروض عليها أمريكيا وإسرائيليا. وفى الوقت ذاته أظهر الرأى العام الفلسطينى دعمه للمصالحة الفلسطينية كخيار حتمى يعيد الوحدة الفلسطينية. وفى الوقت ذاته وعلى مستوى حركة فتح يدعم خيار المصالحة شرعية الرئيس عباس ودوره الوطنى ، ويعيد لحركة فتح في مواجهة إحتواء دور محمد دحلان ، وحالة الصراع داخل حركة فتح الباحثة عن دور وقيادة في غزة بشكل خاص. وعلى مستوى بقية الفصائل الفلسطينية وهى قد تضررت من الإنقسام بشكل كبير تمثل في تراجع دورها ، ووقوعها في دائرة الإستقطاب بين حركتى حماس وفتح والسلطة ، فخيار المصالحة يعيد بعث دورها ، والتي تعتقد أنه في ظل الخلاف والصراع بين الحركتين يمنحها الفرصة الكبيرة لتحقيق قدرا من الفوز أكبر من الإنتخابات السابقة ، مما يعنى قدرتها في التحكم في أى إئتلاف حكومى فلسطينى في المستقبل على أساس عدم قدرة أى من فتح وحماس على تحقيق أغلبية تسمح لهما بتشكي لحكومة منفردة.

## مبررات المصالحة :

قد تتعدد المبررات للمصالحة علي مستوى كل طرف كما أشرنا ، وقد تكون له دوافعه. ولكن الحالة الفلسطينية الخاصة تفرض مبرراتها للمصالحة التي لا يمكن لأى تنظيم أن يستمر في شرعيته السياسية بدونها .ووفى هذا السياق

سأقتصر على الإشارة إلى مبررين أساسيين : الأول مبرر الشرعية السياسية ، وهو الأساس لعمل حركتي فتح وحماس وكل الفصائل ، وهذه الشرعية قد إنتهت بإنتهاء الانتخابات الفلسطينية بسبب الإنقسام السياسى ، والذى قد حال دون تجديد هذه الشرعية . وخطورة فقدان الشرعية إنعكاسها على كل القرارات والقوانين التى تصدر في حيز إقليم الإنقسام الجغرافى . وقد إمتد فقدان الشرعية علي خيار المقاومة والمفاوضة سلبا ، فافقد هذه الخيارات زخمها وفعاليتها . ومن ناحية أخرى فقدان مؤسسات السلطة الفلسطينية ، والمنظومة السياسية الفلسطينية العامة على مستوى منظمة التحرير لفعاليتها وقدرتها علي الإنجاز ، مما قد إنعكس على تراجع القضية الفلسطينية ، وسهولة إستقطابها إقليميا ودوليا ، ومنح إسرائيل غطاء فلسطينيا لإستمرار سياستها الإستيطانية والتهويدية للأراضى الفلسطينية . أما المبرر الثانى وهو الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطينى ، والتي كانت ضحية الإنقسام السياسى ، وهو الطريق الوحيد للتخلص من القضية الفلسطينية ، وبدت ملامح التفكك السياسى تصل للبنية المجتمعية وصولا للأسرة بإعتبارها نواة وحدة الشعب الفلسطينى . ولعل إتهام كل طرف في ضياع هذه الوحدة الوطنية قد يكون أحد الدوافع للمصالحة .

## منهاج المصالحة :

بقراءة الخطاب السياسى لحركتي فتح وحماس على كافة مستوياته نجد أن كل منهما له رؤيته لكيفية التعامل مع الإنقسام والمصالحة . وتتراوح هذه الرؤية وتتفاوت ما بين إدارة الإنقسام ، وحله . وقد تكون رؤية حماس اقرب إلى إدارة الإنقسام ، من خلال التمسك ببنيتها السياسية والأمنية والإقتصادية والإدارية التي استنتها طوال فترة حكمها ، وليست على استعداد للتخلى عنها ، وخصوصا المؤسسة الأمنية التي قد بذلت جهدا كبيرا في تأسيسها ، ووفرت لها الموارد المالية الضرورية ، والحفاظ على القدرات العسكرية للقسام الذي يشكل القوة الرئيسية في تحديد مسار الإنقسام والمصالحة . ويقوم هذا المنهاج على الدمج في بنية السلطة بإستثناء المؤسسة الأمنية ، وإبقاء القدرة العسكرية بعيدة عن أى إتفاق للمصالحة . وهى بذلك تكون لديها القدرة على التعامل مع أى تطورات سياسية

لا تتوافق ورؤيتها وأهدافها ، وقد تسمح لها بالعودة للإنقسام تحت أى ظرف . وبالمقابل السلطة وفتح تدعمان منهاج حل الإنقسام من خلال إجراء إنتخابات فلسطينية كاملة قد تعيد بنية النظام السياسى الفلسطينى على أساس من مرجعية وشرعية جديدة، يمكن من خلالها إستبدال بنية الإنقسام ببنية مصالحة كامله. وبين هذه المنهاجين يمكن تطبيق منهاج التدرج الوظيفى للتخلص من سلبيات بنية الإنقسام وإستبدالها تدريجيا ببنية المصلحة ، وهذه قد تكون أحد وظائف الحكومة الإنتقالية ، ومثال ذلك إستيعاب عدد من العناصر الأمنية السابقة في البنية القائمة ، وإدارة مشتركة في معبر رفح ، وبمنهاج الإستيعاب التدريجى لكل الموظفين الإداريين والقانونيين في بنية واحدة ، مع الأخذ في الإعتبار إعادة التأهيل السياسى والأخلاقى الوطنى لكل العاملين بإكتساب مفاهيم المواطنة والإنتماء الواحد .

## تحديات المصالحة :

في ضوء الخبرات السابقة التي قد أدت لفشل إتفاقات المصالحة الست السابقة ، فهذا الإتفاق وإن كانت فرصته أكبر ، لأن المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية ، والتحولات العربية كلها تسمح بإستمرار هذا الإتفاق لكن تبقى عددا من التحديات تقف في طريق هذه المصالحة . ويمكن تقسيم هذه التحديات على المستوى الفلسطينى ، والذي يتمثل في مدى التحول في المدركات السياسية لصانعى القرار الفلسطينى على إعتبار المصالحة خيارا إستراتيجيا ، وهدفا أعلى يجب أى هدف آخر، وفي هذا السياق لا يمكن القول إن هذا التحول قد وصل للمستوى المطلوب والذي قد يوفر ضمانة مهمة للمصالحة ، وفى السياق ذاته التوافق حول العديد من المفاهيم السياسية التي تحكم العمل السياسى الفلسطينى . ويواجه إتفاق المصالحة تحديات ومعوقات كثيرة ، بعضها يتعلق بمحددات العلاقات مع إسرائيل التي تعتبر العقدة الرئيسة في تحديد التفاعلات السياسية الفلسطينية ، فعلى الرغم من أن المصالحة تبدو في صالح إسرائيل حيث وظفتها للتصل من مسؤوليتها في فشل المفاوضات ، تحت زعم مشاركة حماس في أى حكومة فلسطينية ، وأن الأخيرة لا تعترف بإسرائيل وترفض الإعتراف بكل

المعاهدات الموقعة مع منظمة التحرير وإسرائيل، إلا أن إسرائيل ترى في المصالحة ضررا كبيرا ، فمن ناحية وفي حالة نجاحها فهذا يعنى التوافق حول الخيارات الفلسطينية ، وزيادة شرعية الرئيس الفلسطيني والسلطة ونزع ذريعة فلسطينية من يد إسرائيل أن الرئيس والسلطة ليس لها شرعية وسلطة في بقية الأراضي الفلسطينية ، ومن ناحية أخرى المصالحة تعنى تعقيد الخيارات الإسرائيلية التي يمكن أن تذهب إليها مثل الخيار العسكري وقيامها بحرب علي غزة، وهو مما قد يدفع السلطة الفلسطينية للإنضمام لمعاهدة روما ، والمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي تقتربها بحق الشعب الفلسطيني . وهذا لا يمنع إسرائيل من الذهاب لفرض عقوبات ومالية وإقتصادية علي السلطة ، وممارسة سياسة الحصار علي غزة بهدف إسقاط المصالحة ، وهنا بقدر قدرة السلطة على مواجهة هذه التحديات بقدر الإستمرار في المصالحة ، لكن هذا يتطلب توافقا سياسيا أو تفهما سياسيا من قبل حركة حماس لما تقوم به السلطة من سياسات. وأما العقدة الثانية التي تواجه إتفاق المصالحة لها علاقة بالبعد الفلسطيني الداخلي ، وهنا تبرز عقدتان : الأولى العقدة الأمنية ، واقتصد بها ليس فقط القدرة على دمج الأجهزة الأمنية في غزة في إطار الجهاز الأمني للسلطة ، بل المقصود بذلك العقيدة الأمنية التي تتبناها حماس ، والتي تتناقض مع العقيدة الأمنية للمؤسسة الأمنية في الضفة الغربية ، وهنا تبرز مشكلة العلاقة مع إسرائيل، ومشكلة الإعتقال السياسى والأمنى، والسياسات المتبعة ، وعلاقة ذلك بخيار المقاومة . والعقيدة الثانية وهى التي تشكل الأساس لنجاح أو فشل المصالحة العقيدة السياسية ، ومدى القدرة على التوافق بين خيار المقاومة وخيار التفاوض، فأى مقاومة يتم الإتفاق عليها ، وأى مفاوضات يمكن التوافق عليها أيضا.وهنا قد تبرز جدلية العلاقة بين المفاوضات والمصالحة ، وأى دور لحركة حماس هنا . وتمتد هذه الجدلية في التوافق السياسى حول إعادة صياغة العديد من المفاهيم السياسية التي قد ترسخت في ظل الإنقسام ، ومن ذلك التوافق حول مفاهيم الشراكة الوطنية ، والتوافق السياسى ، ومفهوم الوحدة الوطنية ،والمفاهيم السياسية المتعلقة ببناء نظام سياسى توافقى ، وموضوع الإنتخابات وعلى أى أساس يمكن أن تتم ، ووفقا لأى قانون إنتخابى ، وماذا لو لم منعت إسرائيل

مشاركة اهل القدس في أى إنتخابات ، وكذا ما يتعلق الأمر بإنتخابات المجلس الوطنى ، وعلى أى أساس يمكن أن تتم ، ومن لهم الحق في المشاركة ، وهذه الإنتخابات هى الأساس لتفعيل وتطوير منظمة التحرير ومؤسساتها ، ومن المسائل الشائكة أيضا ماذا عن علاقة الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح وإمتلاك المقاومة الفلسطينية وخصوصا حركة حماس والجهاد لأسلحتهم. كل هذه القضايا تتعلق بالقدرة على الوصول إلى صياغة وتوافق سياسى عام حول المشروع الوطنى الفلسطينى ، وعلاقته بالمشاريع السياسية على مستوى الحركة ذاتها. ومفهوم المصلح الوطنية الفلسطينية وهو من المفاهيم السياسية المطاطة والواسعة ، فحماس تتكلم عن فلسطين التاريخية بكاملها ، وفتح والسلطة تتكلم عن دولة فلسطينية في حدود 1967، والخلاف قد يمتد لمفهوم عودة اللاجئين الفلسطينيين. وكيفية تطبيقه ، كل هذه المفاهيم قد تكون موضوع خلاف ، وتتازع ، وإذا لم يتم التوافق بشأنها فقد تكون سببا في عدم نجاح المصالحة . ومن التعقيدات التي ترتبط بالقدرة السياسية القدرة على تحرير القرار السياسى الفلسطينى من التأثيرات والضغوطات الخارجية التي تحاول توظيف القضية الفلسطينية لأهداف ومصالح دول أخرى ساعية للعب دور على حساب القضية الفلسطينية . وبقدر تحرر القرار السياسى من هذه التأثيرات ، بقدر نجاح الإستمرار في المصالحة ، ولعل احد أهم الدلالات المكانية لإتفاق غزة تحرره من هذه المؤثرات ، لكن الخشية أن يكون هذا التحرر وقتى . وفى هذا السياق تثار علاقة حركة حماس بالإخوان المسلمين ، وبسياسات بعض الدول العربية المتنازعة كعلاقة قطر وتركيا بمصر ، هنا التوازن وتحديد الأولويات قد يلعب دورا مهما في التنبؤ بنجاح أو فشل المصالحة ، والقدرة تلعب دورا في تحديد أولويات الخيارات والمحددات وتأثيرها علي القرار الفلسطينى ، ونفس النموذج ينطبق علي العلاقة بين السلطة وعلاقتها بإسرائيل والولايات المتحدة . ولهذا المطلوب مراجعة نقدية لكل السياسات والخيارات الفلسطينية السابقة أخذا في الإعتبار المصلحة الفلسطينية على إعتبار انها المحدد للعلاقة مع القوى الأخرى. ومن المسائل الحاسمة ضرورة المراجعة لكل الأساليب المتاحة والخيارات الممكنة للوصول غلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلى . وماذا عن خيار

الشرعية الدولية وتفعيل الدولة الفلسطينية وصولاً إلى حصولها لي دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة ، وهذا الخيار بحاجة لدعم بالمقاومة المدنية الشعبية . فالإى أى مدى يمكن أن تلتزم حركة حماس وبقية الفصائل بخيار المقاومة المدنية الشعبية . وإلى جانب هذه الأبعاد السياسية والأمنية للمصالحة ، هناك البعد المجتمى للمصالحة ، والقدرة على التوافق والمصالحة المجتمعية ، وتجاوز كل حدود الدم الذي تسبب فيه الإنقسام . وهو ما يعنى إن المطلوب ليس فقط مصالحة سياسية ، بل المطلوب مصالحة قومية على مستوى المجتمع الشعب الفلسطينى كله في هذه المرحلة المصيرية التي تتعرض فيها القضية لمرحلة ذوبان وإنصهار في كيانات سياسيه أشمل ، وأبعد من الكينونة الفلسطينية . وهناك تحدى أو عقدة منظومة القيم التي رسختها سنوات الإنقسام ، وإستبدالها بمنظومة قيم للمصالحة والتعايش السياسى والإجتماعى ، كل هذه التحديات ليس من السهولة بمكان التغلب عليها في فترة زمنية قصيرة ، وتبقى تشكل قوة دفع لأى فشل للمصالحة . وتتطلب قدرا من الموضوعية والتدرج الهادف، وهذا يتوقف على درجة الإلتزام بخيار المصالحة كخيار أعلى لا يمكن التراجع عنه.

كل ما سبق يعنى أننا أمام رؤيتين فلسطينيتين متناقضتين لا تتقابلان ، رؤية حماس التي ترى في خيار المقاومة المسلحة الطريق للوصول إلى فلسطين التاريخية ، والرؤية التي تتبناها حركة فتح والسلطة وهى أن المفاوضات تبقى خيارا إستراتيجيا للوصول إلى الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران يونيو 1967 وليس فلسطين التاريخية . هذا هو الأساس في التناقض والإنقسام ، وإذا لم نترجمه المصالحة في مصالحة حول هاتين الرؤيتين فستبقى بذور الإنقسام متجذرة ، وتقف فى طريق المصالحة التي قد تزول لو نجح كل طرف بالتغلب على آزماته الآنية ووجد مخرجا لها. فمن ناحية بنية الإنقسام قائمة ، والمصالحة لا تعنى في المنظور القريب سيطرة السلطة على غزة ، ولا سيطرة حماس على الضفة الغربية.

## إِحتمالات المصالحة والسيناريوهات المتوقعة :

ابتداء لا يمكن الحكم المسبق على إتفاق غزة بالفشل او النجاح إستنادا إلى إتفاقات المصالحة الست السابقة ، فعلى الرغم من أن إتفاق غزة جاء تأكيدا لما سبقه وخصوصا إتفاقيتى الدوحة والقاهرة ، وحمل نفس المعطيات بالنسبة لبنوده، لأن المعطيات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية تختلف عن نفس المعطيات بالنسبة للإتفاقات السابقة التي يمكن تلخيصها بأنها كانت حاضنة للإنقسام السياسى ، أما المحددات بالنسبة لإتفاق غزة يمكن القول انها حاضنة ودافعة للمصالحة . والدافع للمصالحة هذه المرة التحولات العميقة التي قد شهدتها البيئة العربية ، والبيئة السياسية الفلسطينية بعلاقتها بإسرائيل وفشل المفاوضات. ولا شك أن التأثير الشعبى ، وبداية ظهور معارضة سياسية فلسطينية شعبية قد يكون المتغير القوى في الذهاب إلى المصالحة ، فالحالة الفلسطينية ليست إستثناء من الحالة العربية ، ودور الشارع السياسى في التصدى لأنظمة حكم ما تصور احد سقوطها. إذ بدأ الإدراك يتزايد أن المصالحة هى الطريق الوحيد للتصدى للإستيطان والتهويد الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ، وانه لا مستقبل لأى خيار فلسطينى احادى بدون المصالحة . وعلى الرغم كما أشرنا أعلاه أن إتفاق غزة قد جاء مقتضبا وموجزا ، وأتسم بالعموميات دون التفاصيل، وبالتركيز على الأمور الإجرائية الفنية مثل تشكيل حكومة توافق وطنى لمهام إنتقالية غير سياسية ، وإجراء الإنتخابات في غضون فترة زمنية محددة لا احد يضمن ثبات متغيراتها ، والتأكيد على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ، والتباين بين لجنة تفعيل، وإطار قيادة مؤقت، وكل ذلك قد جاء على حساب تحديد المبادئ العامة للمشروع الفلسطينى ، ومستقبل المصالحة في حال تجدد المفاوضات ،الذي ما زالت السلطة والرئاسة تتمسك به ، بل والذهاب للتأكيد إن البرنامج السياسى للرئيس هو برنامجها. وكيفية إدارة الملف الأمنى ، والعسكرى، ومع ذلك فقد خطا الإتفاق خطوة متقدمة بالنسبة للإتفاقات السابقة في الشروع في التنفيذ لتشكيل الحكومة الإنتقالية التي تعتبر في حال تشكيلها أول عقبة يمكن تجاوزها ، وقد تدفع بالمصالحة إلى خطوات أكبر. وعموما يمكن القول وفى ضوء المحددات الداخلية

الفلسطينية والإقليمية العربية والمحدد الإسرائيلي ، والمحددات الدولية أن المصالحة تقف اما خيارين رئيسيين ، وهما :

1- خيار المضي قدما في طريق المصالحة ، ونجاحها في تجاوز العقبات والتحديات التي ذكرنا بعضها . وهذا يتوقف أولا على إلتزام حركتى فتح وحماس بما تم الإتفاق عليه رغم الضغوطات التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة ، والقدرة على تشكيل حكومة توافق وطنى تنجح في تهيئة الأجواء لإجراء الإنتخابات الفلسطينية ، والتي بإجرائها يصعب على أى طرف العودة لخيار الإنقسام من جديد . ويتوقف نجاح هذا السيناريو أيضا على الموقف العربى ، وتقديم الدعم المالى الضرورى لإستمرار السلطة في أداء واجباتها ، والإيفاء المالى اللازم لإنجاح المصالحة بدمج البنية الوظيفية والأمنية في موازنة السلطة العامة . ويتوقف هذا السيناريو على الإسراع في تفعيل دور منظمة التحرير ، والتوصل على توافق إنتقالى لكيفية التعامل مع خيارات التفاوض . وبقدر الإتفاق على الحدود الدنيا للعمل السياسى الفلسطينى بقدر تجاوز العديد من الإشكاليات السياسية في هذه المرحلة المصيرية بالنسبة للمصالحة . وهنا أهمية التوافق على أولوية المصالحة على أى أولوية أخرى . وإحتمالات هذا الخيار تتوقف على إنجاز الإنتخابات ، وتفعيل دور منظمة التحرير . ويتوقف نجاح المصالحة على تفعيل الدور المجتمعى ، ودور مؤسسات المجتمع المدني ، وزيادة دور القوى الفلسطينية الأخرى .

2- خيار الفشل: ويقابل النجاح الفشل، وإحتمالاته قائمة ، وقوية وذلك في ضوء الخبرة السابقة . وهذا يعتمد على كيفية النظر للمصالحة ، هل كخيار أولوية إستراتيجية عليا ، أم كخيار تكتيكى ، ووسيلة لتجاوز الأزمات التي تواجه كل طرف، وهل هى مجرد غطاء ورسالة تهديد لإسرائيل والولايات المتحدة لإستمرار التفاوض، وتراجع الدور العربى ، والهروب من أداء الإلتزامات المالية . ويتوقف على الخيارات التي يمكن أن تلجأ لها إسرائيل كالخيار العسكرى بشن حرب جديدة على غزة تخلط بها كل الأوراق الفلسطينية ، وتضع السلطة في موقف صعب الإختيار في كيفية التعامل مع هذه الحرب . والفشل أيضا قائم لو لم يتم الإتفاق على كثير من المفاهيم التي تحتاج



لتوافق مثل لمفهوم الوحدة الوطنية ، والمفاوضات ، والمقاومة ، ومفهوم المصلحة الوطنية. وغير ذلك، وبدون ذلك ستفشل الانتخابات في تحقيق المصالحة ، لأن المصالحة لا تعنى إستبدال حكم بحكم .إحتمالات هذا الفشل قوية ومرتفعه طوال الفترة الإنتقالية ، لأن أدوات وآليات الإنقسام قائمة وقوية.

3- السيناريو الثالث وهو إستمرار الحالة الإنتقالية وعدم القدرة على تأجيل الانتخابات الفلسطينية لظروف فنية أو موضوعية أو بسبب الموقف الإسرائيلي. وهنا قد تستمر هذه الحالة طالما أن كل طرف مستفيد من إستمرارها بما لا يضر خيارته. ولكن هذا السيناريو يتوقف على ثبات المتغيرات الفلسطينية ، وعدم حدوث أى تغيرات كالتصعيد العسكرى الإسرائيلى ، أو فراغ منصب الرئاسة لأى سبب. هذا السيناريو إحتمالاته ضعيفه، لأنه في النهاية ذا ما حدثت تحولات سياسية على المشهد السياسى الإقليمى لأنه في النهاية .سيصطدم بالخيارات الأساسية لكل من حماس وفتح. إلا أن هذا التوقع قد يكون غير مقبول لأن العامل المجتمعى والشعبى قد يلعب دور الضامن لعدم عودة خيار الفشل من جديد.

أخلص من كل ما سبق للقول أن الإتفاق هذه المرة تحكمه محددات ومعطيات ليست كسابقاتها ويبدو من الصعوبة بمكان قدرة أى من فتح وحماس العودة للإنقسام ، لأنه سيعنى فقدان شرعيتهم ومصادقيتهم السياسية امام الشعب الفلسطينى ، والتخوف إن الفشل هذه المرة سيعنى خسارة كل منهما على مستوى الحركة ، وهذا الإحساس قد يكون دافعا للمضى قدما في طريق المصالحة ، وتذليل ما قد يعترضها من تحديات وكبوات ، وخصوصا لمستوى الدور الذى قد يلعبه الرئيس الحريص أن يسجل له أنه قد أنجز وأعاد الوحدة الوطنية للشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية .وبقدر مواجهة الضغوطات ، وبقدر الحفاظ على الإتفاق بقدر المضى قدما في طريق المصالحة ، بتوفر الدعم الشعبى اللازم. وبقدر الإحساس أن الإتفاق كانت نتيجته صفرية ، وأن الكل قد خرج محققا ما يريد. وأخيرا يبقى أن نأخذ في الإعتبار أن تأثير العوامل والقوى الإقليمية والدولية من القدرة على الوقوف في وجه المصالحة ، وبقدر التوافق والتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية بقدر الذهاب للمصالحة الفلسطينية في صورتها النهائية.

## مداخلات

### الجلسة الاولى

#### ◀ فريح أبو مدين:

ان الموقف الأمريكي والإسرائيلي ليس مضادا لما يحدث على الساحة الفلسطينية والسيد الرئيس أبو مازن لم يختار المصالحة إلا بعد أن قاس عمق المياه وقيم المعادلة بشكل صحيح. نحن لا ندير ظهرنا لأمريكا وإسرائيل ومشكلتنا إنما نحني ظهرنا أمامهم. وهم معنيون بما يحدث حاليا للهروب من المفاوضات .

#### ◀ أ.د.نعيم بارود:

يقول السيد ناتان "أنا متشجع من الموقف الأمريكي لكن ما سيحدث في الانتخابات سيكون أمر معقد ومقلق" وهنا أسأل ما هي كيفية تعقيد الأمر في المستقبل؟

بالنسبة ل د عاطف الذي يقول لا مانع لدينا من الدخول في خضم السياسة الدولية أود لفت انتباهه ان السياسة الدولية أمر معقد وأننا لا نمتلك الحنكة والمهارة السياسية.

#### ◀ صالح ناصر:

إن السياسة علم وفن وأي سياسي عليه الأخذ بالأوضاع في العالم في عين الاعتبار وموقف الولايات المتحدة الأمريكية ليس بهذه البساطة وتناول الموضوع

من ناحية وجود تنظيم إرهابي في الساحة الفلسطينية هو تسطيح للموضوع. إن الموقف السياسي التاريخي للولايات المتحدة المنحاز سياسيا وعمليا وعسكريا لدولة إسرائيل هو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار ويجب معرفة كيفية تحويله إلى صالحنا.

يجب الإقرار أن المستفيد الأكبر من الانقسام هو إسرائيل وأعداء الشعب الفلسطيني وأن الانقسام صناعة فلسطينية ويجب حله بأيدي فلسطينية خدمة للقضية الفلسطينية مع أخذ المواقف الأخرى بعين الاعتبار كي ندعم خطتنا المستقبلية لتحرير فلسطين وإنهاء الاحتلال. إن الوحدة ونبذ الصراع الداخلي هي طريق تحرير الشعوب.

### ◀ حسن عبود:

لقد كان الموقف الدولي دائما عائقا أمام إتمام الوحدة الفلسطينية وعمل على تعميق الأزمة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وما زال هذا العامل يقف عائقا حتى الآن. في عام 2009 أتمت الأطراف الفلسطينية كافة عمل اللجان في خمسة أيام ولم يكن أمام عمر سليمان سوى الذهاب إلى أمريكا لعرض الاتفاق حيث واجهه الفيتو الأمريكي، الذي قال أننا لن نقبل بأي حكومة فلسطينية تشارك فيها حماس ولو بوزير واحد وبالتالي الموقف الأمريكي لم يتغير والانتخابات القادمة محل إشكال لذا أرجو توضيح هذه الأمور بشكل أكبر. هل هذه رسالة للفلسطينيين نيابة عن الإدارة الأمريكية وهل الحالة الفلسطينية ذاهبة نحو مزيد من التعقيد وليس الحل؟

### ◀ د. فيصل أبو شهلا:

لقد ذكر السيد ناتان موقف الإدارة الأمريكية لكن هل نستسلم نحن لذلك؟ لقد رفضت إسرائيل منذ البدايات أي مصالحة مع حماس وحين قام نتنياهو بتخيير أبو مازن بين المفاوضات أو الاتفاق مع حماس قال أبو مازن إن حماس فصيل سياسي أي أن الموقف الفلسطيني واضح من هذا الأمر.

حين ظهرت بوادر ايجابية لدي حركة حماس لتنفيذ ما اتفق عليه فإن الأمور بدأت تسير ونحن ملتزمون بما اتفق عليه. إن الإدارة الحكيمة للسيد الرئيس

ساهمت في التغيير في الموقف الأمريكي الذي نوه له السيد ناتان وموقف  
الرباعية وهنا أتساءل هل يجب الاستسلام للشروط الأمريكية؟  
هناك تجربة مشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية وهذا الحزب موضوع  
على قائمة الإرهاب فهل يمكن أن تعامل أمريكا حماس كحزب الله؟ نحن لن  
نتخلى عن حركة حماس كحركة فلسطينية طالما أنها تعمل داخل الإطار  
الفلسطيني وموقف القيادة ان حركة حماس إذا كانت داخل الجسم الفلسطيني فان  
لها ما لنا وعليها ما علينا.

### ◀ د. جمال أبو نحل:

لدي تساؤل لماذا حين يكون رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في السلطة  
وفي موقع أصحاب القرار فان مواقفهم تكون مؤيدة لإسرائيل وعند الخروج من  
الرئاسة والسلطة يتعاطفون مع القضية الفلسطينية؟ لماذا لا يُبدون هذا التعاطف  
وهم سادة البيت الأبيض والولايات المتحدة لأنهم حين يخرجون تصبح قراراتهم  
بلا تأثير؟

### ◀ عبد الرؤوف مقداد:

يجب على الجميع تفهم حاجة الشعب الفلسطيني الملحة للمصالحة.  
لماذا تصر الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في تفاصيل الحياة  
الفلسطينية بما يخدم الجانب الإسرائيلي ولماذا لا تراجع أمريكا سياساتها مع  
حلفائها بما أن السلطة الوطنية حليف لها.  
لماذا يشكل لوبي عربي في الكنيست لدعم الموقف الفلسطيني حين يكون  
إيجابيا فقط ؟

### ◀ عوض قنديل:

قبل لوم الآخرين يجب لوم أنفسنا لقد أعطينا إسرائيل إجازة بمرتب  
واستراحة حين نقاثل بعضنا البعض، لماذا يتم اختزال الشعب الفلسطيني في فتح  
وحماس وكأنه لا يوجد غيرهم. هناك مثل يقول "من امن العقوبة أساء الأدب" فهل  
نضمن أن من أساء الأدب مرة لن يسيء الأدب في المستقبل.

## الردود المداخلين

### ◀ ناتان ستوك:

إن موقف الرئيس كارتر كان دائماً مؤيداً للموقف الفلسطيني والمصالحة الفلسطينية ومضاد للرباعية الدولية.

وقد ناقشنا دائماً أن توحيد الفلسطينيين من شأنه إيجاد حل للقضية الفلسطينية الإسرائيلية وحل مستدام لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لا أجوبة لدي حول ما سيحدث بعد الانتخابات والولايات المتحدة الأمريكية لم تحدد ما ستفعله.

مهمتنا في مركز كارتر وعلى مدى سنوات هي دفع المؤسسات في الدول لإيجاد حلول مشتركة والتعامل مع الأمور بطريقة متقبلة من جميع الأفراد وهذا أمر صعب عند التعامل مع من لديهم منظور خاص وقد نطرح عليهم حلولاً لا تكون مطابقة لنظرياتهم وإيديولوجياتهم.

إذا كنت الآن في الحكومة الأمريكية ستعرف لماذا لا يمكن وضع توقعات لما بعد الانتخابات فذلك لأن الانتخابات قد تؤجل وقد حدث هذا كثيراً فيما سبق وهنا تكمن الصعوبة في طرح الموقف.

كل ما أقوله أنني بطريق أو بآخر أتوقع حدوث بعض الأشياء بشكل مختلف عما كان سابقاً.

تحدث د فيصل عن الحكومة اللبنانية وانخراط حزب الله فيها رغم انه منظمة إرهابية وفي رأيي لو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم باتخاذ سياسة للتعامل مع حماس مثل التي وضعتها للتعامل مع الحكومة اللبنانية فقد يكون هذا أمر مساعد لحل الموضوع لكن للأسف من ناحية سياسية لواشنطن فإن الموقف من لبنان وحزب الله مختلف عن الفلسطينيين لأن الموضوع متعلق بفلسطين وهو موضوع حساس جداً مقارنة بلبنان وحزب الله لذلك لا أعتقد إن حلاً من هذا القبيل يمكن أن يكون متاحاً.

## أ. جعفر فرح:

هناك ثمن ستدفعه إسرائيل مع استمرار الاحتلال. نتنياهو لا يريد أن نتقدم في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية لكن ماذا سيحدث في الانتخابات القادمة؟ استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تشير إلى أن أكثر من 50% من الإسرائيليين يعرفون ما يحدث وهناك موافقة على حل دولتين لكن هذا لم تتم ترجمته فكيف يتم تحويل ال 51% إلى تأييد حل الدولتين. نتياهو يؤثر على الموقف الأمريكي وإييك هي متحرك مركزي تفعل ما يطلب منها. الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بجنوب لبنان يمكن أن يتساهل في موضوع حزب الله ويستغل وجود حماس في الحكومة الفلسطينية ليمنع التقدم في محادثات إسرائيلية فلسطينية وقد تؤدي إلى دولة فلسطينية في حدود 1967.

## د. عاطف أبو سيف:

إن مواقف الدول المختلفة مهمة لنا ويجب أن يكون لدينا إستراتيجية وطنية حول طريقة التعامل مع هذه القضايا وألا نفترض أن العالم سوف يتصرف بمزاجية ويجب علينا طوي صفحة الانقسام السوداء والبحث عن مستقبل أفضل ويجب أن نؤثر على أنفسنا ولو بنا خصاصة.

## الجلسة الثانية

### بثنية صبح:

هناك رسالة نتمنى إيصالها يجب أن تكون المصالحة الوطنية خيارا استراتيجيا وطنيا وليست تكتيك يخدم أجندات أحزاب معينة. نحن لسنا بحاجة إلى رعاية عربية أو دولية نحن بحاجة إلى مصالحة داخلية نابعة من دواخلنا بأيدي فلسطينية وليست بفرض أجندات عربية أو إقليمية.

لقد انجرت الأحزاب السياسية وراء التبعية العربية والإقليمية وهذا الأمر كان له التأثير القوي والسلبى على القضية الفلسطينية وخياراتنا الفلسطينية، لذا

نطالب التنظيمات الفلسطينية بأن تكون خياراتها فلسطينية فلسطينية وليست بتبعية عربية ويجب أن تكون المساندة العربية لدعم الخيار الفلسطينية وليس تدخلا في أجندتنا الداخلية والدعم لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني والحكومة للوصول إلى القرار الفلسطيني.

### ◀ فريح أبو مدين:

هناك سؤال جوهري هل القضية الفلسطينية قضية عربية أم لا؟  
القضية الفلسطينية لم تعد قضية عربية ولا إسلامية منذ سقوط بيروت تحت الاحتلال. منذ تلك اللحظة التي احتل فيها بلد عربي وطردت منظمة التحرير سقط العامل العربي ولم تعد الأمة العربية كما كانت.  
أرجو أن لا نعول كثيرا على العرب فهم لن يعطونا شبكة أمان ولا غيره الأخ أبو مازن ملزم بالذهاب إلى الجامعة العربية وهناك تتم مسابته فقط.  
لقد حاول الرئيس عرفات من قبل في مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت لكن لم يعط الكلمة بالمشاركة وقد قال وقتها انه منذ سقوط بغداد سقطت جميع الخيارات العربية .  
أرجو ان لا تكون المصالحة نتيجة للضغط أو العجز ودكتاتورية الجغرافيا وهناك من يريد من المصالحة فقط تحسين الكهرباء أو فتح معبر رفح فقط.

### ◀ حسن عبدو:

لا يمكن مناقشة ما يجري بعيدا عن التدخلات الدولية والإستراتيجية وفيما يتعلق بالفرضيات التي نقول أن سوريا وإيران كانت معيقة لحل الانقسام فهي لم تقم على أساس صحيح لأن سوريا وإيران منذ ثلاث سنوات بعيدة عن المشهد.  
لماذا لم تتم المصالحة في السنوات السابقة؟  
يجب بناء إستراتيجية وطنية بعيدا عن المؤثرات الإقليمية والدولية.

### ◀ محمد التلواني:

إن الأمر الذي تغير الآن هو أن المال الذي مول الانقسام قد تغير وكما كان المال هو السبب في انشقاقات في الثمانينات في حركة فتح هو الآن خلق

الانقسام وموله. نتذكر الرئيس أبو عمار وتمسكه بالثوابت الوطنية الفلسطينية والمعارك التي خاضها للدفاع عن تلك الثوابت.

إن قضيتنا ومنذ زمن طويل لها محيط عربي وإقليمي ولكن يجب أن نتمسك بالحكومة القادمة سواء كانت فتح أو حماس بقرار وطني فلسطيني مستقل.

### ◀ عمر عاشور:

إن السؤال الجوهرى هو لماذا تم الانقسام ولماذا استمر طوال هذه الفترة؟ قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة كان هناك تساؤل كيف سيتم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية عقدت ورشات عمل في مدريد ووصلت إلى نتيجة بتشكيل إدارة فلسطينية مؤقتة وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وصدرت هذه الوثيقة في نوفمبر عام 2004 وقد رفضها الرئيس أبو عمار وكانت من أهم أسباب الحصار الذي فرض عليه. لقد تغيرت المعادلة الآن بعد ما حدث في مصر، كما أن الحديث عن إن القيادة السعودية قد شاخت هو صحيح لكن لماذا يطرح هذا الكلام الآن ألم تكن كذلك منذ زمن وكذلك قادة دول الخليج؟ أنا لست مع السعودية أو دول الخليج. الآن هناك شرق أوسط جديد وهناك خطة لكل المنطقة بدأت بالربيع العربي. نحن نتمنى رجوع وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام لكن المخططات ضدنا مازالت موجودة.

### ◀ د. جمال ابو نحل:

عند الرجوع إلى الوراثة قرنا من الزمن نرى أن من أراد الشهرة السياسية من أي دولة فعليه أن يلعب في الملعب الفلسطيني. عندما حوَصر أبو عمار في المقاطعة لم يتصل به أي زعيم لدولة عربية للاطمئنان عليه إذن هناك مؤامرة عربية إقليمية إيرانية والجميع يعلم ذلك.

علينا توحيد النوايا الداخلية للمصالحة وإن تكون نابعة من مصلحة القضية الفلسطينية وإلا لن نقوم لنا قائمة وعلينا أن نتوحد وألا نعول الكثير على تلك الدول.



### ◀ د. فوزي عوض:

لقد جاءت بداية تنفيذ فكرة الانقسام من سوريا وكان الهدف تعميق هذا الانقسام؟ أيهما أكثر فعالية بعد تنفيذ الانقسام السوريين أم القطريين؟ من الذي بدأ بتطوير فكرة الانقسام الدور السوري أم القطري؟

### ◀ عبدالعزيز قديح:

هل جاءت هذه المصالحة تجاوباً مع الإرادة الجماهيرية ومعاناة أبناء شعبنا أم جاءت كضرورة لطرفي الانقسام؟ هل هناك ضرورة للعودة لتلمس قضايا الجماهير الحياتية والتي أصبحت تشغل الناس على حساب الهم الوطني وأهمها إطلاق العنان للحريات العامة كي تستطيع التعبير عن ذاتها. نحن بحاجة إلى حكومة قادرة على تلبية حاجات الجماهير.

### ◀ رزق المزعن:

هناك مغالطة تاريخية بأن منظمة التحرير وقفت مع العراق ضد إيران في حرب الثمانينات وأنا أؤكد كجزء من الحركة الفلسطينية بأن منظمة التحرير لم تأخذ أي موقف داعم للعراق ولكن كانت تقول أنها ضد الحرب. إن قضية فلسطين ليست قضية فلسطينية بحتة بل فلسطينية وعربية وذلك لأن اليهود هم الذين زرعوا في أرض فلسطينية ونحن غير مقسمي الأرض بل البرامج مقسمة بفعل اليهود.

### ◀ إبراهيم أبو شمالة:

لقد أعطت الأوراق وزناً للدور الخارجي. نحن نعيد إنتاج الخطأ التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية حين اعتمدت على النقل الخارجي واكتشفت بعد الانتفاضة الأولى أن هناك شعباً فلسطينياً يمكن استنهاضه وهذا هو نفس الخطأ

الذي وقعت فيه حركة حماس. نحن بحاجة لإعادة الثقة في الشعب الفلسطيني واستنهاض قواه وأن يكون هو الضامن للمصالحة والحارس الأمين لها.

## ردود المداخلين

### ◀ د. خالد صافي:

إن خلق الانقسام وإدارته كانت فلسطينية وعربية وتوظيف للمتغيرات العربية من الجانب الفلسطيني على الصعيد المصري والقطري تجاه حركة حماس.

لقد حدثت المصالحة نتيجة متغيرات عربية وضغوط غربية أكثر من كونها مطالب شعبية. وقد حدثت الآن في هذا التوقيت بسبب الضغوط العربية ونحن نطالب بإستراتيجية فلسطينية والتركيز على البعد الذاتي الفلسطيني في الرؤيا والإستراتيجية والبرنامج. يجب ألا يفقد الفلسطينيون المسؤولية عن الدائرة الأولى وهي الدائرة الفلسطينية والتي يجب أن تكون قوية كي تستطيع أن تفعل بقوة الدائرة الثانية والثالثة (الدائرة الفلسطينية-العربية-الإسلامية)

### ◀ أ.د. أسامة أبو نحل:

لقد بدأ الانقسام فلسطينيا قبل أن يكون إقليميا أو دوليا وبالتالي كان يجب على الفلسطينيين حل هذه المشاكل فيما بينهم دون تدخل أي قوى خارجية ولكن لأن الطرفين الرئيسيين في المشكلة كانا غير قادرين على التوافق، فإن هذا هو السبب الرئيسي للتوجه إلى الآخرين.

إن للولايات المتحدة دورا في تحلل الأسرة السعودية ويمكن القول إن الدولة السعودية نفسها سوف تقسم إلى ما لا يقل عن 6 دول وسبب شيخوخة

السعودية هو القرار بجعل ولي عهد ثامي لولي العهد الأول وهذا يذكر بالعصر العباسي الذي أدى لضياع الدولة العباسية.

## الجلسة الثالثة:

### ◀ د.كمال الأسطل:

إن ما حدث في مخيم الشاطئ يسمى مصافحة وليست مصالحة ويجب التفريق بينهما، المصالحة لم تتم وسنعيش أثار الانقسام المدمر لقضيتنا ونسيج شعبنا في السنين القادمة. لقد استبدلنا الحكم الإداري والمفهوم الصهيوني الذي أنشأه بيغن بحكومة توافق وطني منزوعة السياسة.

أول من فكر في هذا الأمر هو بيغن في مشروع السادات ونحن الآن نكرر ذلك بدون سياسة. لقد بدا الانقسام بأيدي فلسطينية وينتهي بأيدي فلسطينية بأوامر خارجية. لقد نضجت حماس من مرحلة المراهقة السياسية عام 2007 وأدخلت مرحلة النضال السياسي الفلسطيني كي تدخل المنظومة الدولية.

### ◀ هبة الطيماوي:

لسنا في مرحلة إلقاء اللوم على الماضي والقرارات السابقة نحن بحاجة لإدخال دم جديد وحلول جديدة وعند الحديث عن المرحلة القادمة يجب مناقشة دور جميع فئات المجتمع الفلسطيني وتحديد الدور الشبابي لأن ما يتم الحديث عنه الآن هو حياتنا في المستقبل ويجب أن نكون جزء منه وأن يتواجد الشباب الذين لديهم القدرة على التفكير ضمن السياق الجاري حالياً.

### ◀ محمد ماضي:

إن الطرح المقدم الآن هو حكومة تكنوقراط مستقلة بامتياز فهل يعني هذا الأمر ألا تكون وطنية بامتياز؟ أم أن المقصود حكومة لها ارتباطات مع الآخرين كي تسوق نفسها ويكون لها دور في المنظومة الدولية؟

هل سيتم الانتظار حتى انتهاء الانتخابات المصرية كي تعلن الحكومة الجديدة وهل هناك خطة مستقبلية لدخول حركة فتح وحركة حماس في قائمة واحدة في الانتخابات القادمة؟

هل فشل المفاوضات من أسباب توقيع هذا الاتفاق أم انه ترويض لحركة حماس كي تدخل هذه الحكومة؟

### ➤ ناهض عيد:

هل تم الحديث عن برنامج يجمع القواسم المشتركة وأين الملف الأمني من المصالحة؟ وما هو الضامن لعدم العودة إلى السلاح؟ وهل من ضمن الضمانات الانتخابات وما هو الضامن في حال فوز حماس مرة أخرى في الانتخابات ووصولها المجلس التشريعي والرئاسة؟ وبهذا تصبح الحكومة مرفوضة دوليا وتستغل إسرائيل هذا الموقف مرة أخرى ضدنا.

### ➤ نهاد عابد:

لقد مررنا بسبع سنوات انقسام والآن سبع سنوات أخرى سيكون فيها حكومة إدارية وفق كلام المتحدثين ويوجد لدينا الكثير من الملفات الخطيرة مثل منظمة التحرير والبرنامج الوطني والأمن والموظفين والمعابر والكهرباء وكل ملف من هذه الملفات بحاجة إلى ثلاث سنوات على الأقل لتنفيذه .

### ➤ د. اشرف أبو شقفة:

لقد تمت الإشارة إلى الحكومة القادمة بأنها حكومة تكنوقراط لكن ما تم الإعلان عنه من أسماء كانت من الموالين لفتح أو حماس وهذا ينبغي كونها حكومة تكنوقراط.

لقد تم التقليل من أهمية الدور الذي ستلعبه الحكومة في المرحلة القادمة وتمت الإشارة بأنه سيقصر على الدور المحلي إذن أين دورها الإقليمي والعالمي وخاصة أن الرئيس أبو مازن سيتراًسها؟ وفي حال تبادر إلى ذهن الرئيس العودة مرة أخرى إلي المفاوضات ما هو دور الحكومة في ذلك الوقت ؟

## ردود المداخلين

### د. فيصل أبو شهلا:

خلال السنوات السبع الماضية تشكلت لدينا ثقافة الانقسام. لقد دافعت عن الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام طوال السنوات الماضية لأن خطورته على الأجيال القادمة كبيرة ويجب أن ينتهي الانقسام وثقافته وعلى الإعلام أيضا تغيير نمط التفكير السابق.

يجب علينا استخلاص العبر وتحليل فترة الانقسام، هناك مرحلة جديدة ولحظة فارقة يجب أن نلتقطها وننجح هذه المسيرة نحو المصالحة والوحدة الوطنية. إن مشروعنا الوطني وسيادة القانون وحرية الإنسان هي رؤيتنا أمام المجتمع الدولي. لذا يجب التركيز على هذه الخطوة والحكومة القادمة ستكون حكومة إنقاذ وطني ويجب أن يحترمها الجميع ويسعى لإنجاحها لأن لديها الجديد.

### د. غازي حمد:

لقد استمرت المصالحة والسعي لها فترة طويلة لكننا وصلنا الآن إلى مرحلة الخروج من الحديث والأوراق إلى التطبيق العملي ولم نرد إضافة أي أوراق جديدة أو كلمات لما سبق مناقشته والاتفاق عليه واتفقنا على وضع جداول زمنية لتطبيق المصالحة (الإطار القيادي لمنظمة التحرير وتشكيل الحكومة والانتخابات)

منذ متى كانت حكومتنا سياسية فمنذ أيام أبو عمار لم يكن للحكومة دور سياسي في المفاوضات أو غير ذلك هذه حكومة إدارية خدمتية أما الملف السياسي فهو لدي منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تم اختيار الوزراء في هذه الحكومة كي نخرج من الحصار والضغط وتم اختيارهم على أساس الوطنية أولا والمؤهلات بحيث تكون لديهم القدرة على تأدية أدوارهم وتم الاستغناء عن جميع من كانوا من فتح أو حماس وتم التركيز على من لهم دور وطني وعملوا في مؤسسات العمل المدني.

على الشباب انتزاع دورهم بأنفسهم ويجب أن تكون لديهم الآليات لذلك وأنا لست مع الكوتات، والحكومة يجب أن تشتمل على الكفاءات بالدرجة الأولى. نحن لا نقلل من دور الحكومة وسيكون لها الدور الكبير في المجتمع الفلسطيني للمحافظة على الأمن والهدوء والاستقرار وتمهيدا للانتخابات. نحن أمام تحديات وعقبات لذا يجب الابتعاد عن لغة التشكيك ويجب الوصول لمرحلة الديمقراطية لاختيار ما نريد. نحن في مرحلة حرجية ولا يمكن بناء مجتمع على عقلية التشكيك. يمكننا تجاوز التحديات بنية صافية لإنهاء جميع الإشكاليات.

### ◀ أ.د. ناجي شراب:

إن أمريكا وأوروبا تشترط على الحكومة أن لا تكون سياسية. وفيما يتعلق بدور الشباب فإنني اعتقد أن أحد أهم أسباب المصالحة هو التخوف من قبل حكومتي الضفة وغزة من دور الشباب وقدرتهم على التغيير.

## المصالحة والقرار الفلسطيني الموحد

د. أحمد مجدلاني\*

يسعدني الوجود في غزة بعد ثماني سنوات فرضها الانقسام البغيض. خلال السنوات الماضية وبرغم كل الصعاب التي مرت بها حركتنا الوطنية في قطاع غزة فإننا حرصنا أن يظل مركز التخطيط الفلسطيني عاملاً في إطار الجهود المحدودة لمواصلة مسيرته في قطاع غزة وعبر منتدى غزة السنوي الذي كان إسهاماً سياسياً مهماً أغنى الفكر السياسي الفلسطيني. إن مشاركة هذه النخبة الموجودة من قادة الفكر والرأي السياسي ممن لديهم إسهام في صنع السياسة هو أمر يعتبر اغناء وتطوير وتعميق للفكر السياسي الفلسطيني في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تطوير أدوات صنع السياسة وأدوات التفكير بما يمكننا من تحديد الخيارات الأنسب والأفضل لشعبنا. إن رسالة المركز الرئيسية وهدفه ودوره الرئيسي مركز تخطيط سياسي هكذا صمم من حيث المبدأ على أن يكون دوره تقديم تقدير للموقف السياسي لصاحب القرار السياسي ويضع أمامه مجموعة من الخيارات ليأخذ الأنسب منها في ضوء المتغيرات والمستجدات والخيارات المتاحة دولياً ومحلياً وإقليمياً. لقد لعب المركز هذا الدور المميز في سنوات سابقة لكن مرت سنوات تراجع دور المركز إلى حد ما ولكن عبر سلسلة الأنشطة والمنتديات التي أشرفت عليها السيدة مجد مهنا وورشات العمل والمؤتمرات واللقاءات السنوية التي أسهمت في بلورة مقترحات مفيدة لتقدير الموقف استفاد منها صاحب القرار السياسي.

---

\* رئيس مركز التخطيط الفلسطيني - عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إن الموضوع المثار اليوم حول المصالحة الفلسطينية وتحديد أصول وحدة القرار الوطني الفلسطيني و مفهوم وحدة القرار. إن وحدة القرار بمعزل عن استقلالية القرار هو كلام ليس له معنى سوى الوحدة الشكلية في صنع القرار. إن استقلالية القرار الوطني الذي ينبع أولاً من الرؤية المشتركة للمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وتغليب ما هو وطني على التحالف الإقليمي والدولي أو أية انتماءات وارتباطات أخرى مما يعني أن الأولوية في إطار تحديد الأهداف الوطنية هي للهدف الوطني المتمثل بالحريّة والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

هذه ليست المرة الأولى التي نناقش فيها في الساحة الفلسطينية موضوع وحدة القرار السياسي واستقلالية القرار السياسي الفلسطيني لقد واجهنا سابقاً محاولات كثيرة للاستيلاء والهيمنة على القرار الفلسطيني المستقل وهناك محاولات كثيرة ومتعددة عبر التاريخ الحديث. لقد كان متوفراً لدى القيادة الفلسطينية في ظل ظروف أصعب مما هي عليه الآن وتحديات إقليمية كبيرة كان متوفراً للقيادة عاملاً مهماً أولهما الصلابة والتمسك بوحداية تمثيل منظمة التحرير الوطنية كممثل شرعي ووحيد والأمر الآخر هو الحكمة في إدارة الصراع في وضع إقليمي ودولي مضطرب وخصوصاً في سنوات السبعينيات والثمانينات. ربما يكون التمسك بالقرار الفلسطيني المستقل قد وضعنا أمام أزمات كثيرة مع دول المحيط والإقليم ووضعنا أيضاً في خلافات ربما دفعنا ثمنها كثيراً على المستوى الوطني وعلاقاتنا العربية والإقليمية ولكن نتيجة ومحصلة هذه التجربة دائماً كانت الخيار الوطني والخيار للقرار الفلسطيني المستقل وهو الذي يثبت صحته في نهاية كل مرحلة من المراحل وغالباً ما كنا نرجع ونتوحد في إطار البيت الفلسطيني الموحد والذي هو منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني. نحن اليوم في ظروف مختلفة عما كانت عليه في الماضي من حيث التلوين السياسي والفكري والبعد التنظيمي لمكونات الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه أصبح هناك لاعب جديد في الحركة الوطنية وهو الإسلام السياسي وبالتالي صارت عملية وحدة القرار السياسي بالمعايير السابقة بحاجة لمراجعة وتدقيق كما



أن مكونات وعناصر اتخاذ القرار بحاجة لمراجعة .ربما الأمر الأكثر تحديدا الآن هو كيف نصوغ قرارنا الوطني الفلسطيني الموحد ولا أريد التحدث عن أهمية وضرورة أن يكون قرارنا موحدا وتحديدا في هذه المرحلة ارتباطا بالمسعى السياسي الذي تقوم به القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة والمعاهدات والاتفاقات الدولية أو ارتباطا بموضوع إعادة الاعمار أو التوقعات المحتملة بالعقوبات التي سنواجهها جميعا في حال أخذنا خيار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

لكن بصرف النظر عن هذه المحددات الآن ولأهمية وضرورة أن يكون القرار الوطني الفلسطيني موحدا اعتقد أن هناك متطلب داخلي وهو إخضاع هذا القرار لمتطلبات المصلحة الوطنية وخصوصا فيما يتعلق بقرار الحرب والسلم. نحن دائما نقول في وسائل الإعلام هذا التعبير وما دمنا قد ارتضينا أن يكون الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالمناسبة اسمه لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية لذلك إن ضرورات عقد هذا اللقاء الآن أمر ملح للغاية والمسألة ليست بحاجة إلى مقايضة شيء مقابل شيء لعقد هذا الإطار ولا ينبغي أن يكون الأمر كاجتماع تقليدي كما كنا نفعل في السابق وربما نحن بحاجة لأن يشكل هذا الاجتماع من خلال ورشة عمل تأخذ أياما عدة كما كنا نفعل سابقا في المنعطفات التاريخية التي واجهناها كفلسطينيين عام 1988 إبان الانتفاضة الكبرى وقبل ذلك وبعد ذلك وربما يكون هذا الإطار صالحا لصياغة ورؤية برنامج سياسي وطني فلسطيني موحد يجمع ما بين أطراف الحركة الوطنية وأؤكد أن الإسلاميين ووطنيين و أيولوجية الإسلام لا تلغي عنه صفة الوطنية. يمكن أن يكون هذا المكان مكانا لصياغة رؤية وطنية سياسية مشتركة وان يكون إطارا جامعاً ومركزاً لاتخاذ القرار الوطني الفلسطيني على أن لا يشكل إطارا بديلاً أو موازياً للجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية. وتكمن أهمية هذا الإطار في اللحظة الراهنة من تجاوز عقبة التمثيل أو ما يسمى عقبة الفيتو على مشاركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي من قبل بعض الأطراف الدولية التي لا زالت تصنف هذين التنظيمين بأشكال مختلفة دون المساس بأحقيتهما

كفلسطينيين في كيفية صياغة قرارنا وكيفية اتخاذ هذا القرار وما هي آلية اتخاذ هذا القرار لأنه شأن وطني فلسطيني داخلي ليس لأي طرف التدخل به ولكن هذه الآلية تضمن مشاركة الجميع وتسقط أي حق بالتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني فيما يتعلق بالتمثيل وكيف يكون التمثيل وعلاقة ذلك بالمحيط الإقليمي والدولي. ربما هذا الأمر يفتح المجال أيضا لمناقشة ما هي محددات الالتزام بهذا القرار لأنه ليس مهما كيف نتخذ القرار وما هي الآلية لاتخاذها وما هي مكونات اتخاذها وعناصره هل يشكل هذا القرار عندما نتخذه مكانا للالتزام به وتطبيقه وما هي آليات التطبيق التي ينبغي أن تتوفر لنا جميعا عند تطبيق ما نتخذه من قرارات تخدم المصلحة الوطنية العليا. إننا الآن بحاجة لإعمال النقد في فكرنا وتجربتنا في إطار صياغة مفهومنا للقرار وديمقراطية اتخاذ القرار والالتزام في تطبيق القرار لأن البعض الذي كان يحتج على التفرد في القرار السياسي والذهاب إلى المفاوضات كان يقرر في اتخاذ قرار الحرب والسلام لذا اعتقد انه من الضروري في ظل المعطيات الجديدة والراهنة أن نفكر جميعا ما هو المكان الأنسب والبيئة الحاضنة التي توفر مكانا ملائما لصنع قرار وطني فلسطيني مستقل أولا وموحد ثانيا.

## مداخلات

### ◀ د. رباح مهنا :

لابد من الحديث بوضوح في موضوع إنهاء الانقسام والتوحد لان هناك عدة عناصر أهمها الاستقلالية في القرار الفلسطيني وفي هذه المرحلة كل القوى والسلطات لا تملك استقلالية القرار بل جميعها متأثرة بالمحاور الإقليمية والدولية سواء بضغوطات سياسية أو اتفاقيات أو دعم مالي أو أمور أخرى .

إن ارتهان القرار الفلسطيني للعنصر الخارجي يجب أن يتم إلغاؤه كي يصبح قرارنا مستقلا وهذا أمر لا يكون إلا بالوحدة. إن لدينا من الوثائق ما يصلح أن يكون مرجعية سواء وثيقة الاستقلال أو وثيقة الوفاق الوطني ووحدة القرار تأتي من خلال الكل الوطني من قوى سياسية ومجتمعية ولكن لا تأتي من خلال اتفاقيات ثنائية وجميع الاتفاقيات الثنائية بين فتح وحماس لم تنجح إذن لابد أن يكون القرار وطني ويشمل الجميع .

إن تفعيل اجتماعات الإطار القيادي الموحد هو نقطة أساسية لإنهاء الانقسام من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ويجب المحافظة على هذه المنظمة والجميع يدفع باتجاه ذلك .

هل من المسموح لنا كفلسطينيين بفعل التأثير الخارجي تفعيل الإطار القيادي المؤقت أم أن أوسلو وكل من التحق بها لا تريد تفعيل الإطار القيادي المؤقت هذا سؤال يجب الإجابة عليه . إن المقاومة بكافة أشكالها توحدنا وأوسلو تفرقنا ونحن حركة تحرر وطني لكننا نحتاج إلى الديمقراطية التي تحدد حدود القوى السياسية وتنفيذ القرار .

## ◀ د.عبدالعزیز الشقائي

إن عملية صنع القرار الفلسطيني لابد أن تكون بناء على وفاق وبرامج مشتركة تختفي فيها كل التناقضات نحن لا زلنا نعيش في مرحلة التحرر الوطني وفلسطين كلها مستباحة بما فيها غزة والضفة الغربية والاستيطان والتهويد والمؤامرة تستهدف كل ثوابتنا الفلسطينية والمسيرة السلمية لا زالت متوقفة. نحن نفشل دائما في تنفيذ الاتفاقيات وحكومة الوفاق لا زالت معطلة وهناك ارتهان للإرادة الخارجية والضغط على كل الخيارات الفلسطينية ولا بد من رعاية حوار داخلي للتواصل إلى قواعد اتفاق يمنع تجدد الصراع وتحقيق الحد الأدنى من وحدة شعبنا الفلسطيني الداخلية وبناء علاقات صحية بين القوى السياسية تقوم على التنسيق والاحترام والتعاون واعتماد الحوار كوسيلة وحيدة لحل المشاكل والخلافات ونشر ثقافة التسامح بين الشعب والقوى السياسية. ورفض جميع أشكال الاعتقال السياسي ولا بد من صياغة مشروع فلسطيني يضم ويستوعب طاقات شعبنا من أجل التحرير وبناء الإنسان والقرار السياسي الديمقراطي ولا بد من تجنيد كل طاقات الشعب الفلسطيني للخلاص من الاحتلال من خلال استنفار هذه الطاقات في جميع تجمعات الشعب الفلسطيني وحث القيادة على تفعيل ذلك. إن المقاومة عامل أساسي في إدارة الصراع وتحقيق طموح الشعب الفلسطيني لكن يجب أن توضع ضمن إطار ينظم عملها بين جميع الأطراف وهذا حق مشروع لنا طالما لم ينته الاحتلال.

لابد من إيجاد السبل للحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها ورسم سياسات وطنية للشعب الفلسطيني اخذين في الاعتبار تراجع مؤسسات المنظمة بعد ظهور السلطة ولا بد من الفصل بين المنظمة والسلطة ولا بد أن تأخذ القوى السياسية التي عبرت عن الرغبة بالمشاركة في المنظمة دورها .

## ◀ د.خالد صافي:

إن المصالحة والقرار الفلسطيني الموحد مرتبطان ببعضهما وأنا أتساءل هل ما يحدث هو عملية مصالحة أم جزء من مناورة لامتناص الوضع الإقليمي

يجب أن نرى ما يجري في المنطقة بشكل واضح هناك إسلام وهناك سلفية جهادية ولا يمكن الالتقاء مع هذا التيار السياسي المقاتل وبالمقابل هناك الإسلام السياسي المعتدل الذي لا يجب إقصاؤه. الإسلام هو جزء أساسي من بنية العقل والمجتمع العربي وبالتالي لا مجال سوى الشراكة مع الإسلام المعتدل في مواجهة الإسلام المتطرف وعلينا رؤية ما يحدث في المنطقة بشكل واضح وأكثر انفتاحاً والمصالحة هناك تكون على أساس المشاركة وتقبل الآخر وليست وفق التجاذبات الإقليمية لكن نحن ندخل التغيرات الإقليمية وفق التجاذبات السياسية .

هناك نضج في الإسلام السياسي .حين كان الحديث قبل عدة سنوات عن إيجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية لأنه كان يطرح نفسه بديلاً عن المنظمة لكن الآن هناك نوع من التوجه أن يكون ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلينا تعزيز هذا التوجه باحتوائه

هناك متغيرات حدثت في الحرب الأخيرة منها قضية الوفد المشترك في القاهرة إن وجود هذا الوفد بحد ذاته أمر يجب تعزيزه. لقد جمعت كل حركات المقاومة في جميع الدول بين التفاوض والمقاوم. لكن نحن انقسمنا إلى تيارين المقاوم والمفاوض. لقد كانت المقاومة بلا سقف سياسي والمفاوضات كانت بلا سقف مقاوم. لذا يجب تغيير طريقة التفكير في المقاومة والمفاوضات ويجب أن نخرج من الدائرة الإنسانية لقضية غزة وأن نكون جزءاً من مشروع مقاوم ومشروع سياسي ويجب النظر إليها كجزء لا يتجزأ من المشروع الوطني في الضفة الغربية ويتم البناء على إنجازات المقاومة في غزة وهو جزء من النضال الوطني للوصول إلى الدولة وهذا الأمر يجب أن يكون واضحاً نحن بحاجة لشراكة حقيقية بين الطرفين وإشراك الفصائل الأخرى في كل ما يجري والآن الأمر واضحاً أن السقف السياسي للجميع هو دولة في حدود 1967.

## ◀ كايد الغول:

هل بالإمكان الحديث عن قرار وطني موحد في ظل عدم وضوح الهدف الجامع للشعب الفلسطيني ؟ الهدف الجامع للشعب الفلسطيني أصبح مغيباً في ظل

التركيز على هدف الدولة دون سواها من أهداف جامعة للشعب الفلسطيني مما اضعف الشعب الفلسطيني لذا نحن بحاجة لإعادة تحديد الهدف الجامع لنا حتى نستطيع اخذ القرارات لاحقا.

هل يمكن الحديث عن إمكانية وجود قرار وطني موحد في ظل استمرار حالة الانقسام والصراع على السلطة؟ وهذا الصراع يفسد الحديث الجدي عن مصالح الشعب الفلسطيني

نحن بحاجة في ضوء المتغيرات التي طرأت على مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة نقاش يعيد الاعتبار للهوية الفلسطينية الوطنية لأن الصراع على هذه الهوية وبالتالي كي يصبح لدينا قرار موحد لا بد أن يكون هناك نقاش.

يجب أن لا نبالغ كثيرا في تقدير دور الجانب العربي لقد تخطى العرب عن مسؤولياتهم تجاه الفلسطينيين ونحن بحاجة لإعادة التوازن في تلك العلاقة بما يضمن القرار الفلسطيني المستقل .

إن القرار الوطني كي يكون موحدا بحاجة إلى أمرين أولهما الرؤية والبرنامج والإستراتيجية الوطنية ثم الشراكة وكي نصل للشراكة الجادة أن أوافق على كل ما تم الحديث فيه حول القيادة الفلسطينية الموحدة ويجب تفعيل منظمة التحرير الفلسطيني كإطار قيادي مؤقت وهذا الإطار بإمكانه مراجعة تجربته السابقة كي يكون جاهزا للمرحلة القادمة وان يقرر في الشأن الوطني العام وهنا يمكن أن ينتج قرار وطني ناضج يتحمل مسؤوليته

إن محددات انجاز القرار هي الرؤية الموحدة والشراكة والالتزام بما ينقرر في الهيئات سواء بالوثائق والقرارات ولا يجوز الخروج عن ذلك وان يعكس القرار المصالح العليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والحرص على التحرك كشعب فلسطيني موحد ويعكس حاجات ومصالح الشعب الفلسطيني أينما كان .

إنني احترم جميع وجهات النظر بغض النظر عن ماهيتها لكن هناك البعض الذي يظن انه أكثر قيمة من الآخر. إذا ما توافرت الشروط السابقة سيكون لدينا قرار وطني موحد يتحمل الجميع مسؤوليته .

## ◀ د. محمد المدهون:

ضوابط وآليات اتخاذ القرار الفلسطيني في ضوء المصالحة ووحدة القرار الوطني

العاجل:

1. تحمل حكومة التوافق مسئولياتها الوطنية والاجتماعية والأخلاقية.
2. تحديد آلية دائمة للاجتماع التشاوري المشترك عبر الإطار القيادي المؤقت.
3. وقف كافة مظاهر الانقسام على المستوى الإداري والقانوني والسياسي والإعلامي.
4. التعاطي مع المصالحة بإيجابية عالية تهدف إلى إعادة بناء الثقة.
5. إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي باعتباره أحد أهم مؤسسات السلطة الوطنية وتثبيت دوره الرقابي والتشريعي.

المدى القريب:

1. عقد الإطار القيادي والانتقال به ليمثل مرجعية مؤقتة لحين إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير.
2. التعميق في المصالحة وإشراك الكل الوطني وتكثيف اللقاء الوطني.
3. الاتفاق على أدوات ديمقراطية ومبدئية ثابتة لتنظيم الحياة السياسية والفلسطينية.
4. الدخول في عملية شراكة حقيقية قائمة على المسؤولية الوطنية وتستمد شرعيتها من الحفاظ على الثوابت.

5. ألا نكون في المجموع الفلسطيني منفردين أو مجتمعين جزء من حلف إقليمي.

#### المدى المتوسط:

1. بلورة رؤية استراتيجية وطنية موحدة قائمة على التكامل لا التنافر.
2. التوافق على شكل وحجم السلطة ودورها.
3. البناء المنجز التاريخي لمنظمة التحرير وإعادة انتاج شرعيتها على قاعدتي الشراكة والديمقراطية.
4. إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني باعتباره مشروع تحرير.
5. ترسيخ التداول السلمي للسلطة في السلطة و المنظمة.
6. اعتماد برنامج وطني سياسي موحد (برنامج حكومة الوحدة الوطنية).

#### ضوابط اتخاذ قرار موحد والالتزام به:

1. تحديد المرجعيات بشكل دقيق.
2. تحديد المهام والسلطة الممنوحة لكل مرجعية.
3. تحديد آليات ديمقراطية ضامنة لإنهاء الانقسام واتخاذ القرار الموحد.

#### م. على أبو شهلا:

إن عملية صنع القرار الفلسطيني غير موجودة حيث يوجد لدينا قرارات فلسطينية وليس قرار موحد وهذا ناتج عن وجود دستور يلتزم به الجميع والاختلاف في الأهداف والعقيدة بين الأحزاب التي تشكل المجموع الفلسطيني ويجب أن يتم نبذ الحزبية وتوحيد الأجهزة الأمنية وأن يكون لدينا مجلس قضاء واحد.



يجب الالتزام بعلم فلسطين كعلم وحيد في المؤسسات العامة والخاصة بعيدا عن الرايات الحزبية والفصائلية حتي يكون لدينا انتماء لفلسطين.

اقترح البدء في عملية انتخابات تجريبية في بلديات القطاع على سبيل المثال لم لا نعلن بلديات بالتوافق وذلك كي تتمكن تلك البلديات من الحصول على الدعم الذي حرمت منه منذ تولي حماس تلك البلديات.

لقد تم التوافق في القاهرة على تشكيل ثلاث لجان لجنة الانتخابات والمصالحة المجتمعية والحريات ماذا جرى لتلك اللجان منذ 2011 وحتى الآن ؟  
يجب أن تكون منظمة التحرير في أعلى السلم ثم تأتي بعدها السلطة ولا يجوز أن تبتلع السلطة المنظمة.

نحن لا نستطيع اتخاذ قرار فلسطيني موحد كان يجب أن نثبت للعالم أن الحكومة الموجودة حاليا في غزة معنية بغزة وبالتالي جاءت زيارة الحكومة لغزة ولم تكن تلك الزيارة من اجل المصلحة العليا للشعب .

اتخاذ قرارات وخطط فلسطينية تعتمد على دعوة المستشارين والخبراء في الضفة الغربية لاعمار غزة هو أمر مرفوض ويجب التشاور بين الضفة وغزة حول هذه الأمور نحن بحاجة لاتخاذ قرارات سليمة والتشاور مع أصحاب القرار .  
في ظل الحكومة الحالية التي يفترض أن تمثل الضفة الغربية وغزة والتي أرى أنها أسوء الحكومات وذلك لعدم وجود رقيب عليها.إن دور المجلس التشريعي هو إيصال الأمور للحكومة.

نحن لم نصل إلى مرحلة مؤهلنا لاتخاذ قرار فلسطيني مستقل ونحن لم نصل للمصالحة المطلوبة بعد ونحن بحاجة لانتخابات كي يستطيع الحاكم التكلم باسم الشعب.

### ◀ توفيق أبو شومر:

نحن حتى هذه اللحظة نعالج أطراف المشكلة.هناك منظمة التحرير التي حولناها إلي خيال حقل بعد أن كانت الراعي لذلك ظهرت أحزاب لا تريد أن تكون جزء من هذه المنظمة بل تريد أن تكون بديلا عنها كما أن ثوابتنا الوطنية قد تآكلت وسياساتنا الحزبية التي يجب أن نستعيدنا لجعل منظمة التحرير أساسا .

إن القرار الفلسطيني الموحد لا يعني استبعاد العالم لقد كنا نفخر أن منظمة التحرير ليست منظمة إقليمية أو صغيرة لكنها منظمة دولية علينا أن نستعيد هذا الدور مرة أخرى. يجب علينا أن نفهم الساحة المعادية عند إعادة صياغة القرار فان العالم متغير وينبغي علينا أن نعيد تقييم كل ما سبق وتجديد منظمة التحرير في المستقبل.

## ◀ طلال عوكل:

هناك شعور باللاجدوى من هذه الجلسات وهناك حلول كثيرة لكن أصحاب القرار لا يسمعون ولا يوجد حتى اللحظة صراحة ووضوح في الأطروحات ومازال هناك استفراد بالقرار من قبل أصحاب القرار ومن قبل عقلية فصائلية سياسية .

لقد جرت المصالحة تحت وطأة ضغوط الأزمات وليست نتيجة مراجعة واضحة للتجربة السابقة وهي مصالحة إجرائية معرضة لانتكاسات فصائلية وتدفع المواطن للشك الدائم بها ولا يوجد فكر سياسي فلسطيني .ولم يكن هناك وحدة قرار فلسطيني وللتأسيس لذلك يجب وحدة الإطار وهذا الأمر لم يحدث إلى الآن ووحدة الإطار تحتاج حوار استراتيجي للتوصل إلى القواسم المشتركة للتوافق عليها.

عن أي مقاومة نتحدث الآن؟ حماس تدعو لمقاومة مسلحة وفتح تدعو للمفاوضات والمقاومة الشعبية إذن ما هو شكل المقاومة المناسب؟

يجب أن يبنى القرار الفلسطيني في المستقبل على الأولويات للحصول على دولة مستقلة .لقد نشأت إسرائيل بقرار دولي فهل ستتثنأ الدولة الفلسطينية ببعد عربي واعتراف عربي أم أن القرار الدولي هو الذي سيقم الدولة؟

نحن عرب وامتدادنا عربي إسلامي ويجب ألا تكون قضيتنا حصرا على الفلسطينيين إن الضحايا في كل التجمعات الفلسطينية في الدول العربية اسقط حقها لذا يجب إعادة التفكير في قضية القرار الوطني الفلسطيني المستقل بشكل يجعلنا مؤثرين في الوضع العربي وان نكون جزء من المعادلة .

## ◀ سليم النفار:

منذ سبعينيات القرن الماضي عانت الحركة الفلسطينية من محاولات السطوة لم تكن لمصلحة القضية وموضوع الشراكة في القرار هو أمر عانينا منه في السابق والآن .هناك أزمة حقيقية بين فتح وحماس مما جعل الأمر يبدو انه إدارة للانقسام ولم يتم تطوير الشراكة بحيث تستوعب منظمة التحرير الكل الفلسطيني .إن استمرار الوضع القائم سينعكس سلبا على قدرة الكل الفلسطيني في إدارة المعركة السياسية في المحافل الدولية بينما تجاوز الخلافات وحلها سيعزز من القدرة الوطنية الكلية في مواجهة مفتوحة مع أمريكا وإسرائيل .

هناك ضرورة لوجود آلية مناسبة وملزمة لصناعة القرار الفلسطيني ونحن بحاجة إلي حالة اجتماع بين مكونات الشعب الفلسطيني على هذه الآلية التي هي حاجة وطنية ومطلب شعبي.أما عن تفعيل اتخاذ القرار الموحد ضمن منظمة التحرير فهو ضرورة ملحة ولا سيما في هذه المرحلة التي تتطلب حرصا عاليا بما يهدد مصالح شعبنا ومعاناته المجانية وعلى كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية داخل أطرها نبذ الخلاف والاتفاق وفق سياسة التوافق وليس القدرة الميدانية ويجب تحديد القواسم المشتركة والرؤى الواضحة لاتخاذ القرار الصائب والإطار القيادي المتفق عليه لأنه تقع عليه مهام كثيرة تعزز هذه السياسة وتخدم حالة التوازن باتجاه سياسة القرار الصحيح .لا توجد ضوابط نتحدث عنها سوى مصلحة شعبنا والخلاص من الاحتلال بكل الوسائل المتاحة التي تعزز من صمود هذا الشعب فوق أرضه ووفق هذه الآليات وضمن سيادة القرار ألا تعتقدون أن الاتفاقات الداخلية التي حدثت تمكنا من ذلك .

## ◀ د. فيصل أبو شهلا:

هناك تردد لدي الفلسطينيين حول القرار الفلسطيني المستقل وهذا أمر ألاحظه لأول مرة ،لقد نشأنا على الدفاع عن القرار الفلسطيني ويجب أن نعتز به وباستقلاليتة ولا يمكن أن نفرط بالقرار المستقل لأنه يشكل مستقبلنا وتجربة السنوات الثماني الماضية يحب ألا تصبغ تفكيرنا .

هناك انتقائية في موضوع الديمقراطية فحين نقول الالتزام بنتائج الديمقراطية وصناديق الاقتراع وهو أمر مؤيد من الكل لكن الالتزام بالاتفاقيات السابقة هو أمر مرفوض وكأنها تضر بالمصالح الفلسطينية. وكما نلاحظ الآن مازال في غزة تفرد بأخذ القرار إذن حماس مازالت مهيمنة ولا وجود لحكومة الوفاق الوطني بشكل عملي في غزة. إنني اعتز بتجربة الوفد الفلسطيني المفاوض لأنه اتفق على المطالب الفلسطينية وتم تحديد إستراتيجية لأول مرة بين فصائل منظمة التحرير وحماس والجهاد الإسلامي ويجب أن نبني على هذه التجربة وقد وصلنا إليها بعد قناعة بضرورة الاتفاق على حاجات الشعب الفلسطيني نحن بحاجة للقرار الفلسطيني الموحد المبني على مصالح الشعب وليس على الفصائلية وعلينا الاعتزاز بتنفيذه وإعطاء الأولوية والآليات لإنجاح ما اتفق عليه وليس أماننا إلا أن تتجح المصالحة وأن تتجح حكومة الوفاق والوحدة .

### ◀ إبراهيم أبو النجا :

إن من صنع الديمقراطية في الوطن العربي هم الفلسطينيون ونقلت من خلال المجالس الوطنية الفلسطينية إلي جميع الدول العربية. لقد احتل الفلسطينيون المواقع الهامة عربيا ودوليا دائما من خلال الإطار النقابي والديمقراطية. هل تستطيع أي دولة عربية اتخاذ قرار دون الرجوع إلي السفير الأمريكي لديها؟ لقد ضربنا المثل باستقلاليتنا في القرار وكانت القرارات الفلسطينية دائما حاسمة ومستقلة لهذا فان مراعاة المصالح الفلسطينية لا تعني السير وراء الركب وفقدان الاستقلال السياسي.

لقد شارك الكل الوطني والإسلامي في وثيقة الوفاق الوطني وفي كل حديث يتم التأكيد على المرجعية. أنا لست مع ربط كل القضايا بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. حين كانت هناك سلطة كان لديها مؤسساتها ولم يكن فيها تمييز فصائلي لذا يجب أن يكون لدينا فهم حقيقي للشراكة والديمقراطية والقرار المستقل ولدينا من الموروث ما يعالج كافة القضايا إذا أردنا الاحتكام إليه. إن الشراكة كل لا يتجزأ وهي تعني احترام الآخر.

## ◀ د. أحمد حماد

لقد تميزت الحالة الفلسطينية عن غيرها في وضعها الراهن أنها جاءت نتيجة تجاذب لمشروعين سياسيين مختلفين وهما مشروع السلطة ومشروع حركة حماس مما أدى إلى تغييب وإضعاف البرنامج الفلسطيني الوطني لعموم الشعب الفلسطيني الذي يتمثل في برنامج العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية كاملة السيادة في حدود عام 67. وهذه السياسة أحدثت شرخ واسع في العلاقات الوطنية بيننا كفلسطينيين وإلى إضعاف الموقف الفلسطيني الأمر الذي أدى إلى ما نحن فيه الآن

كما أدى تغييب الدور التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إلى إضعاف الشعب ووحدته الوطنية والمؤسسات التشريعية الفلسطينية .

لقد انجرت حركة حماس إلى مشروع سياسي إسلامي وابتعدت عن تعريف الحقوق الوطنية الفلسطينية ورسم آليات النضال لهذه الحقوق وصونها. كما أن السلطة في رام الله لم تقدم بديلا لعموم الشعب الفلسطيني وقد كان علينا استغلال الالتفاف الفلسطيني والحاضنة الشعبية التي تجسدت خلف المقاومة من أجل الانفراد بقرار فلسطيني موحد تأكيدا على ثوابتنا الفلسطينية التي تجسدت عبر مجالسنا الوطنية السابقة وقراراتنا وهنا أود التأكيد على مجموعة من النقاط تدعم اتجاهات الشعب في المصالحة من أهمها:

- الدعوة إلى عملية سياسية جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة والبناء على قرار اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران.
- وقف كافة أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال ومقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي وتبني سياسة اقتصادية توفر عناصر الصمود لأبناء شعبنا .
- إعادة تطوير مؤسساتنا الوطنية وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني والعمل على إعادة صياغة أشكال مؤسسات السلطة الفلسطينية التي تشكل النواة الأولى لمؤسسات السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية
- تعزيز الوحدة الإدارية والسياسية.

لدينا رؤية فلسطينية كاملة من خلال ما تم التشاور عليه من خلال وثيقة الوفاق الوطني وما تم التوافق عليه فلسطينيا من خلال جلسات الحوار وأسلوب التعاطي الذي تم بين فتح وحماس من سياسة المحاصصة والتقسيم يظهر انه لا توجد شراكة وطنية حقيقية .

### ◀ د. محمد أبو سعدة:

لقد استوقفني موضوع المفاهيم والمصطلحات مثل المصالحة والقرار الوطني الفلسطيني والقرار المستقل وكان الندوة هي انعكاس العقل الفلسطيني الراهن عن نفسه وكأننا نعتقد أن هذه المصطلحات الثلاثية متداخلة بطريقة أو بأخرى. المصالحة هي الهم وبالتالي من الطبيعي الحديث فيها ويمكن أن نشق ما تخلف عن موضوع عدم وجود المصالحة من خلال القرار الفلسطيني الموحد كما أنني سمعت لفظة أخرى وهي القرار الفلسطيني المستقل.

بخصوص المصالحة لقد كان الحديث عنها وكأنه انتهى منها 80% وباقى 20% والتفكير العلمي هنا أن الموضوع قد انتهى لكن هنا ال 20% المتبقية هي الأهم وبالعودة إلى البحث في أسباب الانقسام والموقف السياسي والمفاوضات. حين نتناقش اليوم يغيب عنا أصل الأمور وحقيقتها وبالتالي فإننا نتعامل يوما بيوم لو كان هناك قرار فلسطيني موحد هل ستحدث المصالحة ربما كان هذا الأمر ممكن نظريا لكن هل توجد أي دولة في العالم لديها موقف موحد لكل الأحزاب السياسية ولا يمكن أن يكون ذلك وهل هناك قواسم مشتركة يتم الاتفاق عليها ؟ هل يجب أن يكون هناك قرار فلسطيني مستقل ؟ هل هناك دولة تسلم قرارها إلى عواصم أخرى ؟ لدينا المصالح الوطنية أثناء العدوان وقبله وبعده ونحن لا نعالج الأمور بحقيقة حجمها ولن يكون لنا مصالحة ولا انقسام ولا قرار موحد ولا مستقبل إلا إذا كان هناك القانون الذي يحكم وهو القانون والمؤسسات والمؤسسة هي التي تقرر بالشأن العالم الفلسطيني.

## ردود

### ◀ د احمد مجدلاني:

إن هذا الحوار يثري ويغني المواضيع وأنا هنا أتحدث كرئيس المركز وليس كعضو لجنة تنفيذية وأنا ملتزم بهذا الموقع في إطار سياسة منظمة التحرير. إن سياستنا ليست حيادية بالمطلق ولكنها موضوعية وجميع الحوارات التي دارت كنا نلخصها ونوزعها على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والرئيس ولذلك فإن هذا الحوار ليس مضيعة للوقت بصرف النظر عن مدى تأثير الرأي الفردي على صانع القرار لكن نحن نأخذ الخلاصة ونقدمها .

نحن لسنا حياديين ولكننا موضوعيين لأن الموضوعية تتطلب من صانع القرار السياسي خيارات وتقييم للموقف وعدم الانحياز المسبق لموقف سابق لأننا نريد الوصول إلى الموقف الذي يجب البحث في جوانبه المختلفة.

إن المصالحة هي تحقيق لتوازن قوى مبني على توازن مصالح فهناك مصالح لحماس ونحن لدينا مصالح ونريد البحث عن نقطة التوازن حتى نبني عليها المصالحة ولا احد يعلن المصالحة وهو مستسلم لأن هذا يسمى إذعان واستسلام وليس مصالحة.

نحن لسنا أول حركة تحرر يحدث فيها انقسام أو نعاني مما عايناه وهناك العديد من حركات التحرر التي صوبت المسار.

إن تغيير موازين القوى في الحركة الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن يمس تعريفنا للهوية الوطنية الفلسطينية إن التعريف شي ودخول أطراف سياسية أخرى هو أمر آخر وهناك حالة صراع ليس على تشكيل الهوية.

نحن لا نريد الحديث عن أهمية استقلال القرار الفلسطيني لكن لا يمكن أن نسلم باستقلال القرار ونحن لسنا معزولين عن العالم ويجب الأخذ بعين الاعتبار بالعوامل المؤثرة في صنع قرارنا عربيا ودوليا لكن من يأخذ القرار نحن .

إن المحاولات للاستيلاء على القرار الوطني المستقل لتحويلنا إلى ورقة سياسية بيد هذا الطرف وذلك ولقد دفعنا الكثير من التضحيات للحفاظ على هذا الموضوع.

هناك معطى جديد يجب أن لا ننساه نحن الآن طبقا للقرار 29 نوفمبر 2012 رقم 16/79 نحن دولة تحت الاحتلال وأرجو التفكير بهذه الطريقة وعدم الاستمرار في الحديث عن السلطة.

فيما يتعلق بالمفاوضات لقد صنف الأمر بطريقة تعسفية وكأن من هو مع المفاوضات ضد المقاومة وكأنه لا شكل للمقاومة إلا الكفاح المسلح والأشكال الأخرى من المقاومة لا أهمية لها ويتم تناسي انه طبقا للحالة التي تخدم النضال في تلك المرحلة النضالية. يذكرني هذا التمسك بتقديس الكفاح المسلح في مطلع السبعينيات حين كنا في جبهة الرفض وكنا نصر ونضع فيتو على منظمة التحرير إلا إذا اعترفت بالكفاح المسلح ربما هي نزعة طفولية أو يسارية لكننا بعد ذلك نضجنا وعرفنا أن هذه ليست النظرة الوحيدة التي تحدد هوية التنظيم.

غزة هي مع المقاومة المسلحة والضفة الغربية مع المفاوضات وأصبح هناك تقسيم للشعب الفلسطيني مكانيا ووظيفيا في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن النضال والكفاح المسلح هو شكل من أشكال المقاوم والمفاوضات أيضا شكلا من أشكال المقاومة ويجب ألا نسقطها.

هل حركة حماس من اجل القرار الفلسطيني المستقل ستعلن أنها جزء من الحركة الوطنية وليست لها علاقة بحركة الإخوان المسلمين تنظيميا وأيديولوجيا؟

إذا كان قرارى ليس عندي فكيف سيكون مستقل ووطني وهل هو قرارهم أم قرار حركة الإخوان المسلمين.إن القرار الموحد رغم أهميته لا تتخذه المؤسسات وفي حركات التحرر الوطني هناك قواسم مشتركة عظمي يتم التوافق على القرار الوطني الموحد في مواجهة الأزمات والضعغوطات .



إنني لا اتفق مع الأخ رباح بأنه من غير المسموح لآبو مازن وهو لا يريد دعوة الإطار المؤقت لمنظمة التحرير ونحن حريصين على الدور المصري في المصالحة الفلسطينية الذي استمر منذ عام 2003 وإلى الآن. إذا أردنا الامتثال لدعوة الإطار وعدم الحوار في مصر أين سنذهب؟ هناك إشكاليات أحدها هو العلاقة بين حماس ومصر.

اعلم أن الجهود التي بذلت مع المصريين من أجل تذليل عقبة مشاركة حماس ودعوة الإطار المؤقت في القاهرة ونحن حريصون على عقد هذا الإطار ويهمنا المضمون الذي نريده من هذا الإطار والمنهاج الذي يجب الاتفاق عليه والقرار الذي يجب الاتفاق عليه والآليات والضمانات لتحقيق ذلك. إن الحرص على الديمقراطية والتمسك بها والحرص على نتائج الانتخابات لا تعني الخروج على النهج. إما نكون ديمقراطيين إلى النهاية أو نكون نصف ديمقراطيين إن نصف الديمقراطية لا تتعامل مع القضايا بشكل انتقائي وإذا لم تعجبني أرفضها أو أقوم بانقلاب عسكري عليها. علينا جميعا معرفة ما هي الخيارات التي علينا اتخاذها الآن وفي المستقبل.

period, because the tools and mechanisms of division are valid and strong.

3) The third scenario is a continued transitional period with the possibility of postponing the Palestinian elections due to emerging technical or objective problems, or because of the Israeli position. Under such scenario things will remain as they are, as long as both parties are benefiting from the delay. However, this scenario depends on the stability of the Palestinian environment, and the absence of any changes such as the launching of an Israeli military operation against Gaza, or the vacuum of the presidency position due to some reason. Over all, the possibilities for this scenario to happen are weak, because it will most probably clash with the available political choices of Fatah and Hamas, in addition to the fact that societal factors and people will play the guarantor role of the non-return to failure again.

In conclusion, one can say that the agreement this time is ruled by determinants and facts that are unlike its predecessors. It would be very difficult for Fatah and Hamas to return to the division, because this would mean the loss of their legitimacy and creditability amongst the Palestinian people. Fearing the sense that a failure in this agreement could mean a loss for both of Fatah and Hamas on the factional level, can be a motivating reason to move forward in the path of reconciliation, and it can also reduce the seriousness of challenges and setbacks that face. Furthermore, this could be a good chance for the President to personally achieve something, and to be able to reunite the Palestinians. No matter how much pressure is being practiced, the deal must be saved and reconciliation must be achieved as long as there is a popular support. In the end, it is important to keep in mind that the impact of regional and international factors and powers increases the ability to stand in the face of reconciliation, and as much as there is compatibility and adaption to the regional and international changes, there must be an equal effort to going for a Palestinian reconciliation in its final form.

1) The choice to move forward in the path of reconciliation, and succeed in overcoming the obstacles and challenges that we mentioned earlier. This depends first on the commitment of Fatah and Hamas to comply with what has been agreed upon, despite the pressure practiced by Israel and the United States, and with the ability to form a government of national consensus to succeed in creating a healthy atmosphere for holding Palestinian elections, which if achieved, can make it very difficult for any party to return to the option of division. The success of this scenario depends also on the Arab stance, and their financial support to assure the sustainability of the authority in performing its duties, and its ability to fulfill its financial obligations by submerging the employment and security structures in the overall budget of the PA, which is indeed necessity to achieve reconciliation. In the meantime, this scenario also depends on accelerating the activation of the PLO role, and reaching a transitional consensus on how to deal with the negotiating options. Furthermore, depending on to what extent this consensus can go, this determines to what extent political dilemmas can be eliminated at such a crucial stage for the reconciliation. After the completion of the elections, and activating the role of the PLO, the success of the reconciliation becomes dependent on activating the role of the community, and civil society organizations, and on increasing the role of the other Palestinian factions.

2) The failure option: The possibility of failing in this process is valid and strong based on past experience. This depends on how one looks at reconciliation, is it a strategic option, a tactical option, or a mean to overcome the crises that each party is facing? Or, is it just a cover and a threatening message to Israel and the United States to continue to negotiate, and to escape from fulfilling financial obligations? This depends on the options that Israel can use, which one of them could be waging a new war on Gaza. If this happens, it could confuse all the Palestinian options, and would put the PA in a difficult position on how to deal with this war. The failure also exists if there is no agreement on many of the concepts that need to be agreed on, including the concept of national unity, negotiations with Israel, the resistance, and the concept of the national interest. Without that, the elections will fail in achieving reconciliation. In other words, the possibilities of failing are strong and high throughout the transitional

region, and in the Palestinian political environment, mainly after failure of the latest negotiations with Israel. In the meantime, there is no doubt that People's influence, and the onset of a popular Palestinian political opposition may be the main changing factor to push for reconciliation, as the Palestinian situation is no exception to the Arab situation, and the role of the streets in opposing certain systems of governance can be a good reason for its downfall. The perception of People that the reconciliation is the only way to deal with the settlements and the Judaization of the land has grown bigger, while knowing that there is no future for any Palestinian unilateral option without reconciliation.

Looking at the Gaza agreement, we find it short, concise, and general in terms of context. The main points of the agreement focus on procedural and technical matters, such as the formation of a non-political national consensus government that can operate during the transitional period. It also calls for holding elections within a specific period of time, while no one can ensure the stability of its variables. In the meantime, it emphasizes on rebuilding the Palestinian Liberation Organization (PLO), and it questions the difference between activation Commission and interim leadership framework. All of which have come at the expense of determining the general principles of the Palestinian project, and the future of reconciliation in case of a renewed negotiations, which the PA and the presidency still adhere, and even going further to assure that political program of the President is the same of a the new government's program.

But despite all, this agreement is a major step forward, compared to previous agreements, toward the implementation process of forming a transitional government, which if it happens, can be the first hurdle to overcome. Only then, the reconciliation can push for even bigger steps. In general, in light of the surrounding determinants, whether locally, regionally or internationally, even in light of the Israeli determinants, one can say that the reconciliation is now put in front of three major options, which are:

# **Palestinians and Reconciliation: Scenarios and Alternatives to Success and Failure**

## **An academic view**

**By, Dr. Naji Shurab,**

Palestinians face two contradicting visions, which are parallel to each other. On the one hand, Hamas's vision lies in considering military resistance as the only way to obtain historic Palestine, while on the other hand; Fatah's vision lies in adopting negotiations as a strategic option to achieve a Palestinian state on the June, 1967 lines, and not on historic Palestine. This is the core of the contradiction and division between the two. If reconciliation is not achieved based on those two visions, the seeds of the division will remain rooted, and will act as a barrier in the way of reconciliation, which could disappear if each party managed to overcome their crises. In terms of structure, the division is still standing, and in the near vision, reconciliation doesn't mean PA's control over Gaza, or Hamas's control over the West Bank.

### **Possibilities of reconciliation and expected scenarios:**

Initially, we cannot pre-claim the Gaza agreement as a success or failure by basing our judgment on the previous six agreements. The latest Gaza agreement came as an assurance of its successors, mainly of the Cairo and Doha agreements, as it carries the same charter provided by the previous ones. But the internal and regional developments today are different when compared to those that existed during previous agreements. The previous factors can be summarized by being supportive or the political division, meanwhile the determinants for the Gaza agreement can be seen as an incubator and a driving force for reconciliation. The motivation for reconciliation this time is the dramatic changes that have been witnessed in the Arab

embrace the government and give it a strong support to succeed because it is our duty as a community.

To face the Israeli occupation and its accelerating attempts of divide the land, building illegal settlements, and Judaization of Jerusalem, we must adopt a thinking strategy that is based on national fidelity. Our core issue is not authority or government. Our task is to reconcile and open the door for the rehabilitation and rearrangement of the structure of the PLO. We need to reformulate the Palestinian national program and draft the Palestinian internal life on the basis of peaceful coexistence and non-violence. We also need to restore our foreign relations, which have been significantly affected by odious internal division.

The opportunities in front of us are good, but the challenges are great and we are in beginning of a long road. We need to gather all of our political forces, our civil society and our intellectuals under one national program. There is truthful will in Fatah and Hamas to end the division and think about what is beyond it, the bigger challenge that comes after reconciliation, in order to get out to the world in a civilized manner and far from any trivial things that could hinder our efforts.

A certain dialoged mechanism must be followed on a regular basis to ensure the success of the reconciliation. No one thought about establishing a state in Gaza. All the news that speaks of this are nothing but rumors and false claims, as it is a betrayal for the Palestinian cause and struggle to think of such thing. Not even during the presidency of Mohammed Morsi that Hamas thought about it. It was only Israeli attempts to create such reality in Gaza. Talks between Khaled Meshaal, Ismail Haniya and President Abbas were on taking place regularly, and there was not a single time when they talked about a separate state in Gaza.

A unity government is the gate to enter the reconciliation palace but, this is not it. There are serious problems that have been accumulating over time, which need to be addressed. We must reformulate the internal Palestinian situation, and restore the Palestinian relationship within the PLO. We must not lay back after the formation the unity government, as it is only a caretaker government that will focus on bringing calm and stability and preparing for the upcoming elections.

We are convinced that discussing all of those files must be under the umbrella of unity and, not under the umbrella of the division, which creates a positive atmosphere. The process of establishing a unity government has started, without the presence of any of the Hamas or Fatah in it, while the standard to be a minister is be qualified and well prepared for the next stage, as it is going to be a very important stage. Thus, there must be a focus on responsibility, because all the consequences of the division will appear in the following months. The division lasted 7 years and should understand that it is not easy to solve all problems and disputes in few months.

As mentioned earlier, time is a crucial factor in therapy and rehabilitation. However, Palestinians, in their nature, are impatient to certain extend. We must give a chance and time for the Palestinian case to get up from bottom to top after the division, and we must

anything new, we have only prepared a timetable and then we agreed on starting the implementation process of the reconciliation.

Time is a crucial issue in the history of peoples and movements. Some people manage to reach a final solution in one day, while other people take years to agree on one thing. This is the problematic difference between politicians, intellectuals and regular human beings. Understanding reconciliation requires from us understanding the reasons behind the division, so that we can bridge the gap between Fatah and Hamas and put an end to the unlimited state of tension, and unhealthy competition between the two. It is possible for Fatah and Hamas to work together around a joint program. There are similar approaches for Fatah and Hamas that we must employ for the sake of ending the claims that Fatah and Hamas are two parallel lines that can never meet. This saying is common amongst Hamas figure more than in Fatah. I think our lines can meet.

The Palestinian factional mentality allows for singularity and monopoly to take place, which something that has got to be changed. Practicing politics is not exclusive to one party only, and the same goes with resistance. One of the reasons for our failures throughout the past 66 years is this factional mentality that was seen in Lebanon, Syria and the in the Palestinian Territories as well. That said, we must work with a collective mentality. If this happens, the life of Israeli occupation will not last longer. Palestinians enjoy a high level of capacity to understand politics and all other related issues, but their biggest problem is the issue of internal dispute.

The latest reconciliation agreement came as a result of the balance in powers. The claims that the weakness of Hamas, after the latest regional developments, has pushed the two parties to realize that reconciliation is an escape, is not true. The trust issues between the two parties, and the way the reconciliation process was managed was the main reasons for its delay.



# **The Importance and Dimensions of the Reconciliation for Hamas**

**By/ Ghahzi Hamad**

The Palestinian division is not a new phenomenon that just appeared on the surface after 2007, but it has been deep within the Palestinian society since the first intifada. Working for the Palestinian case has not been based on unanimity or national consciences; it has been rather suffering from the work divided between factions. It is undeniable that all previous talks between Hamas and Fatah exceeded the strategic issues and worked around the their problems and disputes without finding sustainable solutions, which led to the accumulation of fundamental issues that are now buried under the rug and will come out all at once soon.

It is essential for us to give the reconciliation process a high priority and ensure its success. We must understand the factors to its success and take them into consideration. One of these factors is urgency to understand why the division happened in the first place? And why did we start working to end it in 2009 and it took us another 3 years to work on it again?

There is a deep crisis in the trust between Fatah and Hamas. This is a result of different political program for each party, the external pressures and the way of management for the process of reconciliation. All of these issues very problematic to the reconciliation efforts. I was not satisfied with the terms of reconciliation that seemed to be coming in several installments rather than once and for all. During the latest reconciliation agreement in Al Shatee camp in Gaza, we didn't done

Many people questioned the reasons for delaying the formation of the new unity government, which saw the light after 5 weeks from the agreement. In my opinion, this delay was a result of the large focus and efforts, the European position and the issuance of the statement by the European Union, along with the decline in the position of the United States and Israel, which was put under great pressure when it suspended the Palestinian money from tax revenues. Therefore, I see that there is a good political management for this issue and I hope that everyone remains on a high level of responsibility, and that our ultimate goal is the establishment of the Palestinian state.

The speech of President Abu Mazen, in front of the Palestine Liberation Organization, was clear and explicit and had a message was to the outside world. Also, the positive attitude of Hamas towards the speech, as its all spokespersons went to support what came in it, was of great importance as well.

I wish for this dark period of the division to end and never return, and that we can learn the lessons from that period, giving our building our future efforts for the next period in accordance with the principles partnership, the belonging to Palestine, and the commitment to adopt this strategy by fighting those who try spoil the Palestinian reconciliation. We must be well prepared for the next stage because it is going to be a sensitive stage, and we have to emphasize on the importance of having a national incubator for this government and that there is awareness among us all, so we can stand against anything that seeks to destroy reconciliation, politically or locally. We must be united in order to guarantee the success of this new experiment.

to push Gaza towards Sinai. During the last meeting of Saeb Erekat with Livni, he told her that the Israelis are not interested in two-state solution and they are working on spoiling it, and so he called to close this file and start talking about the one-state solution, which received an acceptance from Livni, however under the condition of leaving the Gaza Strip outside this equation.

What we are experiencing in our community, including the internal division, high poverty, the inability to travel and the problem of water and electricity are all problems that concern us at the local level, while at conference of Arab and Islamic countries, there is no talk about the Palestinian issue and Jerusalem, as only the issue of the Palestinian division is the main problem, which gives them justification for their failure to fulfill their role.

**In the mean time, on the international level, many questions are raised on whom does the Palestinian Authority and Abu Mazen (Mahmoud Abbas) represent?**

Now there are serious attempts to achieve reconciliation and the form a consensus technocratic government, with representation of Fatah and Hamas or any other political faction in it, so it can be fully independent, with knowledgeable, experienced and capable officials who can freely move between Gaza and the West Bank to manage ministries. The title of the next phase in our politics is partnership and responsibility, and to be able to defend the supreme interest of the Palestinian people this approach must be followed in the next stage. We must have a national incubator of all factional figures for this project, because we have no other alternatives except the destruction and dispersal of our Palestinian cause.

We believe that the reconciliation project is a national interest and a strategy for the Palestinian people that must be adopted and adhered in order to move on into the transitional period. This government, which I call a bailout government, aims at rearranging things, help prepare for elections, assure the respect for democracy, pluralism, the rule of law and the freedom of citizen, and unifying the efforts so we can become stronger in the face of the challenges of the next phase imposed on our people.

# **Perceptions of Fatah on the Reconciliation**

**By/ Faysal Abu Shahla**

Since 2007, the history of the Palestinian people has been witnessing a dark period due the internal Palestinian political division. No one can remember a single advantage for this division, but we all have heard a lot of information about the large conspiracy against the Palestinian national project by deepening the division. The lack of vision amongst some Palestinian figures, who thought that they can achieve something through this division, reflects the deep problems we face today. Since the start of this dark period, we, in Fatah movement, have been against division. Our strategy was clear and we believed that the division will not help the Palestinian society achieve anything.

Looking at the agreement of 2009, which was prepared by the Egyptians and signed by Fatah and Hamas to end the division in October of that year, and then looking at the agreement of Al Shatee (Gaza) in April 2014, we find no difference between the two, and that the latest agreement is no different from that of 2011 as well. That said, it is important to know the reasons for all of this delay, review those reasons, and determine the responsibilities, as well as identify who to be held accountable for that, so that these things are not repeated in the future.

We must learn from our enemy, who always, after the occurrence of any process against its entity, forms a committee to draw lessons and have access to real information. Until this moment, there is no one in the Netanyahu government, who agrees to the two-state solution, and if Netanyahu requests this from the government, his government will collapse.

There was a conspiracy to establish a separate state in Gaza, but with the Egyptian side paying good attention to that, along with the Egyptian revolution, which has been able to stop those plots of trying

- As Turkey insists on joining the European Union, from time to time, it pursued a policy of maneuvering with Western countries and Israel, as it always waves the option of rapprochement with Arab and Islamic worlds.
- Turkey's geo – strategic location between NATO countries and Russia, makes many regional powers interested in the future of its policies; since it serves as a center of balance for Western policy in the world.
- Turkey has ambitions and desires to repeat the glory of the Ottoman Empire in controlling the Arab region.

In spite of all the possibilities possessed by Turkey, its role will not be welcome by at least some regional and Arab powers, or even by Israel. Furthermore, Egypt and Saudi Arabia, the rivals for the leadership of the Arab world, will not allow another entity like Turkey to compete with them as an influential regional power. In the meantime, Israel does not favor the strong dominance of modern Turkey on the Arab region, and prefers to deal with the reality of the Arab states, which are weak and undeveloped at all levels: politically, technically and militarily. Therefore, any attempt from Turkish, even if is a small portion, would not be welcome, from regional, including the Palestinian Authority.

itself politically and militarily the strongest between the poles of the other Sunni powers, and she finds herself eligible for the leadership of these forces. For instance, her intervention in the Syrian crisis comes in that same context. So, it is unavoidable to resolve crises of Sunni Muslims, including the Palestinians with Turkey's intervention.

### **The nature and limits of the Iranian and Turkish roles and their ability to achieve Palestinian reconciliation**

#### **Iran:**

Iran has a regional, tangible and heavyweight role, politically and militarily, where recently the limits of its regional and international interventions have become very influential, especially in light of the following:

- Iran built its military force by depending on purely domestic sources.
- Iran is developing a nuclear power project that is feared, by regional and international powers, to expand in the future.
- Iran became involved in many countries, especially the in Middle East and Africa; using in doing so the spreading Shi'ism between the layers of the educated and intellectuals on the one hand, and between the desperate poor people who are waiting for financial support from any entity, on the other hand.

In summary, the Palestinian Authority and the Fatah movement will not accept, in any way, an Iranian involvement in reconciliation process with Hamas, since they suspicious of Iran's intentions and its alliance with Hamas, where there is still a link to between Hamas and Iran, even if it is at a minimum level.

Turkey is also a country with political weight and tangible military presens regionally and internationally, and the limits of its interventions are highly influential in light of the followings:

- It has the largest army in NATO.
- Since the Islamic-oriented AKP took over the government, the country adopted a policy of zero problems with neighboring countries and others.

Throughout the long past decades, the Turkish-Egyptian relations have not experienced any complications, but with the arrival of the AKP to power in Turkey, and the later selection of a president, who comes from the party itself, a serious shift in relations between the two countries occurred, especially after the imposition of regional and international blockade on the Gaza Strip. Furthermore, with Egypt's consistency with the blockade, and the repeated closure of the Rafah crossing between Egypt and Gaza Strip, the Turkish government demanded Egypt to open the crossing and ease the blockade on Gaza. The relations between the two countries reached a stage of tension and deadlock, after the Egyptian military overthrow the newly elected President Mohamed Morsi in 2013, in addition to Egyptian decision of considering Hamas a terrorist organization. These developments opened the doors wide open for new players to take over and intervene in the internal Palestinian division file. Turkey hopes to be one of these new players. However, the Fatah movement will not accept the anticipated Turkey's role, since to the Turkish government belongs to the same ideological composition of that which Hamas movement follows. After all, the PA and Fatah will not better than the Egyptian mediator to sympathize with them.

### **3- The nature of the relationship between Hamas and Turkey:**

The relationship between Turkey and the Palestinian Authority and Fatah movement is not bad to the point that makes the PA rejects Turkey's mediation. This fact gives Turkey a gateway or springboard towards playing a role in Palestinian reconciliation. However, and as noted above, the PA and Fatah will not be able to accept its mediation, because they fear that such step might anger the Egyptian sponsor, who holds the smallest details of reconciliation file from its beginnings, and also because the Turkish side is aligned with Hamas.

### **4- Eruption of the Arab "Spring" revolutions:**

The outbreak of contemporary Arab revolutions in general, and especially in Egypt, and the preoccupation of Egypt with her own problems and concerns, along with the intensive attempts of media and judicial to demonize Hamas, and isolate it, have led Turkey to sense that it is best time to contribute to the completion of the inter-Palestinian reconciliation. This factor is also linked to the major factors that are mentioned earlier. Turkey, the Sunni Muslim nation, finds

the region encourages Iran to seek for its interest. Even Egypt, the leading Arab nation, has lost its role, regionally and internationally, since its defeat in the 1967 war. The leading role of Egypt, in light of its internal division after the 30<sup>TH</sup> of June 2013, remains the same, a role that is dependent on the will of some regional and international powers, some of which are the USA and few other Gulf countries. Similarly, Saudi Arabia began to lose its political role as well; as the majority of its royal family reached the stage of premature aging.

#### **4- Regional developments and their impact on the Iranian role in Palestinian reconciliation:**

Regarding the Syrian situation, Hamas adopted a formal position supporting the Syrian opposition, to the point of cutting connections with Syria. By doing so Hamas moved away from its alliance with Iran and Syria. This led to a strained relations and a significant tension between Hamas and Iran. Yet, the relation was not completely cut, because, as some analysts believe, Iran is keen to keep the support for Hamas, even at a minimum level, to counter the hectic Israeli "danger". However, despite the tension between Hamas and Iran, it will not lead to an Iranian rapprochement with the Palestinian Authority and Fatah, due to different views and interests between the two about the Palestinian-Israeli negotiations. Accordingly; Iran will not be able, in the present and future, to mediate between the two Palestinian parties, to bring about the desired reconciliation between them.

#### **Second: Turkey**

##### **Turkey's perspectives in the Palestinian reconciliation:**

##### **1- regional role for Turkey:**

Turkey considers that the time has come to reestablish and recover its leading role in the Arab region, after losing that role in WWI. Turkey believes that the increasing of her popularity amongst Arab and Islamic nations, because of her stance against the blockade of Gaza, qualifies her to carry out the Palestinian reconciliation file. However, the occurrence of scenario seems to be difficult at the present time, as the Palestinian Authority and Fatah insist Fatah on the role of the Egyptian mediator, for many considerations.

##### **2- Regional changes, especially the nature of the relationship between Egypt and Turkey:**



# **The Role of Iran and Turkey in Achieving Palestinian reconciliation**

**By, Dr. Osama Abu Nahel**

## **First: Iran**

### **Iran's perspectives in the Palestinian reconciliation**

#### **1- The nature of the relationship between Hamas and Iran and its developments:**

The relationship between Hamas and Iran has been close since the victory of Hamas in the legislative elections, and it became closer after Hamas formed the 10<sup>th</sup> Palestinian government and the 11<sup>th</sup> National Unity Government. Moreover, the relationship between the two reached its peak after Hamas decided to take military control of the Gaza Strip in mid 2007. Since then, Iran's support for Hamas became unlimited, financially, militarily and logistically. In results, this Iranian stand led to the deterioration of the Palestinian Authority's relations with her, as the first accused Iran of standing against the Palestinian reconciliation, and described its position as "a stumbling rock" on the path of reconciliation.

#### **2- The nature of the relationship between the Palestinian Authority and Iran:**

The relationship between the two has been bad since the outbreak of the Iran-Iraq war, in the early 80s, as none of the attempts to fix the relations has ever worked out. Furthermore, that the relationship between the two sides, at its best, did not exceed accepting the shortcomings of one another.

#### **3- Iranian interests during the Palestinian division, or without it:**

Iran, like other pivotal nations in the region, such as Turkey, for example, has interests in the Middle Eastern region and other areas in Africa. The fact that there is no strong and effective Arab presence in

division failed to comply with the agreement. Nevertheless, Saudi Arabia showed their willingness to host a second Mecca agreement, but that initiative never came into effect.

**Recommendation:**

- The need to achieve Palestinian reconciliation by depending on self-reliance, not by encumbering the process with an Arab regime sponsorship, with all due respect to the Egyptian role. It is clear that Arab countries are living in a state of alliances and interactions that reflect their national interests at first.

- The need to build an independent Palestinian national strategy that takes into account the Palestinian privacy and not to engage any Arab and regional alliances that could adversely affect the Palestinian national project.

- The need to have a political and financial Arab support in order to achieve reconciliation.

- Achieving a Palestinian reconciliation must be based on the concept of partnership and the culture of accepting the other, and to be supported by a consensual national program.

- Each party must abandon political maneuverings such as using regional developments to practice pressure on each other, and instead employ the Palestinian relations with Arab, regional and international powers for the interest of the Palestinian liberation project.

- The Palestinian factions, especially the Islamic ones, need to focus on their national identity, and not to be drawn into regional or international charts under any pretext ideology.

-

All that we witnessed from the Syrian side on this regard was nothing but issuing statements and press releases, calling for and supporting reconciliation, without the slightest attempt to effectively engage in the process to bridge the gap between the two Palestinian parties.

In sum, it is safe to say that the Arab role was not decisive in ending the division quickly, while no real pressure was practiced on both sides to end it. What happened was more of a management to the reconciliation process in accordance with the political agenda of the Arab countries enrolled. Indeed, some countries such as Qatar has exercised the policy of alliance-type, which in results contributed to the deepening and prolonging of the division. However, the Palestinian side still bares the primary responsibility for bringing about the division, managing it according to a partisan agenda, and leaving it to be dependent on Arab, regional and international wills. The reconciliation became no longer an internal Palestinian affair, but more of an Arab, regional, international and even an Israeli affair. The Palestinian division was the reason for allowing the intervention of different systems that have their own agendas, while it employs the Palestinian case to its alliances and use it to manage their regional international crises.

### **Results of the Study:**

- The Egyptian side plays the major role by sponsoring the attempts to achieve reconciliation, despite the dramatic changes that have occurred in the Egyptian political system.

- The role of Qatar was present and supportive of the Egyptian role, and yet it was accompanied by a political and financial Qatari support for Hamas. But, this role was isolated in 2014 after the political change that occurred in Qatar.

- The Syrian role was not clear enough to bridge the gaps. We can say that the Syrian position was not serious about achieving the reconciliation, as the interests, junctions and alliances of the Syrian regime employ the Palestinian case within the regional and international agenda, even during division.

- The Saudi role was present during the period of conflict, before the division, where it sponsored the Mecca reconciliation agreement in February of 2007. However, this role declined after the parties of the

the two parts of the land has left the Palestinian people divided at all the vertical and horizontal levels of the political and social system.

In an attempt to overcome this political problem, the Arab League sought to heal the rift between the two parties, and entrusted Egypt with handling the reconciliation file, considering the strong position that Egypt holds in the Arab world, and the historical and geopolitical ties it has with the Gaza Strip, as well as knowing its previous attempts to resolve the dispute between the two parties.

For that reason, Egypt became the main sponsor for the attempts of achieving the Palestinian reconciliation. Many intensive meetings between the Palestinian factions took place in Cairo, especially between Fatah and Hamas, which were at the end cumulated with the signing of Egypt's Palestinian reconciliation accord in 2011. Nevertheless, this accord did not find its way to the implementation stages, due to the sudden developments, known as the Arab Spring revolutions, in the Arab region, including in Egypt. The reconciliation process stumbled with subjective variables as each faction tries to use the new developments for their own benefits. Each party also used their alliances to practice pressure on one another, and tried to win sometime through political maneuvering. It was obvious that with Egypt witnessing dramatic political changes on the ground, the focus on the Palestinian reconciliation declined due to the reordering of priorities.

Other Arab nations took advantage of what happened in Egypt by trying to play a role in achieving reconciliation. One of those countries was Qatar, which was able to build relations with the Muslim Brotherhood in Egypt, as well as with Hamas. After several tries to move the reconciliation process, Qatar was able to have both parties of the division sign the Doha 2012 agreement, which came as a confirmation of the Cairo accord and a start towards implementing it.

Several Arab countries such as Yemen and Kingdom of Morocco tried to make progress in the reconciliation as well, but the Egyptian role remained as the main one and the only sponsor is the "Egyptian Intelligent Services". On the other hand, the Syrian role was not clear or specific during the first years of the division, which allows us to say that it was a negative role toward approaching a reconciliation deal.

# **The Arab Role in Achieving a Palestinian Reconciliation**

**By, Dr. Khaled Safi**

This study aims at highlighting the Arab role in the attempts of achieving a Palestinian reconciliation. The internal Palestinian division was a result of the winning of Hamas in the Palestinian legislative elections in January 2006, and the subsequent formation of a Hamas-led government. After the 2006 legislative elections, the Palestinian political system became divided between a two-headed executive authority. On the one hand, Fatah took over the presidency, while on the other hand, Hamas controlled the government. Drastically, the political division escalated to become a struggle over power, leaving the doors wide open for internal clashes that reached far stages on December of 2006, despite all the attempted political and security interventions, which were led by Egypt, to contain the situation between the two factions. In February 2007 Saudi Arabia stepped in and sponsored a dialogue between the two sides of the division, which was translated into the 2007 Mecca agreement. According to this agreement, both sides agreed on the formation of a national unity government. Unfortunately, this agreement didn't contribute to achieving a Palestinian reconciliation, and in consequence, it led to the return of the internal fighting, reaching this time bloody stages and high levels of tension in May 2007.

In results, Hamas sought to resolve matters of security to its advantage through what is known today as the coup of June 14<sup>th</sup>, 2007, or what Hamas calls the "Military Takeover". By doing so, Hamas was able to seize control of all government and military headquarters in the Gaza Strip, and became the ruler of Gaza, while Fatah was left to rule the West Bank. Consequently, the Palestinians became led by two governments, a caretaker government under the leadership of Dr. Salam Fayyad in the West Bank, and a dismissed government under the leadership of Ismail Haniyeh in Gaza. A state of division between

- 3- Activating the roles of groups that did take part in the military confrontation, and take responsibility to change the structure of the discourse and unify the Palestinians and Arabs.
- 4- Targeting Jewish Israeli society in order to make a change in its position. Palestinians must take advantage of the experience of the first intifada and how it their recognition and the recognition of their rights.
- 5- Activating the Arab and international solidarity movements and contribute to ending the tragedy of the Palestinian people.
- 6- The importance of adopting human rights and values.
- 7- Forming an authority for Palestinian constitutional dialogue which would allow all Palestinian segments to effectively participate in drafting the civil agreement required to develop future constitution that is acceptable to all

people after winning the war of 1948. A process of dividing military roles between political forces and security agencies on one side, and allowing certain elites to activate economic and service institutes on the other side, is what needs to be done.

**Reconciliation is a civil responsibility- Learning from international examples:**

Ending the division between Gaza and the West Bank and between Fatah and Hamas is a Palestinian option and a civil Palestinian responsibility. The Israeli, Arab and International positions are tactically important but, the strategic mission is a Palestinian responsibility. Thus, any reconciliation must adopt the values of human rights its reference in order to gain the respect of all parties aiming at building the Palestinian democracy.

Through the establishment institution, the people and their elites negotiate about defining their identity during the post-liberation era. What comes before or during the establishment of the constitution is a process of reconciling and confrontation between political and military elites that will work together in building the nation. In South Africa, elites and ethnic and intellectual groups confronted each other about what they did during struggle for liberation from apartheid. Meanwhile, the South African religious and social cultures have contributed, with the help of the international community, in achieving reconciliation between elites, institutes, and activists during the bloody struggle. Elites apologized for decision they have made and let to African bloodshed. Some of those leaders stepped-down, while other took responsibility for the failure and success during the stages of liberation.

**Recommendations:**

- 1- Palestinians should learn and benefit from people's experience around the world, from people who struggled for liberation and succeeded in building national reconciliation and forgiveness committees. The South African experience is the best example.
- 2- activating the European role in supporting the reconciliation process

internationally. Netanyahu uses the Palestinian reconciliation as an excuse to stop the Palestinian-Israeli negotiations.

"Israeli left:"

The Israeli Zionist left has contributed to the spread of apartheid that was accompanied by the withdrawal from Gaza and the construction of the Separation Wall. Haim Ramon, who split from the Labor Party and joined the Kadima, was one of the first advocates for the establishment of the Separation Wall and marketing for apartheid.

### **"Left" anti-occupation and Zionism:**

"Left" anti-occupation and Zionism supports the Palestinian reconciliation to the point that some of its member could be naïve in their interaction with the recommendations of the reconciliation.

### **Parties that represent the Arab street inside Israel:**

There is a strategic and an important role for this sector of the Palestinian people. It is important because it is the only sector from the Arabs and Palestinians that interacts with Israelis on a daily basis. Furthermore, they know the social, political, cultural and economic structure of the Israeli community.

The Palestinian Arab mass parties support the reconciliation process. However, they vary among themselves based on their different intellectual trends. For instance, Islamic movements criticize Fatah, under the leadership of Mahmoud Abbas, for accepting to negotiate with Israel. In other words, the concepts and ideologies of these movements are originated from the position of the Muslim Brotherhood. And as for the Palestinian Political leaders inside Israel, their positions vary between supporters, skeptical and rejecting.

Overall, the Palestinian community inside Israel Lacks a strategy that can contribute ending the occupation, especially in the wake of their marginalization, after the Oslo Accords, whether in the process of political dialogue, or even in the process of rebuilding the Palestinian people wherever they are located.

Palestinians in Israel fear the internal division and they see it an example of Arab failure in building the people and democracy. This failure is met with a Jewish success in building public intuitions after the destruction of the Jewish people during Nazism, gathering the people and giving them an identity since 1948. That is why Palestinian elites should search into the Jewish experience of rebuilding their



between both sides. Dialogues have been held between Islamic movements inside Israel and "Shas", where they deeply discussed several issues, in addition to the coordination in matters of religion at the parliamentary level.

### **"HaBayit HaYehudi" (Jewish Home):**

Perhaps the biggest beneficiary of the collapse of the Israeli-Palestinian negotiations is the supporters of the Jewish Home Party, which is the central representative of the settlers in the Occupied Palestinian territories in 1967. Jewish Home supports the Palestinian reconciliation in order to use it against the PLO in before the international community. The party exploits the current period to transfer the financial resources, and change the laws in to be in favor of the settlements. This policy leads to a raise in the prices of houses in the city centers, and so they encourage immigration to the West Bank. Additionally, the party often tries to straining the relationship with the Arab-Palestinian community inside Israel through fabricating confrontations in the Negev and the mixed cities, to prove that the battle is on full land as a land for one people and for the two-state solution.

### **"Likud Yisrael Beiteinu":**

Since its failure in the elections of 1992, the leadership of Likud Beiteinu has been focused on a policy of management of regional conflict and mitigating the damage to the Jewish unity, because of the Palestinian issue. The movement, Refusing military service in the Gaza Strip, has contributed to support the position of the wide range of forces in the issue withdrawal from Gaza. Avigdor Lieberman was able to deepen political his political control since 1996, through his active participation in the successive governments and his service to the people in housing and job. He was one of the most popular voices that incited regional war, while his campaign against Palestinians in Israel has reached its highest during the elections of 2009, but then it was reduced during the year of 2013.

For Bibi Netanyahu and Lieberman, managing the conflict and controlling the Palestinian people is their axis thought, and the Palestinian division supports their position on local Israeli level and

and Arab investments in the Israeli economy. This sector hesitates to take a direct position on reconciliation, however, central parties within this sector, do not virtually oppose the reconciliation as long it contributes to the security and stability of the region.

### **Israeli Political Parties:**

#### **"Labor Party"**

The Labor Party fears to take a position on the Palestinian reconciliation, as it accuses Hamas and uses the Palestinian division as an excuse for the decline in electoral power since losing control of the Israeli government in 1996. A state of disappointment accompanies the Labor party from Fatah and its leadership, especially during the previous presidency of Yasser Arafat. The former head of the Labor Party (Shelley Yachimovich) refrained to tackle the Palestinian issue, and chose to tackle the social issues, in the wake of the social protests that erupted in 2011. The results of the election and the rise of the right-wing Center Party "Yesh Atid" demonstrated that the Israeli society is gradually moving away from finding a solution to the Palestinian tragedy, and accept to coexist with the price of occupation.

#### **"Shas":**

In general, Shas refuses to intervene in the Palestinian issue and the Palestinian reconciliation due to internal reasons, which have evolved after the death of the party leader (Ovadia Yosef) and crowning of (Aryeh Deri), as the leader of the party instead of (Eli Yishai). Eli Yishai has been stalking Deri since his return to the leadership of party, while the two sides fear an emergence of a crisis that could lead to the division of the party. Some people in Shas expressed their willingness to listen to the Fatah-Palestinian position secretly, yet they refuse to conduct a formal meeting between President Abu Mazen and the party leader Aryeh Deri.

Israeli Knesset has passed a referendum law which is expected to be boycotted by masses of religious parties who will refrain to participate in the decision to support an Israeli-Palestinian peace agreement. Due to religious reasons, a section of religious parties adopt the position of abstention in cases of regional matters. Nevertheless, some central forces in "Shas" show flexibility towards Islamic religious forces, saying that the religious attitude is common

**Military Intelligence and the military budget:**

During the discussions at the meetings of the Committee on Foreign Affairs and Defense Committee of the Knesset, military intelligence personnel present varied analyzes of the latest situation. And as of currently, the prevailing attitude is more likely to positively evaluate the Palestinian division, as well as it interacts well with the position of the right wing. These parties expect collapse of the Hamas system by practicing a tight siege on the Gaza Strip, from the Egyptian and Israeli sides. Yet, despite this assessment to the situation, there some influential entities in the military intelligence who encourage informal civil cooperation with the Hamas government in Gaza in order to prevent a total collapse of humanitarian services and loss of control over Gazan masses. After all, the analyses of the Military Intelligence and the General Security Services (Shin Bet) in Israel are always discussed in joint meetings and with full cooperation from both parties.

**General Security Service (Shin Bet):**

Even though Israel has officially withdrawn its forces from the Gaza Strip in 2005, Shin Bet still conducts military intelligence and directs the Army to carry out military operations in the Gaza Strip. On the other hand, Shin Bet refuses at this stage to intervene for the benefit of the Palestinian reconciliation, to be in line with the decision of the Israeli political agency. Shin Bet allows leaders of Fatah to enter the Gaza Strip to hold a dialogue with Hamas and visit their families. Moreover, the shin bet communicates with detained Hamas leaders in Israeli prisons and direct through them and through other parties messages to the Hamas and its military leadership. The Shin Bet supports keeping Hamas responsible for civilians in Gaza and the Palestinian National Authority in the West Bank, and keeping them occupied with these civic responsibilities until an official Israeli political decision is taken for what's to come in the next stage.

**The Israeli economic sector**

Since the signing of the Oslo Accords, the Israeli economic sector began to build relationships with the Palestinian National Authority, and benefited from the joint talks by attracting international

currently. In the meantime, this does not mean that the assessment of the military and security agencies complies with the official government position calls for managing the conflict rather than resolving it.

The U.S. administration reserves its direct intervention in the Palestinian reconciliation, because it fears that the use of this intervention will delegitimize the U.S. proposal and its role by AIPAC in the U.S. Congress. We see how the minister of security "Ya'alon" gathers security files with the aim of waving them in front of the Israeli public, the Jewish American public and AIPAC, to be used against and U.S. Secretary of State John Kerry. The official Israeli policy works along with its allies in the congress work on facing the moderate Jewish initiatives. Official Jewish authorities refused to communicate with "J-Street" and it prosecutes members of Congress who have visited the region in an initiative by the J-Street e in May 2014. Nevertheless, the Israeli government works and its allies to prevent any official American parliamentary visits to the Gaza Strip.

### **Israeli Perspectives o Palestinian Reconciliation:**

Israeli security agency opposes Palestinian reconciliation for many reasons, the most important of which is the ability of the Palestinians to develop a joint action that can face the occupation in multiple forms. Israel analyzes the current Palestinian situation as follows: "the PLO chose non-violence and the internationalization of recognition of the Palestinian state as their mean of struggle. On the other hand, Hamas and other Palestinian factions chose taking control of the Gaza Strip and continue armament in order to prepare for a future military confrontation, like what happened in southern Lebanon, and like what happened in Gaza, at the end of 2008."

The position of the security agency on the dangers of the Palestinian strategies is different, while there are those who consider the civil movement as a strategic danger that must be faced because of its negative effects on economy. The level of persecutions against international boycott movements has risen from the civil confrontation level to the level of strategic security threat to Israel, which requires the Israeli Intelligence Agency (Mossad) and the security forces, to prosecute International civil operations. There is an interest for the Israeli military in pushing the border areas into a military confrontation that can be controlled in terms of its developments and results.

differences, and in spite of the pain that accompanied the transition period after the Tunisian revolution and the elections.

This paper focuses on the Israeli interest and it suggests a strategy that might help targeting the Israeli public and institutions in order to support the process of reconciliation and transform Israeli-Palestinian conflict from its current status to putting an end to the tragedy of the Palestinian people.

### **International intervention in the Palestinian issue:**

Dealing with the division and the Palestinian reconciliation cannot be done without studying in depth the international, Islamic, Arab, and Israeli intervention in the Palestinian issue. There are those who just prefer to watch, while there are those who intervene for the sake of protecting their local and regional interests. Israel always tries to push the case of Iran in the process of delegitimizing the rights of Palestinians and their institutions. Since the "Doha Declaration" in February 2012 until the eve of the "Shataa' Declaration ", Israel has been ignoring the steps of reconciliation, while the Arab and international support has been absent.

On the other side, the position of Qatar, which is known for its support for Hamas, is faced with a shady Israeli silence. In comparison, one can see how the Israeli campaign against Iranian support of Hamas is working actively in the international community. An example of that is the latest campaign against the ship that was captured in the Red Sea while on its way to Gaza to deliver arms, according to Israeli claims. This campaign was synchronous with Israeli Prime Minister's visit to the USA in March 2014. On the other hand, as for the Turkish intervention, it is evident that Israeli position is influenced by the Turkish regional activities.

Israeli political and military forces are swinging between activating the complicit Turkish role with the United States, and marginalizing it in favor of other complicities. Some of the security agencies and the Israeli Foreign Ministry has dealt rationally with the Turkish intervention, however, the political agencies, especially "Yisrael Beiteinu" party has tried to gain political support through marginalizing the Turkish role to the point of insulting it. Turkey works for interests that of a difference to these that Qatar works for. Yet, both sides serve the same political party that at is ruling Israel

# **The Position and influence of Israel on the Palestinian Reconciliation**

## **“Between Rebuilding the Palestinian People and the Israeli interests”**

**Jafar Farah**

The Palestinian internal division originated as a result of the interests of Palestinian elites, which has been supported and funded by external forces to serve their interests. The process of rebuilding the Palestinian people after the destruction caused by Nakba and the effects of the occupation requires at first identifying the Palestinian people's identity, and building a safe future for individuals and groups. The division has caused many counterproductive effects on the process of rebuilding the Palestinian people, and determining its identity, as well as its human, national, economic and social values.

Practiced international and Israeli pressure plays a major role in fueling the division, and at the same time in putting an end to it. Because of Israel's continuous rejection to end the occupation, Palestinian people and institutions are forced to make strategic decision about the civil, political, and administrative identity for the people. Therefore, the all Palestinians, including the elites, have to take responsibility in ending the Israeli occupation and in rebuilding their society in accordance with democratic values and the respect of human rights. We have to revise the Palestinian experience that led to the division and its consequences by following carefully what is happening in the region, from Syria to Tunisia. The Arab crisis, especially the fall of Syria, should be a learned lesson for the Palestinians so that they realize what division could lead to if continued. Moreover, despite the major difference in the Syrian case and the Tunisian case in terms of the deep ideological differences between the religious and independent streams in both sides, we have to study in depth the local and regional roles, which led to a Tunisian unified national government, which today consists of Islamists and leftists, in spite of their ideological

specially developed to make it possible to establish a future government of technocrats.

For all these reasons we realize that it is difficult for the U.S. and the Quartet to express a solid position toward the Palestinian government, which contains Hamas and attitudes that consider Hamas a terrorist movement. Nevertheless, in recent weeks there have been a lot of people in the Obama administration who have declared their willingness to deal with a Palestinian government of technocrats. One of which, who preferred to be anonymous stated that they want a Palestinian government of technocrats that accepts the terms of the international Quartet and the recognition of Israel.

Therefore, the positions of President Abbas are important in terms of his acceptance to deal with the international Quartet and its enacted legislations, because it helps in dealing with the Palestinians. In the meantime, one can see that there is a difference between the Obama Administration and the Bush Jr. Administration. Positions of Obama and his Secretary of State, John Kerry, show that the U.S. believes it is important to give the Palestinians a space to reunite, even though it is a sensitive issue for them.

Furthermore, I feel optimistic about the current U.S. position toward forming a Palestinian government. However, I believe that what will happen in the next elections would be full of complexities, as I am very certain that the U.S. government will not change its position and will ask any future government to recognize the Quartet's conditions. The U.S. might even ask all ministers to swear to deal with the Quartet and recognize it.

After all, this situation has negative consequences on Hamas, and I realize that it is very difficult for Hamas to recognize the conditions of the Quartet and Israel, but Hamas must consider having ministers in the government who will recognize the Quartet, even if the Hamas as a movement does not accept that. I think that this is a realistic solution to this issue.

category refers to, which in this case are all terrorists, meaning that no spokesperson or representative for the American government can deal or communicate with any of these movements or its representatives. Sometimes, this role is not fully complied in the case of a small terrorist group that has no big appearance in the public, but in the case of Hamas, this cannot be done, due to the popularity and big presence of this movement on the Palestinian ground. This made the U.S. completely cut any possibility of dealing with Hamas.

The hardest thing here is the fact that enlisting a movement or a group on the list of terrorist groups easy, while taking it off the list is very hard. Some see Hamas as terrorist groups that cannot be dealt with, while others perceive it as part of the Palestinian project, which cannot be excluded.

I will not talk to you about the long list of political and ideological reasons of why the U.S. position is biased to Israel, but I will tell you that this American distinction of being in favor of Israel has negative implications on the Americans themselves, in addition to the presence of the Zionist lobby in the U.S., which is actively working in the U.S. Congress to advance American policy against the Palestinian unity.

Furthermore, what has been explained above is reflected in many U.S. policies, one of which is the U.S. decision against Palestinian terrorism which was issued in 2007, and was also adopted by the Quartet Committee. The decision states that any support for the Palestinian government will not take place unless Palestinians renounce terrorism, and recognize Israel, in addition to other conditions placed on Palestinians including to refrain from planning any activities that could harm Israel and to refrain from cooperating with any faction adopt positions against Israel.

However, after signing the Cairo Accord of 2011, the language of the U.S. government changed and the position of the government became stricter, as the position became that the Palestinian government not only must not have any Hamas representation, but also it must not be influenced by Hamas in any way. So, even the influence will make the U.S. position against the Palestinian government. This law was



# **The U.S. Position on the Palestinian Reconciliation**

**By/Nathan Stock**

This paper studies the roots of U.S. policy toward the Palestinian reconciliation and how the U.S. perceives the latest reconciliation agreement that occurred last April.

The issue of the Palestinian reconciliation and Hamas is one of the topics that represent a lot of junctions and differences in the position of the United States regarding the Palestinian internal politics. In 2006, the U.S. government, under the Bush Jr. administration, pushed the Palestinians to hold democratic elections in the Palestinians territories. This led to the victory of Hamas in the Palestinian legislative Council, and therefore was unacceptable and received no recognition from the U.S., which was supportive of holding the elections. Then, the U.S. government stated that it is willing to recognize a Palestinian government which includes Hamas representatives only in case Hamas renounces violence and recognizes Israel. The same position was adopted by the European Union, and it remains the same until today. Nonetheless, the U.S. position caused a reduction in the U.S. financial support for the PA, which then seemed to be awkward for the Bush Administration, after being in support of democratic elections in the territories, at first.

The U.S. policy toward the reconciliation and Hamas is reflected in two different positions that contradict with each other. The first one is the U.S. war against terrorism, since Hamas movement is considered a terrorist organization by the United States. On several occasions, the U.S. government declared Hamas a terrorist group. In 1997 Hamas was enlisted as a terrorist group for the first time, then in 2007, and later in 2010. One of the problems in listing different groups under one category is dealing with them equally in accordance with what the

# Contents

## Abstract

### **Mr. Nathan Stock**

The U.S. Position on the Palestinian Reconciliation	2
---	---

### **Mr. Jafar Farah**

The Position and influence of Israel on the Palestinian Reconciliation “Between Rebuilding the Palestinian People and the Israeli interests”	5
--	---

### **Dr. Khaled Safi**

The Arab Role in Achieving a Palestinian Reconciliation	14
---	----

### **Dr. Osama Abu Nahel**

The Role of Iran and Turkey in Achieving Palestinian reconciliation	18
---	----

### **Mr. Faysal Abu Shahla**

Perceptions of Fatah on the Reconciliation	23
--	----

### **Dr. Ghahzi Hamad**

The Importance and Dimensions of the Reconciliation for Hamas	26
---	----

### **Dr. Naji Shurab**

Palestinians and Reconciliation: Scenarios and Alternatives to Success and Failure "An academic view"	30
---	----